

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر

محمد يوسف الجعيلي

الناشر
مركز الخليج للأبحاث
٢٠٠٤

أوراق بحثية

دول مجلس التعاون الخليجي
وأمن البحر الأحمر

محمد يوسف الجميلي

مركز الخليج للأبحاث

١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١

٣٠٣ شارع الشيخ راشد

ص.ب. ٨٠٧٥٨

دبي ــ الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١ +

فاكس: ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١ +

بريد الكتروني: sales@grc.to

موقع الانترنت: www.grc.to

الطبعة الأولى ٢٠٠٤

مركز الخليج للأبحاث

الإمارات العربية المتحدة

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب ISBN ٩٩٤٨ ٤٠٠ ٢٩ ١

إنّ مركز الخليج للأبحاث بقيامه بنشر هذه الورقة البحثيه ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وثقافته إيماناً منه بأنّ المعرفة حق للجميع.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مجلس الإدارة

مركز الخليج للأبحاث

المحتويات

المقدمة

البحر الأحمر موضوع ذو شأن خاص، بل إنه قد يبدو من أشد الموضوعات العالمية تعقيداً، لأنه يمثل نظاماً فرعياً مهماً في إقليم الشرق الأوسط المضطرب والمثير للجدل، والذي يوصف تارة بـأنه عـــالم بلا نهاية[١] (World without end) وتـارة أخرى بأنه نهاية العـــالم (The end of the World) والذي قال عنه (ديـميتري فولسكي) إنه لمن العسير حقاً أن نجد نقطة في العالم بـها أوضاع متناقضة كما هو الحال في الشرق الأوسط. ولهذا فليس من المدهش أن يجد كثير من المراقبين صعوبة في تقرير الاتجاه والصفة الغالبة في مناطق النـزاعات هذه"[٢]. ويقع إقليم البحر الأحمر في قلب قوس عدم الاستقرار الذي حدده البروفيسور بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، وهو القوس الذي يضم الشرق الأوسط والقرن الافريقي ومنطقة المحيط الهندي[٣]. كما يقع ضمن الإطار الجيوبوليتيكي لمنطقة الخليج الاستراتيجية. ويمثل كذلك منصة للقفز (Jumping Board) نحو المناطق الاستراتيجية في الشرق الأوسط. لذا سعت القوى العظمى إلى احتلال مضايقه ومنافذه البحرية بدعوى تأمين مصالحها التجارية والأمنية.

ويمثل البحر الأحمر عنصراً أساسياً في الصراع العربي – الإسرائيلي الممتد، ونزاعات القرن الافريقي المتجددة والمتلاحقة. هذا إلى جانب كونه جسراً متحركاً (Pontoon bridge) يربط البحار الشرقية والمتمثلة في البحر العربي والخليج العربي والمحيط الهندي، والبحار الغربية والمتمثلة في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، كأقصر طريق بحري دولي مقارنةً بالطرق البحرية الأخرى[٤]. كما يعد همزة وصل مائية، تختزل الزمان والمسافة بين شرقي

البسيطة وغربـها، حيث تمر عبره يومياً، عشرات السفن العسكرية والتجارية والسياحية وآلاف الأطنان من السلع والبضائع[٥].

ولعل اعتماد الدول المنتجة والمستهلكة على سلعة النفط الاستراتيجية في نقلها عليه قد أعطاه ميزة استراتيجية وديناميكية فريدة لا نجد لها مثيلاً في البحار والممرات المائية الدولية المماثلة على الإطلاق. هذا إلى جانب دوره المتعاظم في تسهيل انسياب حركة التجارة الدولية ما بين الشرق الأقصى وأوروبا، الشيء الذي أكسبه وضعاً متميزاً في الخريطة الاستراتيجية الدولية.

والبحر الأحمر ليس طريقاً حيوياً للملاحة الدولية فقط، بل يكتنـز مخزوناً من الثروات الحية وغير الحية، الأمر الذي يجعله من أغنى البحار شبه المغلقة في العالم، خصوصاً في مجال الثروات المعدنية المطمورة في قاعه، والمتمثلة في معادن الذهب والزبرجد والحديد والنحاس والكوبالت، هذا بالإضافة إلى امتلاكه خاصية علمية فريدة تجعله مرتعاً خصباً لإجراء الأبحاث العلمية ذات العلاقة بعلوم البحار[٦]. أما من الناحية القانونية فانه يُعتبر بحراً مغلقاً بحسب اتفاقية قانون البحار الجديدة لعام ١٩٨٢. الأمر الذي يضفي كثيراً من التعقيد على العلاقات الإقليمية والدولية[٧].

١-١ موضوع الدراسة

تـهدف الدراسة إلى معالجة موضوع أمن البحر الأحمر، وذلك بتتبع مراحل تطوره منذ فترة الحرب الباردة وحتى حقبتنا المعاصرة. وتقوم الدراسة بتحليل العوامل التي تؤثر فيه سواءٌ أكانت ثابتة أم متغيرة، والمحددات التي تحكم تطوره وترسيخه سواءٌ أكانت محلية أم إقليمية أم دولية.

وتـــهدف الدراسة كذلك إلى تحديد المصادر القائمة والمحتملة التي تهدد أمن البحر الأحمر وبخاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة. ونظراً إلى أهمية البحر الأحمر بالنسبة للدول المطلة عليه وللأمن القومي العربي بصفة عامة وأمن الخليج بصفة خاصة فسوف تبرز الدراسة درجة الترابط والتأثير والاعتماد الـــمتبادل ما بين أمن البحر الأحمر وأمن الخليج وعلاقاتهما بالأمن القومي العربي.

وسوف تساهم الدراسة أيضاً في البحث عن الشروط المطلوبة لتأسيس نظام للأمن والتعاون الإقليمي في حوض البحر الأحمر تراعى فيه مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة على المستويين الإقليمي والدولي، وسوف تركز الدراسة على وجه الخصوص على الدور العربي بصفة عامة ودور دول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة في تفعيل وترسيخ وتعزيز هذه الترتيبات.

١-٢ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من عوامل عدة:

أولاً: تسارع الأحداث والمتغيرات على المستويين الإقليمي والدولي في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة، وذلك في أعقاب حرب الخليج الثانية وتداعيات الصراع العربي ــ الإسرائيلي الـــممتد وسياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق – قبل الغزو – وإيران والحرب المعلنة على الإرهاب الدولي.

ثانياً: كونه حلقة وصل هامة بين منطقة الصراع العربي ــ الإسرائيلي وبين شبه الجزيرة العربية ــ والقارة الافريقية وبين كل مصالح الأطراف المرتبطة بذلك، إضافة إلى أهميته الجيوبوليتيكية والاستراتيجية وخصائصه الجغرافية

ثالثاً: المساهمة في زيادة الوعي القومي العربي بمسألة أمن البحر الأحمر ولفت نظر صناع القرار على مستوى دول الحوض والمنظمات الإقليمية والدولية، إلى ضرورة الاهتمام بتطوير هذه المنطقة الاستراتيجية وجعلها منطقة خالية من النفوذ الأجنبي.

رابعاً: بروز ظاهرة التعاون والاندماج الإقليمي في عصر العولمة الاقتصادية وما تفرضه من قيام تكتلات إقليمية.

خامساً: الهيمنة الأمريكية على الشؤون الدولية واختلال التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط بعد تفكك الاتحاد السوفييتي.

سادساً: كون إقليم البحر الأحمر من الأقاليم القليلة في العالم التي لـمّا يتشكلْ نظامها الإقليمي.

سابعاً: الاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة بدراسة البحار والمحيطات نظراً إلى ما تكتنــزه من موارد حية وغير حية وبفعل ما تمثله من تهديد للأمن الإقليمي والدولي نتيجة لصراع الدول حول الموارد فيها وبخاصة بعد إجازة اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢.

فترتها الزمنية:

سوف تغطي الدراسة حقبة الحرب الباردة وحقبتنا المعاصرة والتي تُعرف بالنظام العالمي الجديد.

مصادرها:

سوف تعتمد الدراسة بشكل أساسي على الآتــي:

أ- الكتب المتخصصة؛

ب- الدراسات السابقة؛
ج- التقارير؛
د- الدوريات العربية والأجنبية؛
ه- الندوات والمؤتمرات؛
و- الرسائل الجامعية؛
ز- الصحف والمجلات.

منهج الدراسة

يُعرف هذا النوع من الدراسات بالدراسات الإقليمية (Regional Studies) والتي عادة ما تتناول الدراسة فيها علوماً مختلفة إلاّ أنها متداخلة (Multi Disciplinary) أو مكملة بعضها لبعض مثل علم الجغرافيا وهو من العلوم المؤثرة في صياغة السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والأمنية والعسكرية والبيئية، هذا إلى جانب العلوم الاجتماعية مثل العلوم السياسية بما فيها العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

ولمقاربة موضوع أمن البحر الأحمر سوف نستعين في هذا البحث بالمنهج التاريخي في تتبع مختلِف المراحل التي مر بها أمن البحر الأحمر ولمعرفة الطبيعة الداخلية للعلاقات والأنماط التفاعلية في إقليم البحر الأحمر والمحددات التي تحكم حركة تفاعلاتها وتؤثر في تطورها، سوف نستعين بمفهوم النظم الإقليمية كمنهجية للتحليل، على الرغم من الاختلاف حول مضمونه ومعناه بين جمهرة الباحثين، نظراً إلى حداثة استخدامه(٨).

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

لقد قدمت نظرية النظم مجموعة كبيرة من المفاهيم المعاصرة إلى درجة أنه أصبح استعمال بعض المفاهيم كالنظمية "systemitisme" على سبيل المثال يتـم من دون معرفة كافية بمعناها. إن مفاهيم مثل الاندماج والتأقلم والتدفقات والتشابك والتآزر وغيرها أصبحت مستعملة في ميادين التفاعل الجزئية أو الإقليمية. حيث تطور مفهوم النظام المعاون أو النظام الجزئي "Sous Systeme" الذي يمكن اعتباره شبكة علاقات بين أطراف أساسية في السياسة العالمية، حيث توجد درجة معينة من الانتظام والحيوية. إن التحليل على هذا الأساس يسمح بدقة المعالجة دون أن يتم الخروج من النظرة الشمولية التي تبقى في إطار النظام العالمي(٩).

إن حدود النظام المعاون أو الجزئي في هذه الحالة هي نطاق التفاعل الجيو استراتيجي الوظيفي والإقليمي. ومن هذا المنطلق فإن النظام موضع الدرس يمكن أن يكون مستقلاً ذاتياً، أي أن العلاقات بين عناصره هي أقوى مما هي مع دول المحيط. كما أن النظام يمكن أن يكون مخترقاً، لأن ارتباطاته مع الخارج تعوق العلاقات القائمة بين أعضائه(١٠).

إذاً فإن النظام الإقليمي كوحدة تحليل متوسطة بين الدول الإقليمية من ناحية، والنظام العالمي من ناحية أخرى في أبسط معانيه "هو نمط منتظم من التفاعلات بين وحدات سياسية مستقلة داخل إقليم معين، أي أنه إطار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول يفترض أن يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر في بقية الأجزاء. وبما يعني أو يحمل ضمناً اعترافاً داخلها وخارجها بهذا النظام كنمطٍ مميز(١١).

أما من ناحية المفهوم التحليلي فقد برز مفهوم النظام الإقليمي ضمن أدبيات العلاقات الدولية والتي تحاول التمييز بين ما هو كلي وما هو جزئي،

وبالتالي تحديد نمط العلاقات والتفاعلات بين النظام ووحداته من أجل معرفة المحددات التي تحكم حركة تلك التفاعلات وتؤثر في تطورها. إن الفرضية الأساسية لمفهوم النظام الإقليمي هي أن هناك باستمرار قيوداً بنيوية ونظامية على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد. ومهما حاولت دولة من الدول المتقاربة جغرافياً التأكيد على استقلالها فإنها عادة ما تُصدم بالضوابط والقواعد الإقليمية المعلن منها والمستتر والتي ربما تكون أقوى من كل محاولات التفرد والانفلات[١٢].

ولقد حدد بيربتشر ثلاثة مستويات لتحليل النظم الإقليمية تتمثل في الآتي:

(١) المقومات البنائية "Structural Features" للنظام، وتشمل:

أ- تحليل مستوى القوة "ضعيفة ـــ قوية".

ب- توزيع القوة "منتشرة ـــ مركزة".

(٢) أنماط التكامل السياسي والاقتصادي والتنظيمي من ناحية درجتها ومدى انتشارها.

(٣) طبيعة الارتباط بين النظام الإقليمي والنظام الدولي. وهو ما يُعرف ببيئة النظام بحيث لا يعيش أي نظام في فراغ، ولكن في إطار سياسي دولي له محدداته وقيوده[١٣].

ومعنى ذلك أن تحليل النظم الإقليمية يتضمن أولاً تحليل مقومات أو محددات تفاعل العلاقات داخل النظام الإقليمي، ويتضمن ثانياً تفاعلات النظام الإقليمي أو ما يُسمى بأنـــماط السياسات وأنـــماط التحالفات.

والنظام هو مفهوم نظري من حيث إنه يسمح بتقديم حملة من المسلمات والفرضيات المترابطة بشكل استنتاجي. وأهم سمات النظام بنيته والعمليات التي تتميز بها التفاعلات بين مختلف أطرافه، وقد تتغير سمات النظام من فترة زمنية

إلى فترة زمنية أخرى. ويلجأ محللو النظم إلى استعمال معايير محددة لدراسة وقياس التغيير "Change" أو التحول "Transformation". فعلاقة النظام الإقليمي بالنظام العالمي تبدو علاقة تبعية. ومن هنا كانت مسميات النظم الإقليمية بالنظم التابعة أحياناً والنظم الفرعية في أحيان أخرى تعبيراً عن هذا المعنى. لكن النتيجة كإطار لهذه العلاقة لا تعني انعدام الاستقلالية بالنسبة للنظم الإقليمية سواء في تفاعلاتها أو علاقاتها مع النظام العالمي كما تزعم مقولات المدرسة الواقعية وكما توحي فرضيات مدرسة التبعية. ومن ثم فإن التفاعلات الإقليمية ليست انعكاساً فقط أو مجرد رد فعل لإرادة النظام الدولي السائد أو القائد في النظام العالمي على رغم كل ما يملكه هذا النظام من قدرات هائلة على التأثير في تلك النظم[١٤].

أما على صعيد مفهوم أمن البحر الأحمر فإنه ينبغي النظر إليه من خلال تطور مفهوم الأمن بشكل عام منذ فترة الحرب الباردة والتحولات التي حدثت في النظام الدولي منذ أوائل التسعينيات وما أفرزته تلك التحولات من آثار على مفاهيم الأمن بشكل عام والأمن الوطني والإقليمي والدولي على حد سواء.

والمعروف أن مصطلح الأمن "Security" يُعتبر من أكثر المصطلحات غموضاً، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى أنه مصطلح فضفاض يُستخدم في العديد من المجالات والمواقف ابتداءً من الإجراءات البسيطة التي تتعلق بتأمين المواطنين داخل الدولة في سلامتهم وحياتهم وحرياتهم وأموالهم وانتهاءً بالإجراءات والخطوات التي يُطلق عليها مصطلح الأمن القومي "National Security"، ذلك المصطلح الذي يعني المفهوم الأشمل لمعنى الأمن والذي يعبر عن جملة أنشطة ومهام الأمن في الدولة. والملاحظ أن مفهوم الأمن الوطني يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً في النظام الدولي وأكثرها غموضاً، إذ لم يتبلور بعد

هذا المفهوم ليصبح علماً تنطبق عليه القواعد النظرية على الرغم من الجهود والمحاولات التي بُذلت في العقدين الماضيين(١٥).

فمن المعروف أن أول من وضع مفهوماً للأمن القومي هو الأمريكي وولتر ليبمان عام ١٩٤٣ عندما قال: "إن الدول تكون آمنة عندما لا تحتاج إلى التضحية بمصالحها المشروعة في سبيل تجنب الحرب، وتكون قادرة في حالة التحدي على حماية تلك المصالح لشن الحرب". من الواضح أن وولتر ليبمان فسر الأمن القومي من المنظور العسكري الذي يعتمد على امتلاك الدولة للقوة العسكرية الكافية في سبيل تحقيق الأمن القومي(١٦).

وفي حقبة لاحقة تطور المفهوم ليشمل الجانب الاقتصادي من زاوية أولى حيث يربطه وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت ماكنمارا بالتنمية، حيث يؤكد أنه من دون تنمية لا يكون هناك أمن ــ ويرى أن الظاهرتين؛ أي الأمن والتنمية، مترابطتان لدرجة أنه يصبح من الصعب أحياناً التمييز بينهما(١٧).

ليس هناك من ضرورة للدخول في جدل نظري حول مفهوم الأمن. ويكفي التأكيد على مفهوم شمولي لذلك المصطلح، بمعنى القدرة على مواجهة الأخطار الخارجية كشرط أساسي لضمان سلامة الدولة الإقليمية والمحافظة على ذاتيتها القومية واستقلالها. ومن جانب آخر لا يخفى على أحد الترابط الوثيق بين هذين المستويين من الأمن: الأمن الخارجي والأمن الداخلي، فهما توأمان لا ينفصلان. وبالتالي فإن التقسيم التقليدي لمصادر تهديد الأمن إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية قد لا يصلح أداة للتحليل العلمي(١٨).

ومن المؤكد أن القضية الأمنية هي من أصعب القضايا التي يتناولها التحليل العلمي، لأنها تقوم على تقييم الأهمية النسبية لمجموعة واسعة من المتغيرات المترابطة، منها متغيرات موضوعية ملموسة ومن ثم فهي قابلة

للقياس، ومنها متغيرات معنوية غير ملموسة ومن ثم فهي لا تخضع لمعايير قياسية محددة وموجودة. وحتى قياس المتغيرات الموضوعية ليس منفصلاً تماماً من التقييم الشخصي لها، لأن أهمية كل متغير على انفراد ليست مرتبطة بخصوصيته الذاتية بقدر ارتباط ذلك بإدراك صاحب القرار أو الباحث لتلك المتغيرات. وهكذا تتعدد مفاهيم الأمن بتعدد إدراكات أهمية المتغيرات بشكل منفرد وفي تفاعلاتها المختلفة(١٩).

من المعلوم أنه خلال فترة الحرب الباردة كان للأمن مفاهيم ثابتة، حيث ظلت هذه المفاهيم ثابتة وراسخة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث عملت المدرسة الواقعية والتي سيطرت على دراسة العلاقات الدولية لفترة طويلة على تغليب الأبعاد العسكرية للأمن مع إغفال وتهميش الجوانب الأخرى والمتمثلة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية(٢٠).

وبانتهاء حقبة الحرب البادرة وتفكك الاتحاد السوفييتي وانتهاء الصراع الايديولوجي وزوال مخاطر المواجهة العالمية وظهور نظام عالمي جديد تسيطر عليه قوة واحدة وبروز مهددات جديدة للأمن الدولي والإقليمي، أصبح المفهوم التقليدي للأمن والذي كان يركز على النواحي العسكرية فقط لا يستطيع تلبية متطلبات المرحلة الجديدة التي يمر بها العالم وبخاصة في ظل ظهور مهددات جديدة للأمن ظلت تتجاهلها القوى العظمى في الماضي والمتمثلة في الهجرة الدولية وتزايد الشعور بالقومية والمشاكل البيئية بما في ذلك التنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة، فضلاً عن ظاهرة الإرهاب والأصولية. الأمر الذي حتم جدلاً بين مختلِف مدارس العلاقات الدولية لإيجاد صيغ وتعريفات جديدة لمفهوم الأمن تواكب التطورات المتلاحقة التي حدثت في البيئة الدولية والإقليمية، فطرحت المدرسة الليبرالية صيغاً متعددة للأمن ليست بالضرورة ذات صبغة عسكرية،

وتشمل النواحي الاجتماعية والاقتصادية. كما أدت تلك التحولات إلى تحولات مماثلة من مفاهيم الأمن ووسائل تحقيقه، حيث اتجه التركيز نحو الجانب الاجتماعي ـ الاقتصادي للأمن، كما أدت إلى توسيع نطاق مفهوم الأمن الإقليمي ليشمل البعد المتعلق بالأمن التعاوني "Cooperative Security"، وهو مفهوم ينصرف إلى محاولة تخطي المعضلة الأمنية التقليدية من خلال الانخراط في سلسلة من الترتيبات الأمنية المشتركة التي من خلالها يتم دعم أمن كل طرف من خلال الاستراتيجية الأمنية للأطراف الأخرى. ويختلف هذا المفهوم عن مفهوم الأمن الجماعي التقليدي من حيث إنه ينطلق من التركيز على النواحي غير العسكرية للأمن وعلى تكامل إجراءات بناء الثقة مثل تلك الإجراءات المطبقة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي وإجراءات ضبط الأزمات وإجراءات ضبط التسلح وغيرها "Confidence Building Measures"[(21)]. إن لهذا التحول في مفهوم الأمن انعكاسات مهمة على مفهوم الأمن القومي في فترة ما بعد الحرب الباردة. بيد أنه لا يمكن فهم تلك الانعكاسات ما لم نفهم التحولات التي حدثت في "البيئة الإقليمية" للشرق الأوسط بصفة عامة والبحر الأحمر بصفة خاصة.

وعلى الرغم من عمق التحولات المفاهيمية لاستعمالات الأمن والمتغيرات البنيوية لبيئة الأمن في البحر الأحمر فإن مفهوم أمن البحر الأحمر لم يشهد تطوراً جذرياً نحو تحديد وتأهيل هذا المفهوم على غرار ما حدث بالنسبة لمفهوم أمن البحر المتوسط. حيث تشهد الساحة المتوسطية مشروعات واستراتيجيات متعددة لبناء التعاون المتوسطي من منظورات فكرية مختلفة. وربما يرجع ذلك إلى وجود الاتحاد الأوروبي على سواحل المتوسط، حيث يسعى الاتحاد إلى بناء مشروع إقليمي للبحر المتوسط. وربما يرجع ذلك إلى

عدم وجود درجة من التجانس المطلق بين دول إقليم البحر الأحمر وغموض الرؤية المشتركة لمصادر تهديد الأمن وصعوبة الاتفاق على صيغة أمنية موحدة وواضحة من حيث أسسها ومن حيث آلياتها.

الفصل الثاني
أهمية البحر الأحمر ومصادر تهديد أمنه

٢ – ١ أهمية البحار الاقتصادية والاستراتيجية:

تشكل المساحة المائية نحو ٧٠,٩٪ من المساحة الإجمالية للكرة الأرضية، وتكوّن البحار والمحيطات غلافاً غير منتظم الشكل حول الأرض، ولكنه متصل بعضه ببعض وهو الذي يسود عالمنا الأرضي ويسيطر عليه، وله دور بارز في تنظيم الطقس، ويُعتبر المصدر الأساسي للحياة. وتبدو البحار والمحيطات وكأنها معقل الرجاء بالنسبة للبشرية بما تحتويه من امكانات تبدو اليابسة قاصرة عن تلبيتها سواء في مجالات الثروة الغذائية أو الأحيائية، حيث يعيش في الماء حالياً نحو ٩٠٪ من الأحياء التي تعمر الغلاف الحيوي. ويتركز ٧٥٪ من مساحة بحار العالم ومحيطاته في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، بينما يوجد ٢٣٪ من بحار العالم ومحيطاته في النصف الشمالي من الكرة الأرضية[٢٢].

ووردت أهمية البحار ومنافعها للإنسان في أماكن متفرقة من القرآن الكريم، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى: "وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) [سورة النحل (١٦)/ الآية (١٤)][٢٣].

واستخدم الإنسان البحار لأغراض الملاحة منذ أقدم العصور، وكان النبي نوح أول من ركب السفينة في البحر، وكان له الفضل في تعلم صناعتها، وعنه أخذها الناس. وتعتبر السفن من أهم وسائل النقل الدولية، وأقلها تكلفة مقارنة بالنقلين الجوي والبري. كما أن البحر كان موضع اهتمام الإنسان منذ أمد بعيد، نظراً لما يحتويه من ثروات كان الإنسان وما يزال بحاجة ماسة إليها لسد النقص

في موارد الأرض. ولكن استغلال الإنسان لثروات البحر والاستفادة منها كانا محدودين بما يتناسب مع الإمكانات التقنية البسيطة التي كان يمتلكها.

ودعت الزيادة الكبيرة في أعداد سكان المجتمع الدولي إلى البحث عن مصادر أخرى للثروات لسد النقص المتوقع في الغذاء، حيث وجد الإنسان ضالته في البحار، فكان ذلك دافعاً نحو الاهتمام بالبحار، فكثرت الدراسات والأبحاث فيها بشكل لم يسبق له مثيل. فمن الناحية الإقتصادية تُعتبر البحار بما فيها من ثروات سمكية وكائنات بحرية مصدراً غذائياً قليل التكلفة تتجه إليه الدول لسد الحاجات الغذائية لسكانها. بل إن هناك بعض الدول التي تعتمد عليها في صادراتها وزيادة دخلها القومي كالنرويج والمغرب مثلاً. ولقد أصبحت الدول الصناعية بما لها من أساطيل بحرية حديثة مزودة بأجهزة التبريد وحفظ الأسماك، ومعدة خصيصاً للصيد في مناطق بعيدة عن السواحل قادرة على استكشاف مساحات بحرية شاسعة واستغلال مواردها. كما تكتنز البحار في قيعانها وباطن أرضها ثروات معدنية وبترولية هائلة حيث وجد أن ٢٣٪ من احتياطي البترول يوجد في قاع البحار[٢٤]. ولم يكن في مقدور الدول وإلى عهد قريب استخراج واستغلال هذه الثروات، ولكن بعد النهضة التكنولوجية في القرن العشرين أصبح في مقدورها استخراج واستغلال هذه الثروات. وخير مثال لذلك حقول البترول البحرية في الخليج العربي وحقول بترول بحر الشمال وبحر قزوين. كما تحقق البحار للدول الساحلية المطلة عليها عائداً مادياً جيداً بما تفرضه من رسوم على السفن الوطنية والأجنبية مقابل الخدمات التي تقدمها لها، وبخاصة الدول التي تحتل مواقع استراتيجية هامة كالدول المطلة على المضايق والقنوات الدولية مثل قناة السويس التي تُعتبر مثالاً جيداً لأهميتها بالنسبة للاقتصاد المصري.

والجدير بالذكر أنه لم تكن للمجموعة الدولية حتى أواسط القرن العشرين مصالح حيوية في قاع البحار والمحيطات، إلا أن التقدم التقني قاد بعض الدول إلى استخدام البحار مصدراً للموارد الطبيعية. بل إن المظاهر الاقتصادية المتعلقة باستخراج الموارد الطبيعية في قيعان البحار والمحيطات واستثمارها أفرزت وستفرز مشكلات كثيرة في مجال السياسة الدولية، إذ سيكون لتلك المظاهر مضامين عسكرية ما دام اكتشاف المواقع الغنية بتلك الموارد قد يقود الدول إلى التوسع في الاستيلاء على تلك المناطق دون الالتفات إلى المصالح المشروعة للدول الأخرى، مما يخلق لها مراكز استراتيجية لا تختلف عن السيطرة الاستعمارية في القرون الماضية[٢٥].

إن الموقع الجغرافي الذي تحتله الدولة يحدد الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الدولة في السياسة الدولية، ولا شك في أن النفاذ إلى البحر هو أحد هذه المواقع المفضلة. إن الأرض التي لها واجهة ساحلية، ذات أفضلية من الناحية التجارية، فالبحر يقدم تسهيلات في الحركة بثمن بخس. في الوقت الذي يعتبر فيه إنشاء طرق المواصلات البرية باهظ التكاليف، ولقد كانت هذه الميزة ملموسة جداً في القرن الثامن عشر، فازدادت أهميتها أكثر في القرن التاسع عشر – عندما بلغت المبادلات مستوى كبيراً من الاتساع، والدولة المحرومة من منفذ إلى البحر معرضة لخطر شل مبادلاتها الخارجية[٢٦].

وكان البحث عن منفذ إلى البحر دافعاً بالدرجة الأولى بالنسبة لأهمية توجيه سياسة الدولة الخارجية، وقد استعرض بير بنيفان في كتابه: (مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية) بعض الوقائع التي تؤكد ما ذهبنا إليه مثل (سياسة الوصول إلى البلطيق ثم البحر الاسود التي واجهتها روسيا والصراع الذي

عرفته بلغاريا عام ١٩١٢ – ومطالبة الصرب بنافذة على الادرياتيكي خلال الحرب العالمية الأولى[٢٧].

ومن الناحية العسكرية والأمنية تشكل البحار والمحيطات خطراً يهدد أمن وسلامة الدول المطلة عليها. ولقد أثبت التاريخ أن الدول التي ارتفعت راياتها بعيداً عن أراضيها كان ذلك لاهتمامها وسيطرتها على البحر وطرق المواصلات البحرية ولقوة أسطولها البحري، والدول التي اندثرت كان ذلك بسبب فقدانها السيطرة على البحر. وقد أكد ألفريد ماهان هذه المقولة الداعية إلى القوة البحرية[٢٨]. وتتلخص نظريته في أن الدول ذات المداخل الجاهزة للمحيطات والبحار تملك مؤهلات القوة مقارنة بالدول الحبيسة والمغلقة، ولكي تحافظ الدول على أمنها وحماية سواحلها أرسلت سفنها لبسط سيطرتها على البحار المجاورة لها إلى المدى الذي أدى إلى نشوء فكرة البحر الإقليمي[٢٩]. ومن جهة أخرى تتخذ القوى العظمى من البحار الواقعة خارج حدود الولاية الإقليمية للدول المجاورة مواقع استراتيجية تحشد فيها قواتها العسكرية البحرية على وجه يمكّنها من فرض سيطرتها على الدول الضعيفة.

أما من الناحية القانونية فقد كان موضوع البحار موضع اهتمام فقهاء القانون الدولي والمشتغلين بدراساته منذ زمن بعيد، واستمر هذا الاهتمام في عصرنا الحديث. حيث تقدمت الدراسات العلمية والفنية للكشف عن تلك الأعماق في باطن أرض البحار والمحيطات التي تحتوي على ثروات لا تنضب. ووضعت قواعد دولية لاستعمال واستغلال البحار، وتكللت الجهود أخيراً بوضع اتفاقية جديدة للقانون الدولي للبحار في عام ١٩٨٢[٣٠].

٢ – ٢ مفهوم البحر الأحمر الجغرافي

أطلق الجغرافيون القدماء من إغريق ورومان وعرب أسماء متعددة ومختلفة على البحر الأحمر، فمنهم من سماه بالبحر الفرعوني وعرّفه المؤرخ الاغريقي أغثارخيدس Agartharchides ببحر أرتريان نسبة إلى إقليم اريتريا الحالي. أما من المؤرخين الجغرافيين العرب، فقد أشار إليه الهمذاني باسم بحر الفرما والذي يمتد من مدينة القلزم بالقرب من السويس إلى الهند، وسماه المسعودي بالبحر الحبشي، وسماه كل من ابن حوقل والإدريسي والقلقشندي ببحر القلزم[٣١].

فالبحر الأحمر حوض شريطي الشكل يفصل بين كتلتين من القشرة الأرضية، هما شبه الجزيرة العربية وكتلة شمال شرق افريقيا، ويتصل شمالاً بالبحر الأبيض المتوسط وجنوباً بالمحيط الهندي عبر مضيق باب المندب، ويمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الغربي ويمتد من الجنوب الغربي إلى الجنوب الشرقي بين خطي عرض ٣٢ْ و ١٢,٣٠ْ شمالاً لمسافة ٢١٠٠ كيلومتر، وتبلغ مساحته نحو ٤٣٧,٩٦٩ كيلومتراً مربعاً، وطوله من السويس إلى باب المندب نحو ١٩٠٠ كيلو متر، ويتراوح عرضه بين ٤٠٢ كيلومتر من النصف الجنوبي وبين ٢٠٩ كيلومترات عند خط ٢٧,٤٥ْ شمالاً، حيث يتفرع إلى ذراعين، هما: خليج السويس وخليج العقبة اللذان تقع بينهما شبه جزيرة سيناء، وتطل على مياه البحر الأحمر بما فيها خليج عدن تسع دول، هي: الأردن والسعودية والجمهورية اليمنية وجيبوتي والصومال واريتريا والسودان ومصر وإسرائيل[٣٢].

ولقد اكتسب البحر الأحمر اسمه من المتغيرات اللونية، فعلى الرغم من أن لونه أزرق فإنه تتكاثر فيه الطحالب التي تكسبه لوناً محمراً قانياً كلون الدم.

وهناك من يدّعي أن كلمة (RED SEA) وردت في كتاب العهد القديم تحت اسم "بن سوف" أي بحر سوف، وكلمة "سوف" بالعبرية تعني النبات المعروف باسم نبات البردي الذي كان ينمو بغزارة على ضفاف الأنهار والمحيطات والذي يُعرف بالإنجليزية باسم (Reed). وعلى ذلك فإن البعض يرى أن تسمية (Red Sea) تحريف لكلمة (Reed) أي بحر البردي وأيضاً ترجع تسميته بالبحر الأحمر إلى بداية تكوينه كبحيرة كبيرة أمام إقليم اريتريا، واسم اريتريا يعني الأرض الحمراء[٣٣].

يعتبر البحر الأحمر من حيث النشأة امتداداً للأخدود الافريقي العظيم الذي ظهر في عصري الآيوسين والألوجوسين منذ ٤٠ مليون سنة في الزمن الجيولوجي الثالث خلال تلك الفترة من تاريخ الأرض التي تميزت بنشاط بركاني عظيم وموجات التوائية وانكسارية. في القشرة الأرضية، ولذلك اتخذ هذا الشكل الشريطي المتميز طولاً وعرضاً، حيث يبلغ مداه مسافة ١٩٠ ميلاً في المنطقة ما بين مصوع وجيزان. كما يتسع عند وسطه، وينطبق كلما اتجهنا نحو الشمال ونحو الجنوب، حيث يوجد خانق مضيق باب المندب في الجنوب[٣٤] وسمة الضيق هذه تتجلى أكثر من الناحية العسكرية حيث تسهل عملية الدفاع عن الشاطئين الافريقي والآسيوي. وكذلك في منطقة الخوانق في جنوبه وشماله، أما المضيق القاري الضيق الذي يتراوح ما بين ٦ إلى ١٠٠ ميل فهو عامل سالب لبناء قوة بحرية ضاربة وتوفير التسهيلات للقطع البحرية أو عمليات التنقيب عن الثروات، كما يمكن اعتبار البحر الأحمر الأعلى ملوحة في البحار كلها، ويُعزى ذلك إلى قلة الأنهار العذبة التي تصب فيه، حيث تصل إلى تركيز ٤٣٪ و٤٣ جراماً في اللتر الواحد من الماء، والبحر الأحمر له نظام مد وجزر خاص به، ويتأثر هذا النظام بدورة القمر كما لو كان البحر حوضاً مقفلاً من الماء[٣٥].

أما من الناحية الجيولوجية فـيُعتبر البحر الأحمر واحداً من أحدث التكوينات المحيطية على سطح الكرة الأراضية، وهو محيط قيد التكوين، وله أهمية ضخمة في إعادة تشكيل صورة تاريخية لتكوينة الكرة الأرضية ودراسة المواد المترسبة والرواسب المتمعدنة. لأن دراسة الرواسب المتمعدنة لا بد أن تؤدي إلى فهم أكثر لعملية التركيز الفلزي، وترشد إلى الكشف عن مستودعات جديدة[٣٦].

٢ – ٣ تاريخ البحر الأحمر القديم والحديث

قص القرآن الكريم كثيراً مما شهده هذا البحر كما في الآية الكريمة: "وجاوزنا ببني إسرائيل البحر فاتبعهم فرعون وجنوده بغياً وعدواً حتى إذا أدركه الغرق قال آمنت أنه لا إله إلاّ الذي آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين". سورة يونس– الآية (٩٠). وفي شبه الجزيرة التي يحتضنها هذا البحر كلم الله موسى كما أشارت إلى ذلك الآية: "وما كنت بجانب الطور إذ نادينا ولكن رحمة من ربك لتنذر قوماً ما اتاهم من نذير من قبلك لعلهم يتذكرون". سورة القصص – الآية (٥٦).

إذا تتبعنا تاريخ البحر الأحمر نلاحظ تكرار كثير من الأحداث الهامة والمتشابهة مع اختلاف من حيث الدرجة، بما يؤكد نظرية التكرار الجغرافي للتاريخ. فتاريخ البحر الأحمر هو عبارة عن اختزال مثالي لتاريخ العلاقات الدولية القائمة منذ القدم على توازن القوى بين الدول صاحبة النفوذ. فتاريخياً نجد أن هذا البحر قد مر بثلاث فترات تعرضت خلالها أهميته لنوع من المد والجزر[٣٧]. فمنذ آلاف السنين كان البحر بحراً داخلياً، وظيفته الأولى خدمة

تجارة المنطقة التي تحيط به، وبمعرفة إمكاناته البحرية، ازدادت حركة الملاحة فيه على أيدي الفراعنة والإغريق والعرب والرومان والأحباش والبيزنطيين.

ومما لا شك فيه أن المصريين القدماء عرفوا البحر الأحمر واستخدموه كطريق ملاحي، وكانت الوديان الواصلة بين النيل والبحر الأحمر كوادي الطميلان ووادي العلاقي معروفة ومطروقة ومستخدمة كطرق تؤدي من وادي النيل إلى ساحل البحر الأحمر الافريقي، ولقد أثارت البعثة التي أرسلتها الملكة حتشبسوت من ملوك الدولة الحديثة في مصر إلى بلاد بونت الاهتمام بالبحر الأحمر وجزره باعتباره طريقاً تجارياً هاماً، خصوصاً بعد نجاح البعثة في مهمتها لإحضار البخور والعطور والأشجار الثمينة اللازمة لمعابد آمون، وقد سُجلت مناظر هذه الرحلة البحرية على جدران الدير البحري[٣٨].

وفي العصر الإغريقي كان هذا البحر محل اهتمام الاسكندر الأكبر والذي كان يسأل ونوبات الحمى تعتريه، وهو في بابل، عن الطريق البحري الذي يربط بين بابل ومصر. ولعله ورث ذلك عن الفرس وملكهم دارا الأول الذي كان يحلم باستكشاف هذا البحر والذي قام بإكمال القناة التي شقها فرعون مصر نخاو من ملوك الأسرة السادسة والعشرين لربط النيل بهذا البحر[٣٩] .

وفي عهد البطالمة أدرك بطليموس الثاني أهمية هذه القناة فأعاد حفرها، لقد كانت حاجة البطالمة إلى استخدام هذا البحر شديدة، فقد كانوا في حاجة إلى سلع الشرق والفيلة الافريقية حتى يستطيعوا بها مواجهة الفيلة الهندية التي كانت لدى منافسيهم السلوقيين. وقد كان ذلك دافعاً نحو اهتمامهم بهذا البحر ومحاولة التعرف على الطرق الصالحة للملاحة فيه وتأمينها وكشف الأماكن الصالحة لإنشاء الموانئ والمرافئ على سواحله. كما أن بطليموس الثاني كان أول من أقام مستوطنات على الساحل الشرقي لهذا البحر عندما دعا سلطان ميلينوس التي

كانت جزءاً من إمبراطوريتهم وقتذاك إلى بناء مستوطنة لهم. وبالفعل أقاموا ميناء امبيوس الذي يعتقد المؤرخون أنه كان يقع إلى الشمال من ميناء جدة الحالي[٤٠].

وحين بدأ عود البطالمة يضعف نجح منافسوهم السلوقيون في هزيمتهم وطردهم من سوريا. وبدأ اهتمامهم بالساحل الشرقي للبحر يضعف، وركزوا اهتمامهم على ساحله الافريقي. ونتيجة للوجود البلطمي اتسع نفوذ الأنباط حول البتراء والتي أصبحت مركزاً تجارياً هاماً تأتيها البضائع من الشرق عبر القوافل المتجهة إلى البحر المتوسط ومن الجنوب من سيناء والبحر الأحمر، وامتد نفوذ الأنباط فاستولوا علـــى الحجر [موانئ صالح] والتي تحوي كثيراً من آثارهم حـــتى اليـــوم[٤١].

ومع مجيء الرومان بعد فتح أغسطس مصر في عام ٣٠ ق.م بدأوا في إخضاع القوى القائمة في حوض البحر الأحمر لسلطانهم واحدة تلو الأخرى سعياً وراء تحصيل الواردات الشرقية وبخاصة التوابل. وشهد البحر الأحمر خلال هذه الفترة نشاطاً تجارياً كبيراً على حد قول سنيكا المؤرخ الروماني، حيث قال: (إن الرغبة في الكشف قد دفعت الإنسان إلى الترحال إلى كل أرض صلبة يجوب كل بحر بحثاً عن الكسب). وشرع الإمبراطور أغسطس في تطهير البحر من القراصنة الذين استفحل خطرهم بعد تدهور سلطان البطالمة[٤٢]. ثم اتبع الرومان ذلك على عهد ثاني ولاتهم على مصر "ايليوس جالوس". وشرع هذا الوالي في بناء أسطول في البحر الأحمر، وكان ظهور هذا الأسطول الحربي في مياه هذا البحر في أعقاب فتح مصر بمثابة إعلان قيام سيادة رومانية على البحر الأحمر وعلى الدويلات التجارية الواقعة على جانبيه. وإعلان انتهاء الصراع بين هذه القوى من أجل ملء الفراغ الذي تركه البطالمة في ذلك الممر المائي الحيوي.

أما بخصوص سياسة الرومان مع الدول الواقعة على الساحل الشرقي للبحر فقد تطلبت موقفاً إيجابياً، إذ كانت إحداها في شمال شرقي البحر الأحمر، وهي دولة الأنباط والأخرى في الجنوب، وامتلكها السبئيون والحميريون(٤٣).

ودعم الرومان أسطولهم في البحر الأحمر، وأصبحت لهم فيه قوة بحرية ثابتة قادرة على فرض سيطرتها على هذا البحر وجزره وموانئه، مما ساعد على استتباب الأمن ورواج التجارة. كما حرص الرومان على توطيد علاقاتهم بالبلاد الآسيوية والإفريقية الداخلة في النطاق التجاري في البحر الأحمر والمحيط الهندي. وكانت لهم علاقات مع دول شبه الجزيرة العربية وسوريا وبلاد الصومال والحبشة وغيرها من البلاد الإفريقية والآسيوية التي ترتبط مصالحها بهذا الطريق الملاحي كما جاء في دليل الملاحة في البحر الأحمر(٤٤).

ولما كان للمصريين القدماء والرومان اهتمام بموانئ البحر الأحمر المصرية وجزره. كذلك كان لعرب الجزيرة العربية اليمنيين والعمانيين بصفة خاصة منذ العصور القديمة اهتمام بموانئ البحر الأحمر الآسيوية والجزر التي في مداخل هذا البحر الجنوبي بالذات والقريبة من ساحله الآسيوي. وقد قامت ممالك عربية قوية في شبه جزيرة العرب مستندة إلى ما تدره تجارة المحيط الهندي والبحر الأحمر من أرباح، وأدى ذلك إلى الصراع الطويل بينها وبين الحبشة. كذلك أدت المحاولات المتعددة للدول التي وصلت إلى الحكم في مصر من بطالمة ورومان وغيرهم إلى السيطرة على تجارة البحر الأحمر واحتكارها لمصلحتهم إلى الصدام مع تلك الممالك العربية في شبه الجزيرة العربية التي كانت تريد أخذ نصيبها في هذا النشاط التجاري الهام، حيث نشب صراع طويل بين الرومان واليمنيين وغيرهم(٤٥).

وكان العرب كما ذكرنا سابقاً قد عرفوا هذا الطريق قبل الإسلام، وعبروه إلى شرق افريقيا فلما جاء الاسلام أعطى دفعة جديدة وقوية للعرب للخروج من شبه جزيرتهم إلى شرق القارة. ولما فتح المسلمون مصر البيزنطية سنة ١٩ هجرية بعد فتحهم الشام وفلسطين أصبحت للبحر الأحمر وجزره وموانئه الآسيوية والافريقية أهمية خاصة باعتباره الممر الذي يربط بين عرب شبه الجزيرة وبين مصر[٤٦].

ولاهتمام المسلمين بربط مصر ببلاد العرب عبر البحر الأحمر أعاد عمرو بن العاص حفر القناة التي تربط النيل بالبحر الأحمر، وكانت قد أُهملت وأصبحت غير صالحة للملاحة، وصارت السفن تنتقل بيسر من مصر إلى ساحل الحجاز، ولقد اهتم الأمويون ومن بعدهم العباسيون بالبحر الأحمر وجزره[٤٧].

وطيلة العصرين الفاطمي والأيوبي كان للبحر الأحمر وجزره دور ملحوظ في سياسة الفاطميين الاقتصادية والحربية والدينية، حيث كانت أهداف الفاطميين تتركز في إضعاف الدولة العباسية، مستفيدين من تدهور سلطانها في الحجاز وإنهاكها اقتصادياً من خلال الاستئثار بتجارته وتحويل تجارة الشرق الأقصى من الخليج العربي إلى البحر الأحمر، وتطلب تحقيق هذا استيلاء الفاطميين على مضيق باب المندب وجزره وخليج عدن[٤٨].

وبرز دور جزر البحر الأحمر في الحرب بين الصليبيين والأيوبيين، حيث أراد الصليبيون فرض سيادتهم على البحر الأحمر والاستئثار بتجارته وإضعاف مصر، ولقد قام الصليبيون بمهاجمة موانئ البحر الأحمر كعيذاب وجدة، إلاّ أن صلاح الدين تصدى لهم. وردهم عن البحر الأحمر[٤٩].

كما تبوأ البحر الأحمر في عهد سلاطين المماليك مركزاً قيادياً في التاريخ السياسي والديني والحربي والتجاري في العالم. حيث اهتم بيبرس بتقوية النفوذ

المملوكي في البحر الأحمر، بعد أن تحول طريق التجارة العالمية إليه نتيجة اضطراب الأمن ونشاط قطّاع الطرق على طريق التجارة البري المتجه من وسط آسيا إلى الخليج العربي والشام والعراق، بعد غزوات المغول على العالم الإسلامي(٥٠).

وقد أحست الدولة المملوكية حينذاك بخطورة النشاط البرتغالي في جنوب الجزيرة العربية وأثره على الطرق التجارية المؤدية إلى الهند والشرق الأقصى، فأرسلت حملة من البحر الأحمر، وكانت الأوضاع السياسية والعسكرية في اليمن تسير في مصلحة المماليك لولا انهيار الدولة المملوكية، وبذلك لم يستمر حكم الممالك في اليمن طويلاً. إذ احتل العثمانيون مصر وحلوا محل المماليك في اليمن عام ١٥٣٨، وتمكنوا من صد البرتغاليين عن جنوب البحر الأحمر ومن احتلال عدن، وواصلوا مسيرتهم نحو الهند لتعقب الأسطول البرتغالي، إلا أن البرتغاليين كمنوا لهم، وألحقوا بهم الهزيمة، وأجبروهم على التقهقر إلى عدن، حيث قاموا بتحصينها، وبعدها عاد سليمان العظيم إلى الحجاز(٥١).

تنافست الدول الكبرى على احتلال المدخل الجنوبي للبحر الأحمر نظراً إلى الموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به، وذلك قبل احتلال بريطانيا لعدن، فقد حاول البرتغاليون والهولنديون احتلال هذه المناطق، فقامت بينهم منافسة تجارية، ودخلت بريطانيا حلبة المنافسة فأسست في نهاية السنة الأخيرة من القرن السادس عشر (شركة الهند الشرقية البريطانية)، وتحالفت مع هولندا ضد البرتغال، وشرعت بعد تأسيس الشركة في إرسال بعثاتها الاستكشافية نحو مضيق باب المندب لدراسة طبيعة المنطقة وإمكانية إقامة محطات بحرية لتمويل السفن البريطانية بالفحم والوقود الضروري(٥٢).

وتحقيقاً للأهداف الإنجليزية رأت الحكومة البريطانية وبخاصة بعد وصول الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ ضرورة القيام بنشاط واسع النطاق، مستعينة بقواتها الهندية للسيطرة على المراكز الاستراتيجية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر للحيلولة دون أي محاولة فرنسية للوصول إلى الهند من جهة، ولحماية جهودها الرامية إلى تنشيط التجارة المتبادلة مع سواحل البحر الأحمر والسواحل اليمنية بصفة خاصة، وكان أن أرسلت بريطانيا قوة خاصة احتلت جزيرة بريم (ميون)، إلاّ أنها فضلت البقاء في عدن بسبب سوء مناخ الجزيرة وانعدام المياه الصالحة للشرب فيها(٥٣).

٢ – ٤ الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية

يتميز البحر الأحمر بموقع جغرافي فريد، يضفي عليه أهمية جيوبوليتيكية، أضحى فيها من أكثر بؤر التوتر والتنافس والصراع في العالم. فهو يتوسط جناحي الوطن العربي ومركز كتلته، ويحتل موقعاً وسطاً بين البحار والمحيطات الشرقية والغربية بصفة عامة، وبين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي بصفة خاصة. فشكّلا أهم أجزاء هذه السلسلة الفقرية في الاستراتيجية البحرية. وهو قريب من أكبر حقول النفط وعبره يُنقل إلى أوروبا وغرب آسيا. ويعتبر أقصر الطرق البحرية بين الشرق والغرب. وقد كانت سواحله مهد الحضارات، ومهبط الوحي، ومعقل الهجرات، والفتوحات الإسلامية، وقامت عليه حواضر عربية قادت العالم الوسيط، وأسهمت بحظ وافر في تشكيل ثقافته ومعرفته(٥٤).

ومن الواضح أن أهمية البحر الأحمر الاستراتيجية تنبع من مجموعة عوامل متداخلة، جغرافية وجيوبوليتيكية، سياسية واقتصادية، وكذلك مجموعة من

الحقائق القديمة والمتغيرات الحديثة لكل منها أبعاد ومدلولات، وهو ما جعل البحر منذ القدم وحتى الآن منطقة جذب واهتمام عالمي وإقليمي ومحلي. وكلما تزايدت أهمية البحر الأحمر تزايدت المصالح والأطماع، الأمر الذي يؤدي إلى الصراع بأشكاله المختلفة بين القوى العالمية والإقليمية والمحلية[٥٥].

وتشكل منطقة البحر الأحمر موقعاً استراتيجياً هاماً، وتتصف بخصائص جغرافية وديموغرافية فريدة، لأنها تمثل وحدة جغرافية هامة تربط أوروبا بالمحيط الهندي عبر قناة السويس في مدخلها الجنوبي، كما أنها تمثل همزة وصل استراتيجية للعديد من الطرق المائية. كما يتميز البحر الأحمر بموقع جيوبوليتيكي فريد يضفي نوعاً من التعقيد على العلاقات الإقليمية والدولية بحكم كونه جزءاً من منطقة الشرق الأوسط غير المستقرة التي كانت مهد الرسالات السماوية الثلاث: اليهودية ـــ المسيحية ـــ الإسلام. كما يقع في مركز الكتلة العربية جغرافياً وقومياً[٥٦]. والنطاق الجيوبوليتيكي للبحر الأحمر هائل الاتساع. وذلك لخصائص جيوبوليتيكية عدة تميز هذا البحر، وتدفع به إلى الصدارة من حيث الأهمية الجيو استراتيجية.

ولقد ازدادت أهمية البحر بافتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩ والتي كانت أكبر عامل اختزال (Catalyst) في جغرافية النقل أعادت وضع الشرق العربي عامة والبحر الأحمر ودوله بخاصة في قلب الخريطة الاستراتيجية الدولية. وهو أيضاً يقع في نطاق جوار آسيا الجنوبية والمحيط الهندي والقرن الافريقي والبحر المتوسط. وأهم من ذلك وقوعه ما بين أكبر حقول للنفط في الخليج العربي وأكبر مستهلك له في غرب أوروبا. ويقع البحر الأحمر كذلك على خط التماس الجغرافي والتاريخي بين العالم العربي والافريقي والآسيوي[٥٧].

أما من الناحية الأمنية فإن أي نظرة إلى خريطة المنطقة العربية لا بد أن تتوقف أمام البحر الأحمر كإحدى مناطق الأمن الرئيسية من الزاوية الأمنية فالبحر الأحمر يقع في قلب الوطن العربي، وتطل على مياهه سبع دول عربية تشكل سواحلها نحو ٩٠,٢٪ من الطول الإجمالي لسواحل البحر الأحمر. لذا يعتبر البحر الأحمر شرياناً استراتيجياً للمواصلات البحرية العربية الداخلية والخارجية. فإذا ما تعرض هذا الممر لأي نوع من أنواع السيطرة والتهديد فإن ذلك سينعكس بدوره على الأقطار العربية المطلة عليه، وبالتالي تهديد مصالحها وبنيتها الأساسية المتمثلة في المناطق الاستراتيجية كالمطارات والمنشآت الاقتصادية والنفطية[٥٨].

أولاً : أهم المواقع الاستراتيجية في حوض البحر الأحمر :

إن ضيق مخارج البحر الأحمر في الشمال والجنوب يمثل أهمية جيوبوليتيكية بالغة، وهذا يرجع إلى شكل البحر والذي به أكثر من منطقة استراتيجية مثل قناة السويس وخليج العقبة وباب المندب. والأهمية الاستراتيجية لهذه النقاط مستمدة من كونها تساعد من الناحية الجيوبوليتيكية على خلق السيطرة الأرضية (Land Mastery) على البحر، وهذا ما أعطى مصر وجيبوتي واليمن إمكانية السيطرة الواسعة على الطرق البحرية على أساس أن الذي يسيطر على هذه المراكز الاستراتيجية يسيطر على البحر[٥٩].

(أ) قناة السويس :

هي اختناق اصطناعي يربط بين جزأين من البحار المفتوحة، وهما البحران المتوسط والأحمر وقبل شق هذه القناة كان كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر عبارة عن بحر شبه مغلق (Semi-Closed Sea) يحيطه اليابس،

ولا يرتبط بالبحار والمحيطات عن طريق ممر ملاحي طبيعي، وهنا تكمن الصفة الاستراتيجية التي ينفرد بها اختناق السويس عن بقية نقاط الاختناق، فهو بمثابة مفتاح للحركة بين البحار الشرقية والغربية(٦٠).

ويبلغ طول قناة السويس نحو ١٨٦كيلو متراً، وذلك فيما بين بورسعيد وبورتوفيق بما في ذلك البحيرات المرة وبحيرة التمساح (٤٠كيلو متراً).

وتمثل قناة السويس للبحر الأحمر أهمية كبرى، لأنه من دونها يظل بحراً مغلقاً أو شبه مغلق دون أهمية تُذكر، وتم حفر هذه القناة في عام ١٨٦٩. وهي تُعتبر من أقصر طرق الملاحة التي تربط البحار الغربية بالبحار الشرقية. وقد وصفها د. جمال حمدان بأنها (عملية جغرافية صغيرة، لكنها اختزلت قارة بأكملها)، وجعلت من البحر الأحمر أخطر ممر مائي في العالم، وأكسبته تلك الأهمية الجيوبوليتيكية التي جعلته محط أنظار الدول البحرية الكبرى على مر التاريخ(٦١).

ومثلت القناة للعالم الغربي شريان الحياة لصناعته في القرن التاسع عشر، حيث تم عبرها شحن المواد الخام لدوله الصناعية، وفي النصف الأخير من القرن العشرين لعبت القناة دوراً هاماً في نقل نحو ٧٠٪ من بترول الشرق الأوسط إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. أما من الناحية الاقتصادية فتعد قناة السويس مورداً كبيراً للنقد الأجنبي للاقتصاد المصري. ونص الوضع القانوني للقناة في اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ على ضرورة أن تظل القناة مفتوحة في أوقات السلم والحرب على السواء. وقد نصت الاتفاقية الموقعة بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٩، صراحة بأن لإسرائيل الحق في استخدام القناة وفقاً لأحكام نصوص اتفاقية القسطنطينية(٦٢).

وتتمثل المناطق الاستراتيجية الأخرى في البحر الأحمر في المضايق التي تتحكم في الملاحة المؤدية إلى البحر والخارجة منه، وتتمثل في مضيق جوبال في خليج السويس ومضيق تيران في خليج العقبة شمالاً وبوغاز باب المندب وخليج عدن جنوباً. وتنبع الأهمية الاستراتيجية لهذه المواقع من أنها من الناحية الجيوبوليتيكية تساعد على خلق السيطرة الأرضية على البحر الأحمر الذي يعطي مصر وجيبوتي واليمن السيطرة الواسعة على طرق الملاحة كلها. فالذي يستطيع السيطرة على هذه المواقع يمكنه السيطرة على البحر، لأن كل السفن العابرة إلى البحر لا بد أن تمر عبر المياه الإقليمية لهذه الدول(٦٣).

(ب) خليج السويس :

يمثل خليج السويس الذراع الشمالية الغربية للبحر، وطوله نحو ٢٠٠ ميل، وعرضه نحو ٢٠ ميلاً، ويبلغ عمقه نحو ٣٠٠٠ قدم، ومدخله الجنوبي يحتله مضيق جوبال. وينقسم الخليج الي جزيرتين استراتيجيتين هما شدوان وجوبال، وهما تسيطران على الملاحة في هذا الخليج. وتعتبر الجزيرتان قواعد للبحرية المصرية في البحر. ويقع خليج السويس وجزره الاستراتيجية في الأراضي المصرية(٦٤).

(ج) خليج العقبة :

يقع خليج تيران في خليج العقبة والذي يمثل الذراع الشمالية الشرقية للبحر الأحمر ويبلغ طوله نحو ١١٠ أميال وعرضه نحو ١٧ ميلاً. وتحتل جزيرة تيران الشهيرة المدخل الجنوبي للخليج. وتبعد جزيزة تيران نحو ٣ أميال من الساحل المصري ونحو أربعة أميال من جزيرة صنافير السعودية، وهي أكبر من هذه الجزيرة، ويقع مدخل خليج العقبة في المياه الإقليمية المصرية. وأهمية

خليج تيران تكمن في أنه يتحكم مباشرة في مدخل خليج العقبة، وهي نقطة مهمة، لأنها تحد جانبين متنازعين: الدول العربية: مصر والسعودية والأردن من جهة. وإسرائيل من جهة أخرى[٦٥].

(د)مضيق باب المندب :

يبلغ اتساعه نحو ٢,٢٣ كيلو متر بين رأس باب المندب شرقاً ورأس سيعان (Siano) غرباً.

وتقوم جزيرة بريم (ميون) التي تبلغ مساحتها ٨,١٢ كيلو متر مربع بتقسيم المضيق إلى ممرين، أحدهما شرقي صغير يطلق عليه أحياناً اسم باب اسكندر، ويبلغ عرضه ٨,٣ كيلو متر، وآخر غربي يسمى أحياناً ممر ميون، ويبلغ اتساعه ١,٢١كيلو متر. بالإضافة إلى جزيرة بريم توجد مجموعة جزر سيبا (Seba) وست جزر في داخل المضيق الكبير وعلى مقربة من الساحل الغربي[٦٦].

وإذا وضعنا في الاعتبار هذه الجزر الصغيرة فإن اتساع المضيق الكبير لن يزيد على ٧,١٧ كيلو متر، أما الشعب المرجانية فهي أيضاً تشغل جزءاً من مضيق باب المندب بحيث تجعل الاتساع الحقيقي للمضيق الشرقي الكبير لا يتجاوز ١٧ كيلو متراً، كما أنها دائماً تسد المضيق الشرقي الصغير أمام حركة السفن الكبيرة، وخصوصاً أن التيارات البحرية في المضيق الصغير تتميز بقوة غير عادية[٦٧].

وقاع مضيق باب المندب غير منتظم، تتخلله أخاديد قديمة ثانوية وقاع بوغاز باب المندب يشكل ارتفاعاً يفصل بين مياه خليج عدن والبحر الأحمر، ويفرق بينهما في الخصائص الطبيعية من حيث الحرارة والملوحة والكثافة.

إن مضيق باب المندب عبارة عن نقطة انقطاع حاد لليابس بواسطة مياه البحر نتج عنها اختناق الشريان البحري في نهاية الطرف الجنوبي للبحر الأحمر. وهذا البحر هو في النهاية جزء من الطريق البحري الداخلي التقليدي الذي يبدأ من ناحية الغرب من أوروبا الغربية ماراً بمضيق جبل طارق، فالبحر المتوسط فقناة السويس فالبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي إلى جزر الهند الشرقية فالصين ثم اليابان. كما تتفرع منه فروع ثانوية عدة إلى الخليج العربي والبحر الأسود وأستراليا وشرق افريقيا[٦٨].

ولعل أهم ما يؤكد هذا الدور الذي لعبه مضيق باب المندب تلك الروابط والصلات القوية والموغلة في القدم بين منطقة القرن الافريقي والركن الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية.

ويُعتبر بوغاز باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ويعتبر أيضاً من أهم النقاط الاستراتيجية الحساسة، وهو يربط خليج عدن والمحيط الهندي. ويقال إنه كان في الماضي منطقة خطيرة بالنسبة للملاحة. حيث شهد غرق العديد من السفن، ويقع بوغاز باب المندب في المياه الإقليمية لدولتين عربيتين؛ هما جيبوتي من الغرب واليمن من الشرق، وينقسم إلى قسمين عند جزيرة بريم، ويبلغ عرض جزئه الشرقي ٣ كيلو مترات، أما الجزء الغربي المتاخم لجيبوتي فعرضه نحو ٢٠ كيلو متراً، وهو صالح للملاحة الدولية. ويُعتبر بوغاز باب المندب ذا أهمية إقليمية ودولية، حيث لا يمكن لأي سفينة عابرة للبحر الأحمر من الشمال أو الجنوب إلا أن تمر عبره. ويُعتبر غرق أو جنوح أي سفينة ضخمة فيه إعاقة لحركة الملاحة فيه. ولقد أدركت إسرائيل الأهمية الجيوبوليتيكية لبوغاز باب المندب، وخصوصاً عندما ضُربت ناقلة بترول تحمل علم ليبيريا في باب المندب عام ١٩٧١، وكانت الناقلة تحمل كميات من النفط

الإيراني المتجه إلى إسرائيل. ومن هذه الحادثة أدركت إسرائيل أن أمنها لن يهدد بإغلاق مضيق تيران فقط وإنما بإغلاق باب المندب، والذي يقع على بعد آلاف الأميال إلى الجنوب منها(٦٩). والشيء نفسه ينطبق على مصر التي أدركت أن اغلاق باب المندب ذو أثر مباشر على أمنها القومي على الرغم من المسافة الشاسعة التي تفصله عن مياهها الإقليمية، فبوغاز باب المندب مكمل لدور القناة، وسوف يكون لإغلاقه لأي سبب من الأسباب أثر على كل الدول المطلة على البحر الأحمر دون استثناء وبخاصة تلك التي ليست لها منافذ على بحار أخرى مثل السودان، واريتريا، والأردن.

ويتمتع مضيق باب المندب بأهمية خاصة للدول العربية ومصالحها القومية فيه، فهو من ناحية يعطيها مكاسب وفوائد اقتصادية وعسكرية، ومن ناحية أخرى يشكل مخاطر كبيرة على أمنها واستقلالها، ولذا فإن حياد المضيق يبدو أمراً حيوياً لحماية أمن وسلامة هذه الدول إذا ما أخذنا في الحسبان مناطق الصراع والتوتر القريبة منه مثل القرن الافريقي والخليج العربي والتي تدفع الدول الكبرى إلى الربط بين قواعدها العسكرية في البحر الأبيض المتوسط وقواعدها في المحيط الهندي . ومن ناحية أخرى يتحكم المضيق في أقصر طريق تمر عبره تجارة كثير من الدول العربية والافريقية مع دول شرق آسيا واليابان. وكذلك صادرات وواردات الدول الآسيوية من وإلى أوروبا(٧٠).

ثانياً : جزر البحر الأحمر الاستراتيجية :

يتميز البحر الأحمر بوجود جزر كثيرة ومتناثرة فيه تُقدر بنحو ٣٧٩ جزيرة، منها الكبيرة ومنها الصغيرة، وتتركز معظم هذه الجزر في القطاع الجنوبي للبحر الأحمر وحول باب المندب، وأهم هذه الجزر هي :

(١) جزيرة بريم :

تقع جزيرة بريم في قلب باب المندب، حيث تقسم باب المندب إلى جزأين، والسيطرة على باب المندب لا تتم إلا بالسيطرة على جزيرة بريم، ومن هنا حرصت بريطانيا على السيطرة على جزيرة بريم بعد احتلالها لعدن في عام ١٨٣٩، وذلك لإحكام سيطرتها على الطريق المؤدي إلى مستعمراتها في جزر الهند الشرقية وعلى الرغم من وضعها الاستراتيجي فإنها ليست صالحة للاستخدامات العسكرية، وذلك بفعل طبيعتها المنبسطة[٧١].

(٢) جزيرتا فاطمة وحالب :

هما جزيرتان من ضمن عدد من الجزر في خليج آست (Assat) في الساحل الاريتري، وتقع جزيرة فاطمة على بعد ٢٠ كيلو متراً من الساحل الاريتري ونحـــو ١٠ كيلو مترات شمال غرب جزيرة بريم. وتبلغ مساحة الجزيرة نحو ثمانية كيلو مترات، وهي محاطة بالشعاب المرجانية والتي تعيق الملاحة، ويصبح من الصعب إقامة القواعد العسكرية في الجزيرة. أما جزيرة حالب فتقع على بعد ٥ كيلو مترات جنوب جزيرة فاطمة، وتصل مساحتها إلى نحو ٢٢ كيلو متراً، فقد قيل إنها أُعطيت لإسرائيل بواسطة اثيوبيا والتي استخدمتها كقاعدة في عام ١٩٧١م[٧٢].

(٣) جزيرة زقر :

وهي جزيرة كبيرة تبلغ مساحتها نحو ٣٠ كيلو متراً مربعاً، وتقع على بعد نحو ٣٠ كيلو متراً غرب الساحل اليمني، وتتميز تضاريسها بالصخور البركانية، وتتكون من مرتفعات شاهقة تصل إلى ٦٢٣ متراً فوق سطح البحر، مما يجعلها صالحة للمناورات البحرية في المنطقة. وعلى الرغم من أن هذه

الجزيرة تتبع رسمياً لليمن فإن عدم وجود سكان بها قد أغرى إسرائيل في الماضي بوضع محطة رادار لخدمة أغراضها في المنطقة[٧٣].

(٤) حنيش الصغرى وحنيش الكبرى :

تقع جزيرة حنيش الصغرى على بعد ٢٠٧ كيلومترات جنوب شرق جزيرة زقر، وكانت مشهورة بوجود منارة كانت تديرها شركة بريطانية. أما بالنسبة لحنيش الكبرى فهي تقع جنوب شقيقتها الصغرى، وتصل مساحتها إلى نحو ١٤٠ كيلو متراً شمال شرق جزيرة بريم وعلى مسافة ٥٥ كيلومتراً من الساحل اليمني[٧٤].

(٥) جزيرة فرسان :

تتكون من مجموعة ٧٦ جزيرة صغيرة، وهي تتميز بسطح صخري صلب، وهي مأهولة نسبياً بالسكان مقارنةً بالجزر الأخرى، وهي تتبع للمملكة العربية السعودية[٧٥].

(٦) جزر كمران :

تقع جزر كمران على بعد نحو ٤٥ كيلو متراً شمال الحديدة ميناء الجمهورية اليمنية. وقد كانت في الماضي موضوعاً للخلاف بين اليمنين قبل الوحدة، وكانت أقرب إلى اليمن الشمالي من اليمن الجنوبي في ذلك الوقت. وكانت مصدراً للنـــزاع بين القوى الاستعمارية ممثلة في بريطانيا والبرتغال، وقد استخدمها المماليك كخط دفاع ضد القوات البرتغالية[٧٦].

(٧) جزر دهلك :

هي جزء من أرخبيل دهلك والذي يضم أكثر من مائة جزيرة صغيرة واقعة شرق الساحل الافريقي، ويسكنها نحو عشرة آلاف نسمة. وقد استُخدمت الجزيرة بواسطة شركة أمريكية للتنقيب عن البترول. كما استُخدمت أيضاً بواسطة شركات صيد الأسماك الإسرائيلية والتي تستغل المصائد الغنية المحيطة بالجزيرة، وهذا بموجب اتفاقية وُقّعت بين إسرائيل واثيوبيا قبل استقلال اريتريا[٧٧].

(٨) جزيرة سوقطرا :

هي من أهم الجزر الاستراتيجية جنوب باب المندب، وقد احتُلت في الماضي من طرف البرتغاليين الذين استخدموها كقاعدة عسكرية لإغلاق البحر أمام السفن الإيطالية والمصرية في بداية الحرب العالمية الثانية. وقد استُخدمت بواسطة الحلفاء كقاعدة جوية ضد الوجودين الألماني والإيطالي في البحر، وهي تابعة لليمن واستُخدمت أيضاً كقاعدة بحرية للاتحاد السوفييتي إبان حقبة الحرب الباردة[٧٨].

إن وجود هذه الظواهر الطبيعية قد انعكس على الوضع الجيوبوليتيكي للبحر الأحمر، كذلك فإن الطبيعة الضيقة لهذا البحر إلى جانب التركيز المكثف للجزر خصوصاً في القطاع الجنوبي منه بالقرب من بوغاز باب المندب، قد جعل الكيانات المحيطة به تسيطر عليه سيطرة تامة.

٢-٥ الأهمية العسكرية والأمنية للبحر الأحمر

لقد كان هناك وربما لا يزال صراع بين الدول وبخاصة العظمى منها على امتلاك السيادة البحرية، وذلك لانفراد القوة البحرية بمميزات لا تتوفر في

باقي عناصر قوة الدولة العسكرية، علاوة على دورها الإيجابي في مسألة الردع النووي والتقليدي في أنحاء العالم المختلفة، وربما يتضح ذلك من سياق مفهوم السيادة البحرية بكونها تعني تأمين أوجه استخدام البحر من قبل الدولة، وحرمان العدو في الوقت نفسه من القدرة على الاحتفاظ بحرية المناورة والقيام بأي أعمال ضد مصالح تلك الدولة من اتجاه البحر. ومعيار السيطرة في هذا السياق يرجع إلى قدرة الدولة على توزيع حجم مناسب من عناصر القوة البحرية في مناطق مختلفة بهدف الوجود المستمر أو الروتيني بشكل يمكّنها من الاستمرار في امتلاك عامل السيطرة في المناطق التي تقع داخل حدود مصالحها وأهدافها الحيوية[٧٩].

إن الأهمية الدولية للبحر الأحمر ليست كلها مربوطة بالعامل الاقتصادي، وبخاصة نقل البترول، ولكن أيضاً لأهميته الاستراتيجية ووزنه العسكري في السياسة الدولية. فمن الناحية الجيو استراتيجية فإن إقليم حوض البحر الأحمر بالإضافة إلى كونه إقليماً غنياً إلا أنه يُعتبر الشق والعمق الجنوبي للاتحاد السوفييتي. والعامل الآخر هو أن البحر الأحمر يُعتبر أقصر الطرق الدولية الاستراتيجية التي تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي. وقد برز هذا المحيط نهاية الستينيات كمنطقة للمواجهة والمصادمة بين القوى العظمى، حيث توجد مجموعة من القواعد والغواصات الذرية لهذه القوى. وقد ازدادت أهميته بعد صنع صواريخ بولاريس (A3) المنصوبة على الغواصات المتمركزة فيه، وهذه الصواريخ تستطيع ضرب أهداف في قلب الاتحاد السوفييتي (السابق). ومنذ تلك اللحظة أصبح المحيط الهندي والبحر الأحمر من أهم المناطق بالنسبة للفكر الاستراتيجي الدولي، وقد برزت أهمية البحر الأحمر كأهم ممر مائي استراتيجي أثناء حرب الخليج الثانية، حيث مكّن الولايات المتحدة ودول التحالف

من نقل آليتهم الحربية في زمن قياسي، وازدادت أهمية البحر الأحمر كضرورة لضمان أمن المملكة العربية السعودية، وكذلك المصالح الحيوية الأمريكية بعد انتهاء حرب الخليج(٨٠).

إن الأهمية العسكرية للبحر الأحمر لا يمكن مناقشتها بمعزل عن قناة السويس. لقد رأينا كيف أن إغلاق قناة السويس ثماني سنوات بين عامي ١٩٦٧–١٩٧٥ قد ألغى دور البحر الأحمر كممر تجاري وعسكري، وعادت الأمور به ليكون بحراً داخلياً مغلقاً، وكذلك فإن البحر الأحمر وقناة السويس يشكلان وحدة جيوبوليتيكية واحدة. ويلاحظ أن البحر الأحمر محاط على ساحليه، الشرقي والغربي، بسلاسل جبلية تصلح لأن تكون خطوطاً دفاعية استراتيجية ضد أي غزو بحري، ولهذا وبوجود هذه الجبال أصبح البحر بمثابة حدود طبيعية دفاعية ممتازة لكل دوله، والتي تشكل نسبة السكان فيها نحو ٦٠٪ من مجمل الشعب العربي، ولمعظم هذه الدول عمق استراتيجي ممتاز يعينها على حسن توزيع ونشر صناعتها الحيوية ومواقعها الهامة وسكانها وجيوشها واستحكاماتها(٨١).

إن المصالح الاستراتيجية والعسكرية للولايات المتحدة وحلفائها في البحر الأحمر مبنية بشكل أساسي على اعتمادهم الكلي على البترول والذي يمثل جزءاً مهماً من أمن هذه الدول القومي، ويشكل البحر الأحمر طريقاً بحرياً للقوات العسكرية للدول العظمى بين مراكزها الأصلية وقواعدها المنتشرة بطول العالم وعرضه.

٢-٦ الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر :

لقد فطن العالم أخيراً إلى أن البحر الأحمر ليس ممراً بحرياً استراتيجياً مهماً للتجارة الدولية فحسب، بل إن قاعه وما تحت قاعه يكتنـزان ثروات معدنية كبيرة إذا ما استُخرجت فسوف تحدث تغييراً اقتصادياً واجتماعياً في الدول المطلة عليه وبخاصة السودان ومصر، ولقد قامت سفن الأبحاث البحرية منذ الستينيات بإجراء البحوث على طول قاع البحر، ولعل أهم الأبحاث العلمية الحديثة تلك التي أجريت خلال عام ١٩٦٧. ولقد تم التعرف على إحدى الظواهر العلمية الفريدة التي سبق اكتشافها في قاع البحر، وهي ظاهرة التكوينات الجديدة لطبقات من الملح الأجاج الساخن. ويحوي هذا الماء الساخن الأجاج نسبة مركزة من الأملاح الهامة لبعض المعادن الثقيلة يمكن اعتبارها ذات قيمة اقتصادية كبيرة، حيث إنها تضم نسباً مرتفعة من معادن الحديد والمغنسيوم والنحاس والنيكل والرصاص والزنك والذهب[٨٢]. ولقد أمكن التعرف على ملامح المنطقة الموجودة تجاه السودان حيث يوجد ماؤها الساخن في طبقات ثلاث تمتد في منطقة مساحتها نحو ١٠٠ ميل مربع على عمق ٢٠٠٠ متر وسط قاع البحر غربي خط الوسط الذي يتوسط البحر لكل من الشاطىء العربي السعودي والشاطئ السوداني، ويمكن القول إن هذه المنطقة تمثل حالياً أحد مراكز الثروة المعدنية الغنية في العالم، إذ يقدر مبدئياً ما تحتويه الطبقة العليا فقط بسمك ١٠ أمتار من صخور هذه القاع ودون حساب لكمية الحديد الخام في منطقة مساحتها ٣٨ ميلاً مربعاً، بما تزيد قيمته على ٥,٢ مليار دولار[٨٣].

وثبت كذلك أن درجة الحرارة العالية الموجودة داخل مياه البحر تجعله مصدراً مهماً للطاقة الحرارية، ولقد ثبت أيضاً أن هذه الطاقة غير مكلفة وليست لها أضرار بيئية، كما أن مياه البحر المحلاة تُستخدم استخدامات واسعة في كثير

من الصناعات والأغراض المنـــزلية كما في المملكة العربية السعودية مثلاً. وجزر البحر الأحمر تحوي الكثير من المعادن حيث يوجد في جزيرة الزبرجد المصرية معدن الزبرجد والذي يساوي معدن الماس في قيمته الاقتصادية، كما أن هناك إرهاصات ودراسات تؤكد أن البحر يتمدد فوق بحيرة من النفط بطول الساحل الإقليمي للسودان، ويدلل أنصار هذا الرأي بأن ما تستخرجه مصر من نفط خام يأتي معظمه من خليج السويس، حيث يمثل ٨٠٪ من جملة النفط المصري الخام[٨٤]. ولقد أبدت المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً بتلك التوقعات، فأبرمت اتفاقاً مع شركة (دبتيكو الأمريكية) تولت بموجبه الأخيرة عمليات الاستكشاف في المياه الإقليمية السعودية.

والبحر الأحمر غني في ثروته البحرية المتنوعة، لأنها تتغذى بإمدادت من المحيط الهندي الموازي جنوباً ومن البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي الغني بثروته السمكية والتي تنتمي إلى المناخ المعتدل الدافئ والبارد شمالاً . وتتحرك هذه الإمدادات السمكية البحرية مع حركة التيارات البحرية عبر البحر الأحمر. كما تمتاز مياه البحر الأحمر بغناها من الطحالب والأعشاب البحرية والتي تتغذي بما تنقله مياه الأنهار والسيول من رواسب محملة بالبقايا العضوية التي تصلح لتغذية الثروة البحرية، وهي تشكل بقايا نباتية وحيوانية متحللة. وكل هذه العوامل الجغرافية المتنوعة تتكامل في خلق ثروة بحرية غنية متنوعة.

أما رصيد البحر الأحمر من الثروة السمكية فمن خلال دراسة أجريت عام ١٩٨٤ أوضحت أن ناتج الأسماك في تلك السنة قد بلغ ٤,٧٤ ألف طن، معظمه من الطرف الجنوبي مع ملاحظة أن معظم الإنتاج كان من أسماك القاع. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها زيادة إنتاجية البحر الأحمر من الأسماك

من ٤٠ ألف طن عام ١٩٧٤ إلى ٤٧٤ ألف طن عام ١٩٨٤، أي ما يقارب زيادة ١٠٠٪ خلال عشر سنوات. ولقد تضاربت التقارير في الأرقام والإمكانات المتاحة للثروة السمكية في البحر بين ٣٥٠ ألف طن ومليون ونصف المليون طن، وتستخرج الدول المطلة على البحر جميعها من هذه الثروة نحو ثمانين ألف طن فقط. إن مياه البحر الأحمر هي الأقل تلوثاً مقارنة بالبحار الأخرى، إذ تقل فيها نسبة التلوث إلى أدنى نسبة في العالم، مما يجعل تنمية الرصيد السمكي في المستقبل أمراً وارد الحدوث، وقد ورد ذلك في دراسة لإحدى الشركات الكندية العاملة في مجال الاستثمار البحري[٨٥].

وتدر موانئ البحر الأحمر كذلك دخلاً مقدراً من النقد الأجنبي لدولها وبخاصة الدول ذات الموارد الاقتصادية الشحيحة مثل جيبوتي والتي يعتمد اقتصادها على الخدمات التي تقدمها للسفن في مينائها. كما ظهرت حول هذه الموانئ مناطق التجارة الحرة ذات الدخل العالي مثل منطقة عدن وسواكن وبورسعيد، كما أنشئت المنتجعات السياحية في الغردقة وسيناء المصرية وايلات الإسرائيلية، والعقبة الأردنية وعروس السودانية وسواحل وجزر اليمن، وربما توسعت صناعة السياحة في منطقة حوض البحر الأحمر وبخاصة القطاع الشمالي منه والمتاخم لشبه جزيرة سيناء في إطار الترتيبات الشرق أوسطية المقترحة ضمن التسوية السياسية والسلمية لمشكلة الشرق الأوسط. والبحر بشواطئه النظيفة وشعبه المرجانية البديعة ومحمياته الطبيعية النادرة مثل محمية سنجنيب في السودان يمثل عنصر جذب للسياح وهواة الغطس والتصوير تحت الماء، وهو أيضاً غني بثرواته من الأصداف وذوات المحار، وبعضها صالح للأكل، كما يوجد محار اللؤلؤ جنوب الطور، ومن الحيوانات القشرية الشهيرة في

البحر الأحمر (الاستكاوزا)، ويوجد كذلك الجمبري بكثرة في المناطق الرملية للقاع، أما الطحالب فتوجد منها أنواع كثيرة.

لقد ظلت الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر تشكل عاملاً له قيمته في الربط بين الشعوب التي تعيش على شاطئيه والتي ظلت تتمتع بالمنافع المتبادلة فيما بينها، وخصوصاً في مجال التجارة. ومن هنا ظل البحر الأحمر يمثل عبر التاريخ المنفذ الرئيسي للشعوب المطلة عليه – لاسيما في ضوء الحقيقة القائلة إن معظم دول البحر الأحمر لا تملك منفذاً بحرياً سواه فيما عدا السعودية لسواحلها البالغ طولها ٣٠٠ ميل على الخليج العربي ومصر التي يبلغ طول سواحلها المتوسطية ١١٨ ميلاً. أما الدول الأخرى التي لا تملك منافذ بحرية أخرى فتعتمد اعتماداً شديداً على البحر الأحمر.

٢-٧ الروابط الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية بين الخليج العربي والبحر الأحمر:

تؤكد المصادر التاريخية أن العلاقة بين البحر الأحمر والخليج العربي قديمة موغلة في القدم، حيث يمكن إرجاعها إلى أيام الاسكندر الأكبر. فالبحر الأحمر والخليج العربي بحكم موقعهما في قلب إقليم الشرق الأوسط الكبير ظلا يمثلان أهمية استراتيجية واقتصادية على طول التاريخ، ولكن هذه الأهمية تزايدت بصورة ملحوظة وبخاصة بعد فترة السبعينيات من القرن الماضي. وعلى الرغم من الترابط بين الإقليمين فإن هذه العلاقة لم تتناولها الدراسات التي كُتبت عن البحر الأحمر بصورة كافية على الرغم من تأثر البحر الأحمر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بما يحدث في الأقاليم المجاورة كالمحيط الهندي والخليج العربي. ولقد تناولت الدراسات السابقة العلاقة الاستراتيجية بين أمن البحر

الأحمر وأمن الخليج والقرن الافريقي، إلاّ أنها لم تُشر إلى اتجاه تلك العلاقة وآلياتها وانعكاساتها على الأمن العربي[٨٦].

فمن الناحية الجغرافية فالبحر الأحمر والخليج العربي يعتبران ذراعي المحيط الهندي، وهما يتأثران بما يحدث في أي منهما، وهما بحران متوازيان تقريباً، ويتصل كل منهما بأعالي البحار ببوابات بحرية أعطتهما ميزة جيو استراتيجية بالغة الأهمية. فالخليج متصل بالمحيط الهندي عن طريق مضيق هرمز، بينما يتصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط من خلال قناة السويس، ويتصل بالمحيط الهندي عن طريق باب المندب، فهذه الخوانق تعتبر ذات أهمية قصوى لحركة الملاحة الدولية[٨٧].

وعلى المستوى الإقليمي يمثل الخليج العربي والبحر والأحمر نظامين فرعيين لنظام إقليمي أوسع هو النظام الشرق أوسطي. كما يمثل الاثنان عنصرين مهمين في النظام الإقليمي العربي ذي المكونات الثقافية والتاريخية والجغرافية والسياسية المشتركة، حيث لا يمكن إنكار الترابط والصلة ما بين المحيط الهندي والبحر العربي والقرن الإفريقي، والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والبحر الأحمر[٨٨].

أما عالمياً فإن ارتباط إمدادات النفط بالأمن القومي للدول الصناعية الكبرى قد أعطى الإقليم بعداً عالمياً متميزاً. فالبحر الأحمر والخليج يكونان كتلة جيو استراتيجية واحدة ذات أهمية بالغة لمصالح الدول الصناعية الكبرى، وتعتبر هذه الكتلة محورية بالنسبة للخارطة الاستراتيجية الدولية بما لها من ثقل اقتصادي واستراتيجي على المستوى الدولي. ويمكن اعتبار أن العلاقة الواضحة والأساسية بين الخليج العربي والبحر الأحمر هي نقل البترول عبر قناة السويس

وعبر خط سوميد الذي يمر عبر الأراضي المصرية ليصل إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط.

١- الخليج العربي: الموقع والأهمية

يقع الخليج العربي بين الجزيرة العربية غرباً وإيران شرقاً ومضيق هرمز وخليج عمان جنوباً والعراق شمالاً. وتبلغ مساحته ٢٢٦ ألف كيلو متر مربع، ويبلغ حجم مياهه ٨٥٠ ألف كيلو متر مكعب، ويمتد إلى مساحة ١٥٠٠ كيلو متر من شط العرب شمالاً حتى راس مسندم في الجنوب، ويتراوح اتساعه بين ٢٧ كيلو متراً عبر مضيق هرمز و٢٨٠ كيلو متراً في أوسع نقطة فيه. ويبلغ أعمق جزء فيه قرابة ٢٤٥ متراً قرب جزيرة هرمز. ومن المعروف أن مضيق هرمز مضيق دولي تمر في مياهه جميع السفن مروزاً بريئاً في طريقها من خليج عمان إلى الخليج العربي وبالعكس. ولهذا المضيق أهمية خاصة، حيث تعبر منه معظم صادرات دول الخليج النفطية ووارداتها من مختلف دول العالم[٨٩].

وللخليج أهميته التاريخية كممر عسكري وتجاري يمثل إحدى نقاط الاتصال بين الشرق والغرب. وتتمثل هذه الأهمية في الوجود البريطاني في الخليج والذي بدأ في أواخر القرن التاسع عشر، واستمر أكثر من مائة عام، وذلك للأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة.

ومن ناحية الجغرافيا السياسية فالخليج العربي يبدو أكثر اتساعاً من الخليج العربي الجغرافي، حيث يضم الخليج العربي بالمعيار الجيوبوليتيكي عدداً من الوحدات السياسية التي ليست لها سواحل خليجية مثل اليمن والبحر الأحمر وباب المندب وقناة السويس - ويشمل أيضاً تركيا وأفغانستان وباكستان والهند والمحيط الهندي - باعتبار أن كل هذه المناطق هي مناطق متصلة بالخليج

العربي، ولا يمكن الوصول إلى تقدير سياسي إلا ببحث ظروفها وعواملها الفاعلة[٩٠].

كما يُعتبر الخليج العربي قلب الشرق الأوسط جغرافياً وبابه السحري، وصندوقه الذهبي الرائع الذي يسيل له اللعاب. وكما قال ريموند أوسكا "Raymond O'sshca": إن الدولة التي تستولي على الخليج العربي وعلى ساحل عمان تستطيع أن تحكم جزيرة العرب والعراق وإيران وافريقيا، وتستطيع أن تغلق قناة السويس، وأن تقطع خطوط المواصلات الجوية والبحرية إلى الهند وافريقيا[٩١]. ومن الناحية الاستراتيجية والاقتصادية يُعتبر الخليج من أميز المناطق الغنية في الدول النامية، حيث يملك نحو ٦٠٪ من احتياطي النفط العالمي، وربما يكون المصدر الوحيد لإنتاج النفط في العالم في المستقبل. إلا أن الخليج يمثل بذاته مشكلة أمنية معقدة، وذلك نظراً إلى ما يتمتع به من أهمية استراتيجية مرتكزة على العديد من الأبعاد التي تمثلها منطقة ذات مكانة أساسية في توجهات القوى الدولية وسياستها الخارجية، وبناءً عليه فإن صيانة الأمن والمحافظة على الاستقرار في الخليج ليست مسألة إقليمية فحسب، بل هي مسألة تحظى باهتمام لدى أقطاب النظام العالمي كافة.

ولقد عبر نائب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «نيوسرم» عن الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة بقوله: (لو كان العالم دائرة مسطحة، وكان المرء يبحث عن مركزها فسيكون هناك سبب جيد للقول إن المركز هو الخليج.. فما من مكان قبله في العالم اليوم تتلاقى فيه المصالح الكونية .. وما من منطقة قبله مركزية بالنسبة لاستمرار اقتصاد واستقرار العالم. وتمثل منطقة الخليج جزءاً من الإطار الجيوبوليتيكي للبحر الأحمر، وذلك لكون البحر الأحمر هو شريان النقل الرئيسي للنفط الخليجي من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك في أوروبا.

والحركة العكسية لنقل السلع المصنعة من أوروبا إلى الأسواق الرئيسية في آسيا وافريقيا، وهذا من شأنه أن يدخل أوروبا تلقائياً في دائرة البحر الأحمر الجيوبوليتيكية.

العلاقات بين الخليج العربي والبحر الأحمر

العلاقات قبل اكتشاف النفط

تؤكد المعايير التاريخية أن العلاقة بين البحر الأحمر والخليج العربي قديمة موغلة في القدم، حيث يمكن إرجاعها إلى أيام الاسكندر الأكبر، ويعزو بعض الكُتّــاب ضعف العلاقة بين الإقليمين في تلك الأزمان السحيقة إلى أن البحر الأحمر كان بحراً داخلياً، وظيفته الأولى خدمة تجارة المنطقة التي تحيط به. وعندما اجتاح المغول التتار الأرض العربية في منتصف القرن الثالث عشر أجهزوا على الطريق البـــري الذي يمر عبر العراق، فأفسحوا بذلك المجال للبحر الأحمر الذي ازدهر بازدهار التجارة عبره، وازدهر معه البحر الأبيض المتوسط[٩٢].

إلا أنه من المؤكد أنه لحقب طويلة خلت لم تتطور الاتصالات البرية عبر شرقي وغربي الجزيرة العربية، وذلك بسبب الطبيعة القاحلة والجافة للمنطقة، إضافة إلى طول المسافة التي تفصل ما بين الخليج والبحر الأحمر والتي تبلغ نحو ١٥٥٥ كيلو متراً. وفي فترة استخدام السفن الشراعية كانت الرحلة بين البحر الأحمر والخليج تستغرق ثلاثة أسابيع[٩٣]. أما من الناحية السياسية فإن الحجاز كان يُحكَم بواسطة أسرة واحدة، وفكرة الدولة الواحدة التي تستطيع حكم شبه الجزيرة العربية، ولها مصالح سياسية واقتصادية قوية في البحر الأحمر تبدو جديدة نسبياً[٩٤] ولقد ازدادت أهمية الخليج خلال الحروب الفارسية –

الرومانية التي كانت تحول الطرق البرية إلى البحر – وإبان تلك الفترة كان هناك تفوق للبحر الأحمر على حساب الخليج العربي، ومن المحتمل أن هدف الدولة الفارسية من احتلال اليمن كان استمرارها في قطع طريق البحر الأحمر على التجارة الرومانية – اليونانية.

وعشية ظهور الإسلام كانت الدولة الساسانية في فارس قد بسطت سيطرتها على حركة الملاحة في الخليج وجنوبي البحر الأحمر. وقد دفع توحيد منطقتي الخليج والبحر الأحمر في ظل دولة الخلافة الإسلامية إلى تزايد الأهمية الجيوبوليتيكية لكلتا المنطقتين. وقد اهتم العباسيون بتنسيق سبيل الوصول إلى أوروبا. ويذكر ابن خرداذبة في المسالك والممالك حركة التجارة الرائجة في المنطقة في العهد العباسي. حيث كان أحد الطرق الأساسية يمر عبر العراق إلى الخليج فالمحيط الهندي فالمشرق وقد ساعد ذلك حرص العباسيين على تسهيل التجارة وتشجيعها عبر البحر الأحمر باعتبارها أهم الطرق الملاحية آنذاك[٩٥].

وفي فترة الوجود الأوروبي في المنطقة فقد حاولت القوى الأوروبية منذ القرن الخامس عشر السيطرة على منطقة البحر الأحمر والخليج على السواء، وذلك عندما نجح البوكيرك الأدميرال البرتغالي المشهور بمغامراته في الشرق الأوسط في الوصول إلى مدخل الخليج العربي والسيطرة على مضيق هرمز. ولقد أصر هذا القائد على أن النجاح الحقيقي هو الإغلاق المحكم لمداخل الخليج العربي، وهذا يعكس الرابطة الاستراتيجية بين هذين الإقليمين[٩٦].

العلاقة بعد اكتشاف النفط

لقد ظل البحر الأحمر والخليج العربي بحكم موقعهما في منطقة الشرق الأوسط الحيوية يمثلان أهمية استراتيجية واقتصادية على طول التاريخ. ولكن الملاحظ أن هذه الأهمية قد تزايدت بصورة ملحوظة بعد فترة السبعينيات.

وبخاصة بعد أن أصبحت منطقة الخليج منطقة إمداد رئيسية للنفط والغاز. وتشير إحصاءات شركة النفط البريطانية لعام ٢٠٠٠ إلى أن هذه المنطقة ستبقى منطقة تصدير نفط وغاز في الأمد المنظور. فمنطقة الخليج العربي تحتوي على ٦٥٪ من احتياطي النفط العالمي مع ٣٨,٨٪ من الاحتياطي العالمي للغاز. وتحتفظ دول مجلس التعاون الست بـــ ٣٥٪ من احتياطي النفط العالمي. وتمثل منطقة الخليج العربي واحدة من أكبر مناطق الاحتياطي بفضل الإنتاج، حيث تبلغ هذه النسبة ٨٥٪، وهذا يعني نظرياً أن احتياطي المنطقة يُستهلك بشكل أقل من بقية استهلاك احتياطي المناطق الأخرى من العالم[٩٧].

وقد دفع الصراع في الخليج العربي الدول النفطية في مجلس التعاون مع الدول الغربية ذات المصالح النفطية في الخليج إلى اتباع ما يُسمى باستراتيجية الأنابيب، هذه الاستراتيجية التي تزيد من الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للبحر الأحمر، وفي الوقت نفسه تجعله منطقة جذب لصراعات مقبلة بسبب النفط.

ولقد تطورت الصلة بين الإقليمين بعد إنشاء خط الأنابيب السعودي الضخم "Petro-Line" والذي يمتد لمسافة ١٣٠٠ كيلومتر من شرق السعودية إلى ينبع على البحر الأحمر. ويعد هذا الخط من أكثر الخطوط أهمية، لأنه يقوم بنقل نفط الخليج على البحر الأحمر إلى موانئ التصدير على البحر الأبيض المتوسط. ويبدو هذا الخط أكثر أمناً من تلك الخطوط التي تعبر قناة السويس والتي أعطته وزنه الاستراتيجي والاقتصادي في الماضي. وتبعاً لذلك فإن العلاقة الآن بين البحر الأحمر والخليج قد أصبحت متوازنة، وتطورت لتصبح علاقة الند بالند وليست علاقة المركز بالطرف[٩٨].

ومن الواضح أن سياسة واستراتيجية خطوط الأنابيب تمثلان حلقة من حلقات التاريخ والتي تجسد الصراع بين قوى البر وقوى البحر. وفي هذا الصدد

فإن التوازن قد حفظ في النهاية لمصلحة الطرق البرية على حساب الطرق البحرية، وقد تمثل ذلك في الطاقة الاستيعابية لخطوط الأنابيب والتي تساوي [٣٢٠] مليون طن سنوياً والتي تعد أربع مرات ضعف طاقة قناة السويس. ولكن مع التطورات التكنولوجية الحديثة فإن العلاقة الجيو استراتيجية تجعل البحر الأحمر يبدو ثانوياً بالنسبة للخليج العربي، لأن خطوط الأنابيب تقوم بنقل النفط من منابعه في الخليج مباشرة إلى البحر الأحمر دون العبور بالمضايق والخوانق والمناطق الحساسة مثل مضيق هرمز وبوغاز باب المندب متجنبةً المخاطر الأمنية.

ومن الناحية الاقتصادية فإن قيمة خطوط نقل البترول تتجسد في أنها تختزل المسافة بين مناطق الإنتاج في الخليج ومحطات التصدير على البحر الأبيض المتوسط. وهذا التغير ربما يؤثر في قناة السويس، ولكنه لا يؤثر في أهمية البحر الأحمر منفصلاً عن قناة السويس.

إن أي تغيير أو اختلال في إنتاج البترول في منطقة الخليج سوف يؤثر في مدى الحركة في البحر الأحمر وفي دخل قناة السويس من العملات الحرة. وسوف يؤثر إغلاق البحر الأحمر أو قناة السويس أو أي تهديد لهما كذلك في معدل تدفق البترول من منطقة الخليج، حيث إن قناة السويس والبحر الأحمر هما أقصر طريق غربي لواردات دول الخليج من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كما أنها أقصر طريق أيضاً لصادرات هذه الدول إليها.

حروب الخليج وأمن البحر الأحمر

لا يمكن اعتبار أمن منطقة الخليج منفصلاً عن أمن البحر الأحمر، فالمنطقتان لا تنفصل فيهما الأفعال عن ردود الأفعال، وتتأثران بما يحدث في كل منهما. وعادة ما ينعكس الصراع في الخليج العربي بالضرورة على أمن البحر،

فكلاهما يمثل ذراعاً من ذراعي المحيط الهندي وبذا يصبح البحر الأحمر ممراً طبيعياً لا غنى عنه للقوى الكبرى المتدخلة في صراع الخليج. ولقد أوضحت حرب الخليج التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق أن البحر الأحمر وكل الدول المشاطئة له وحتى الأجنبية ذات الحضور كانت طرفاً بصورة أو أخرى في الحرب. وهذا ما يؤكد ارتباط منطقة البحر الأحمر بمناطق أخرى جيوبوليتيكياً وجيو استراتيجياً. لذا ليس من الممكن الفصل بين الخليج والبحر الأحمر سياسياً واقتصادياً وأمنياً بحكم ما هو قائم من ارتباط عضوي بين المنطقتين، وبالتالي التأثير المتبادل بينهما(٩٩).

ففي حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران انتقلت الحرب إلى ما عُرف بحرب الألغام والناقلات وارتبطت بالبحر الأحمر، وشهد شكل الصراع في منطقة الخليج العربي تطوراً خطيراً، حيث تجاوز الحدود العراقية – الإيرانية، وانتقل إلى داخل الأراضي الخليجية. ونتيجة لإصرار إيران على مواصلة الحرب ضد العراق ورفضها على ما يبدو الاستجابة لقرارات مجلس الأمن بوقف إطلاق النار واللجوء إلى حل المشكلة بالطرق السلمية، فقد أدى ذلك إلى تطور الحرب بالخليج. وقد استخدمت إيران حرب الألغام لتهديد الملاحة بالخليج. واستمر التصعيد في حرب الناقلات بين الطرفين، وهو ما أدى إلى تهديد مصالح الدول الكبرى بالمنطقة(١٠٠).

وفي يوليو ١٩٨٤ تعرضت منطقة خليج السويس لانفجارات عدة في أماكن متفرقة من الخليج نتيجة أعمال تلغيم مخططة، وقد أثر ذلك في الملاحة في البحر الأحمر، مما جعل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا تسارع في الاشتراك في عمليات التطهير للممر الملاحي بالخليج والبحر الأحمر، وهذا يدلل على أهمية الخليج والبحر الأحمر بالنسبة للدول الكبرى(١٠١).

وعلى الرغم من أن حرب الخليج الثانية جرت في المنطقة المحيطة بالبحر الأحمر "أي الخليج"، وجعلته مسرحاً مباشراً للعمليات فإن كثيراً من إجراءاتها تم تنفيذها في البحر الأحمر، بل إن كثيراً من القوات التي حُشدت للمشاركة في الحرب وصلت عن طريق البحر الأحمر، وقام جزء من القوات المشتركة بتنفيذ مهامه من مواقع القتال في البحر الأحمر أو على شواطئه. الأمر الذي يجعل من الحشد العسكري في الخليج العربي ذا علاقة مباشرة بتهديد الأمن في البحر الأحمر.

إن الحضور العسكري الدولي والإسرائيلي في البحر الأحمر لا يقتصر أثره على الدول العربية المطلة عليه وحدها، ولا على كل دولة على حدة. بل إنه في الحقيقة يعمل على فك الرابطة العربية واستبدالها بروابط أخرى بها. ويؤدي إلى إثارة الخلافات والنـــزاعات فيما بينها. ويحول دون الوصول إلى حل سلمي لهذه الخلافات والنـــزاعات فيما بينها. كما أنه يعمل على إثارة الخلافات بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي. على غرار ما حدث إبان أزمة الصراع الاريتري – اليمني، وإبان حرب الخليج الثالثة.

ويرتبط الخليج العربي بالبحر الأحمر ارتباطاً عضوياً، وهذه الرابطة الاستراتيجية التي تربط الاثنين يجب أن تؤخذ في الحسبان إذا ما أردنا دراسة الوزن السياسي للخليج العربي، فالخليج يبدو مرتبطاً ومكملاً للبحر الأحمر من الناحية الاستراتيجية، ويكونان معاً كتلة جيو استراتيجية واحدة، لأن المصالح الجيوبوليتيكية والعسكرية لدول المنطقة إضافة إلى الدول الكبرى تبدو متماثلة ومتكاملة. وتعتبر هذه الكتلة محورية بالنسبة للخارطة الاستراتيجية الدولية، وتعتبر أيضاً ذات ثقل اقتصادي واستراتيجي على المستوى الدولي. وتأتي هذه الأهمية من إنتاج وترحيل النفط ذي القيمة الاستراتيجية بالنسبة لدول الغرب

الصناعي ودول مجلس التعاون الخليجي الست فضلاً عن العراق وإيران. حيث تملك نحو ٤٦٪ من الاحتياطي العالمي للنفط، وتنتج نحو ٤٠٪ من الإنتاج العالمي عام ٢٠٠٠، وستكون المصدر الوحيد لإنتاج النفط في العالم بعد الربع الأول من القرن الحالي.

وإذا كان الخليج العربي يمثل مركز إنتاج وضخ للنفط. فإن البحر الأحمر يمثل الشريان الذي من خلاله يُنقل النفط إلى الغرب والذي يعتمد بصورة أساسية على نفط الخليج لاستخداماته الصناعية. والمعروف أن دول الخليج العربية تمد الدول الأوروبية بنحو ٦٠٪ من احتياجاتها من النفط، ولكن يجب علينا أن نذكر أن أهمية البحر الأحمر سوف تستمر في حالة استمرار تدفق النفط عبره لدول الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة. أما في حالة تحول خط انسياب النفط إلى أي جهة أخرى فإن الأهمية الجيوبوليتيكية للبحر الأحمر سوف تهتز. ومن الواضح أن العلاقة بين قناة السويس كمعبر مائي هام والخليج العربي علاقة عضوية، فقبل اكتشاف النفط كانت قناة السويس محوراً هاماً ونقطة استراتيجية بالنسبة لكل العالم، ولكن بعد اكتشاف النفط أصبح الخليج هو المركز المؤثر وقناة السويس أصبحت الطرف الذي يعتمد على المركز في استمرار لعب دوره الاستراتيجي. ولا شك في أن كل ما يؤثر بالسلب والإيجاب في أمن الخليج يؤثر بالقدر نفسه في أمن البحر الأحمر، وكذلك فإن ما يؤثر في أمن البحر الأحمر يؤثر في أمن الخليج، وينبع هذا الارتباط من عوامل عدة.

فإذا كان الأمن الإقليمي لأي منطقة يستهدف حماية تلك المنطقة أو حماية أعضائها ضد التهديد الخارجي المحتمل ضدهم، فإن عنصر الأمن هذا في منطقة الخليج يبدو شديد التعقيد. إن المصالح الأمنية في الخليج ودرجة أهميتها وحيويتها تجعل ثـــمة تداخلاً شديداً بين أمن الخليج من وجهة نظر الدول الواقعة

عليه، وبين أمن الخليج من وجهة نظر تلك القوى الدولية الخارجية التي تعتبر المحافظة على مصالحها في الخليج تأكيداً لأمنها القومي.

لقد ظل البحر الأحمر والخليج العربي بحكم موقعهما في منطقة الشرق الأوسط الحيوية يمثلان أهمية استراتيجية واقتصادية على طول التاريخ، ولكن هذه الأهمية تزايدت بصورة ملحوظة حالياً وبخاصة بعد فترة السبعينيات. ويُعتبر خط الأنابيب السعودي الضخم (Petro-Line) والذي يمتد لمسافة ١٣٠٠ كيلو متر من شرق السعودية إلى ينبع على البحر الأحمر من أكثر هذه الخطوط أهمية، لأنه يقوم بنقل نفط الخليج، ويُعتبر أيضاً خط سميد الذي ينقل بترول الخليج من السويس الى البحر الأبيض المتوسط من أهم خطوط نقل البترول. وهذا الخط أكثر أمناً من ذلك الذي يعبر قناة السويس. إن هذا التأثير الجيو استراتيجي قد أدى إلى حفظ التوازن لمصلحة البحر الأحمر كمركز لشحن البترول بمعزل عن قناة السويس، والتي أعطته وزنه الاستراتيجي والاقتصادي في الماضي، إن العلاقة الآن بين البحر الأحمر والخليج قد أصبحت متوازنة، وتطورت لتصبح علاقة الند بالند، وليست علاقة المركز بالطرف. ومن الواضح أن إنشاء خطوط لنقل البترول قد أتى بتغيرات هيكلية مؤثرة في الإطار الجيوبوليتيكي الإقليمي. إن سياسة واستراتيجية خطوط الأنابيب تمثلان حلقة من حلقات النــزاع والتي تجسد الصراع بين البر والبحر. وفي هذا الصدد فإن التوازن قد حفظ في النهاية لمصلحة الطرق البرية على حساب الطرق البحرية.

ومن الناحية الاقتصادية فإن قيمة خطوط نقل البترول تتجسد في أنها تختزل المسافة بين مناطق الإنتاج في الخليج ومحطات التصدير على البحر الأبيض المتوسط. وهذا التغيير ربما يؤثر في قناة السويس، ولكنه لا يؤثر في أهمية البحر الأحمر منفصلاً عن قناة السويس. ومع التطورات التكنولوجية

الحديثة فإن العلاقة الجيو استراتيجية تجعل البحر الأحمر يبدو ثانوياً للخليج العربي، وهذا يجعل العلاقة بين التكنولوجيا والجغرافيا السياسية تبدو واضحة. ولعله يكون تعاوناً بين أهم وحدتين جيو استراتيجيتين في العالم. ويمكن للمملكة العربية السعودية ومصر القيام بدور المنسق في أي تعاون بين دول المنطقة بفعل ثبات مصالحهما الاستراتيجية في المنطقة.

٢ – ٨ أهمية البحر الأحمر للأمن القومي العربي:

إذا ألقينا نظرة على خريطة المنطقة العربية لا بد أن نتوقف أمام البحر الأحمر كإحدى مناطق الأمن الرئيسية. فالبحر الأحمر يقع في قلب الوطن العربي، وتطل على مياهه سبع دول عربية، هي الأردن والسعودية واليمن وتقع على الساحل الشرقي له، أما الساحل الغربي فتقع عليه كل من مصر والسودان وجيبوتي والصومال، وبهذا يتبين أن السواحل العربية تشكل نحو ٩٠,٢٪ من الطول الاجمالي لسواحل البحر الأحمر،لذا فإن أهمية البحر الأحمر بالنسبة للدول العربية يمكن أن تُثار من جانبين، الأول هو الجانب العسكري الأمني ، لأن البحر الأحمر يُعتبر محوراً مهماً للأمن العربي، بصفته شرياناً استراتيجياً حيوياً للمواصلات البحرية العربية الداخلية والخارجية، فإذا ما تعرض هذا الممر لأي نوع من أنواع السيطرة أو التهديد فإن ذلك ينعكس دوره علي الأقطار العربية المطلة عليه، وبالتالي يتهدد أمنها، كما يرتبط البحر الأحمر أيضاً بأمن الأراضي العربية بالداخل، والتي تقع في قلبها المناطق الاستراتيجية والثروة الاقتصادية، حيث يشكل البحر الأحمر العمق الدفاعي والاستراتيجي لتلك الأراضي، والتي ربما تكون عرضة لهجوم عدائى محتمل، والتي تحتوي علي خطوط مواصلات

تتضمن مرافئ وقنوات ومضايق ومطارات، تحتوي كذلك على منشآت اقتصادية(١٠٢).

أما الجانب الثاني فهو اقتصادي، فحركة الملاحة تمثل المصدر الأساسي للدخل في اليمن، ومصدراً هاماً للدخل في مصر وجيبوتي، وإن أي تهديد أو إعاقة لسير السفن في أي جزء منه سوف يلحق بهذه الدول أضراراً اقتصادية جسيمة، كما يُعتبر البحر الأحمر الممر الرئيسي الذي يتدفق عبره البترول العربي إلى أسواق التصدير، لا سيما أن اقتصادات معظم الدول العربية تعتمد بصفة أساسية على تصدير البترول الذي يشكل ما بين ٩٣ – ١٠٠٪ من مجموع صادرات بعض الدول العربية كالسعودية والعراق والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان(١٠٣).

ويتضح من ذلك أن الخليج العربي وإن كان يُعتبر مركز ثقل من الناحية الاقتصادية، فإن أهميته تلك تعتمد بالأساس على البحر الأحمر ومضايقه، من ناحية التسويق والنقل. فلو تأثرت الحركة من خلاله، لترتبت على ذلك نتائج خطيرة وانعكاسات سلبية على الموارد الاقتصادية لكثير من الدول العربية وغيرها، التي تطل على هذا البحر، أو تتصل به بأي نوع من أنواع الاتصال(١٠٤).

وأيضاً فإن وجود ثروات معدنية في قاع البحر، بالإضافة إلى البترول يزيد من أهميته جغرافياً وقومياً بالنسبة للمجموعة العربية، فإذا تعرضت تلك الثروات للخطر، فإن ذلك سيلحق أضراراً اقتصادية بالدول العربية المطلة عليه.

لقد كانت بداية الوعي الاستراتيجي العربي بأهمية البحر الأحمر مرتبطة بالصراع العربي – الإسرائيلي، وذلك عندما شعر العرب بخطر احتلال قرية أم الرشراش الأردنية عام ١٩٤٩، بواسطة اسرائيل. وعلى الرغم من التهديد

الإسرائيلي المستمر لأمن هذا البحر، وعلى الرغم من سيطرة العرب الجغرافية على سواحله، فإنه لا توجد استراتيجية عربية واضحة المعالم ومحددة الأهداف والبرامج تجاه التهديدات، بل تركت القوى الأجنبية تتحكم في توازن العالم من خلال التحكم في مثل هذه المنطقة الحيوية. ويبدو أن سلبية المجموعة العربية لا تقتصر فقط على عدم وجود صيغة عمل واضحة حيال هذا البحر، بل تتعدى ذلك إلى وجود تضارب في السلوك والمواقف تجاه أمن هذا البحر.

إن مفهوم أمن البحر الأحمر داخل الجامعة وخارجها كان يرمز إلى مجموعة من المفاهيم والمقترحات والرؤى لبعض الرسميين والأكاديميين والاستراتيجيين، تتحدث عن مفهوم الأمن العربي بشكل عام، وأمن البحر الأحمر بشكل خاص، كفرع من فروع الأمن القومي العربي الشامل. والذي ظل ولا يزال مفهوماً تتجاذبه جدلية الثنائي: القومية والقطرية في إطار المؤسسة القومية (جامعة الدول العربية). كما أن هناك تعدداً في الرؤى في تحديد التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي في حاضره ومستقبله نوعاً واتجاهاً ومستوى(١٨). كما أنه لا يوجد أمن قومي عربي إلا على المستوى النظري فقط، والموجود الآن هو ذلك المتفق عليه بين البلدان العربية على أنه أمن قومي، ويلاحظ أن عدداً من الباحثين والاستراتيجيين العرب قد وصف البحر الأحمر، بأنه بحيرة عربية اعتماداً على الطول الإجمالي لسواحله، وعلى حقيقة أن الشعوب المطلة عليه في مجملها شعوب عربية، ما عدا اسرائيل. وعلى الرغم من محاولات بعض الدول العربية وضع ما وُصف بأنه استراتيجية عربية في البحر الأحمر، فإن تلك المحاولات باءت بالفشل، نظراً إلى أن بعض الأطراف العربية المشاركة فيها اعتبرت الخطر الإسرائيلي أقل حدة وخطورة عليها من خطر القوى الدولية والقوى العربية المتحالفة معها، الأمر الذي جنّب إسرائيل

صفة العدو الأول بالنسبة للعرب. إن جهود وضع استراتيجية عربية في البحر الأحمر ترجع إلى فبراير ١٩٧٧، حيث اجتمع رؤساء كل من سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية في قمة استضافتها السودان في الخرطوم لمناقشة قضية البحر الأحمر ولوضع استراتيجية عربية مشتركة للمنطقة، لذلك تُعتبر هذه القمة إشارة إلى الاهتمام العربي بالتأثير في البحر الأحمر بإبعاد الساحل الاريتري عن يد إسرائيل وقبل ذلك عن يد اثيوبيا الموالية للسوفييت، وبذلك برز البحر الأحمر قضية جوهرية للأمن العربي العام، وعلى المستوى المؤسسي الإقليمي شجعت جامعة الدول العربية أعضاءها على التعاون في مسألة البحر الأحمر، ومن ذلك تأييدها للتعاون المصري – اليمني في باب المندب.

خلاصة القول ، هي أن الأمن العربي مقابل الأمن الإسرائيلي في البحر الأحمر يتطلب من بين أمور كثيرة، تضامناً وتنسيقاً عربياً في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتقارب في العلاقات بين الدول العربية المشاطئة له في شتى المجالات .كما أن أي جهود تكاملية بين هذه الدول، سوف تزيد من القدرات العربية في البحر الأحمر.

٢ – ٩ المهددات القائمة والمحتملة لأمن البحر الأحمر

من الواضح أن هناك عوامل عديدة ومتداخلة تهدد أمن البحر الأحمر، بعضها ينبع من البيئة المحلية والإقليمية للبحر الأحمر، والبعض الآخر تفرضه التطورات والمتغيرات في البيئة الدولية. ولعل من أهم العوامل المؤثرة في أمن البحر الأحمر هي خصائصه الجيوبوليتيكية والجيو استراتيجية الفريدة كحلقة ربط استراتيجية بين ثلاث قارات، وارتباطه بالصراع الدولي إضافة إلى وجوده في قلب الصراع العربي – الإسرائيلي الممتد. ومناطق الصراع في المحيط

الهندي والخليج العربي والقرن الافريقي. فالتهديدات والصراعات التي تتعرض لها تلك المناطق تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في أمنه. خصوصاً أن تلك المناطق تخضع لمنطقة جيو استراتيجية أوسع تقع تحت سيطرة قوى عظمى وكبرى تؤثر بالضرورة في مجريات الأمور في البحر الأحمر.

ويمثل البحر الأحمر مسرح عمليات بما فيه من دول عربية وغير عربية فضلاً عن إيران وتركيا واللتين تمثلان منطقة ارتطام بين القوى العالمية المتصارعة. وعادة ما تستهدف القوى العالمية تفتيت وتجزئة منطقة الارتطام وإثارة الصراعات بينها لمحاولة السيطرة عليها وتقسيمها كمناطق نفوذ بين هذه القوى أو تحييدها على أقل تقدير. كما أن الدول الأجنبية ذات الحضور في البحر الأحمر والمستخدمة له لا ترتبط بالضرورة بمصالح واهتمامات الدول المشاطئة له بشكل مطابق، وإنما تسعى إلى تحقيق مصالحها وأهدافها الخاصة. والوجود المستمر للقوات العسكرية لهذه الدول في البحر الأحمر أو في البحار المجاورة له يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في أمنه.

ولقد شهدت فترة الحرب الباردة تسابقاً محموماً بين القوتين الأعظم للسيطرة على البحر الأحمر، وذلك عن طريق بناء التحالفات والاتفاقيات مع دوله، الشيء الذي أفرز حالة من الاستقطاب والتوتر بين وحدات النظام الإقليمي للبحر الأحمر، مما نتج عنه إضعاف فرص تأسيس نظام إقليمي للبحر الأحمر يحافظ على أمنه، ويعزز علاقات التعاون بين دوله طيلة حقبة الحرب الباردة.

أما على المستوى الإقليمي فما زال الصراع العربي – الإسرائيلي الممتد من العوامل التي كانت ولا تزال تؤثر في أمن البحر الأحمر منذ احتلال إسرائيل قرية أم الرشراش الأردنية عام ١٩٤٩ وتحويلها إلى ميناء إيلات. ولقد بُنيت الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية على البحر الأحمر بالإضافة إلى

الادعاءات الإسرائيلية التي تقول إن لها ارتباطات تاريخية ودينية بالبحر الأحمر ومعتمدة على ما يدعمه ذلك من ورود مقولات في (العهد القديم) ومصادر تراثها الأخرى.

إن الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر مرتبطة بسياستها التوسعية، وبمواجهتها للاستراتيجية العربية. تأميناً لحريتها في الملاحة ذات الارتباط الوثيق بأمنها القومي، وقد بذلت إسرائيل جهداً كبيراً في منع تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية حتى لا يهدد ذلك أمنها كما حدث في عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣. ولتحقيق ذلك سعت تل أبيب إلى مناصرة الدول التي لا ترغب في تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية. حيث وقفت إسرائيل إلى جانب إثيوبيا في صراعها ضد الشعب الصومالي حول إقليم أوغادين. ولقد مثل السلوك الأمني الإسرائيلي حالة من عدم الاستقرار والاستقطاب داخل وحدات النظام الاقليمي للبحر الأحمر، الأمر الذي أثر في أمنه.

وقد جعل الارتباط الجيو استراتيجي بين الخليج العربي والبحر الأحمر، الإقليمين يتأثران بما يجري في كل منهما، حيث لا يمكن الفصل بين الخليج العربي والبحر الأحمر سياسياً واقتصادياً وأمنياً بحكم ما هو قائم من ارتباط عضوي بين المنطقتين، وبالتالي التأثير المتبادل بينهما في المنطقتين في شكل أفعال أو ردود أفعال. وانعكست حروب الخليج الثلاث على أمن البحر الأحمر كما جاء ذكره آنفاً.

هذا إلى جانب الصراعات المحلية والإقليمية في القرن الإفريقي ذي الموقع الاستراتيجي للمدخل الجنوبي للبحر الأحمر والذي يحتضن الكثير من الصراعات الاثنية والدينية بفعل بدائية نظمه السياسية والاجتماعية، كما هو الحال في الصراعات القومية داخل إثيوبيا والصراع الإثيوبي ــ الصومالي حول

إقليم أوغادين والصراع الحدودي الإثيوبي – الارتيري ورغبة إثيوبيا القديمة في إيجاد منفذ لها على البحر الأحمر وسياسة اريتريا التي تبدو عدائية في نظر كل من جيبوتي والسودان واليمن.

ولقد أدى استقلال اريتريا عن اثيوبيا كذلك إلى ظهور دولة جديدة مشاطئة للبحر الأحمر تريد إثبات وجودها في محيطها الإقليمي وتثبيت حقوقها وحدودها البحرية والبرية في المنطقة حتى ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة مع جيرانها، ويبدو أن هذا السلوك الاريتري قد يمثل في المستقبل تهديداً دائماً لأمن البحر الأحمر في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بين دول البحر الأحمر حول ترسيم الحدود ومناطق الصيد والجزر والمناطق الاقتصادية الخالصة باعتباره بحراً شبه مغلق، وهو أمر قد يثير بعض الصعوبات عند تطبيقه على أرض الواقع. ويمثل انهيار الدولة في الصومال عاملاً مؤثراً في أمن البحر الأحمر بفعل أهمية موقع الصومال وإشراف شواطئه على المحيط الهندي والبحر الأحمر وبخاصة تجاه بعض أقاليمه إلى تكوين دول مستقلة جديدة.

ولقد برزت الحملة الدولية المناوئة للإرهاب والتي تتزعمها الولايات المتحدة في منطقة القرن الأفريقي بعد أن برزت مخاوف من أن يصبح الصومال وهو بهذه الحالة من التفكك والضعف بؤرة جاذبة لشبكات الإرهاب الدولي لتنطلق منه لتنفيذ مخططاتها ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية في الإقليم. لذا حرصت الولايات المتحدة على التمركز في منطقة القرن الإفريقي وجعله مركزاً تُدار منه حملتها الدولية ضد الإرهاب، الأمر الذي سوف يؤثر في أمن البحر الأحمر ويربطه بالأمن القومي الأمريكي.

كما أن تطبيق اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ سوف يثير بعض الإشكاليات خصوصاً في ما يتعلق بتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة والموارد البحرية القابلة للاستغلال.

أما من الناحية الايكولوجية والبيئية فيمكن اعتبار البحر الأحمر بحراً نقياً مقارنةً بالبحار الأخرى إلا أنه بفعل قيام بعض الموانئ الصناعية والسياحية على سواحله في السعودية ومصر وكثافة حركة السفن الناقلة للبترول، فالبحر مرشح لتدهور بيئي كالذي حدث للخليج العربي. هذا بالإضافة إلى سعي الدول الصناعية إلى التخلص من نُفاياتها الذرية والكيميائية في قاعه ومحاولة بعض القوى الأجنبية زراعة الألغام البحرية فيه وتدميره وسرقة شُعَــبه المرجانية.

الفصل الثالث

سياسات واستراتيجيات الدول الكبرى في البحر الأحمر

المقدمة

سوف نتناول في هذا الفصل سياسات وأهداف الدول الكبرى في منطقة البحر الأحمر في فترة الحرب الباردة وما تلاها وبخاصة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في أوانه وروسيا الحالية إلى جانب إلقاء الضوء على السياسة الفرنسية في المنطقة. وسوف تركز الدراسة على تضارب أهداف الاستراتيجيات المختلفة للدول الكبرى وتأثيرها في دول المنطقة طيلة حقبة الحرب الباردة.

المبحث الأول: استراتيجية الولايات المتحدة في البحر الأحمر:

المطلب الأول: خلال الحرب الباردة:

من المؤكد أن القوى الأجنبية قد لعبت دوراً هاماً ومؤثراً في منطقة الشرق الأوسط الحديث في فترة ما بين الحربين الأولى والثانية، فقد كانت فرنسا وبريطانيا من أبرز الدول الاستعمارية في تلك الحقبة، إذ أحكمت الدولتان سيطرتهما الكاملة على كل الإقليم.

وبنهاية الحرب العالمية الثانية برزت قوى جديدة في النظام الدولي تمثلت في الاتحاد السوفييتي (السابق) والولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامتا بملء الفراغ الذي أحدثه انسحاب بريطانيا من المنطقة[١٠٥].

لقد برزت الولايات المتحدة قوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية والتي لعبت فيها دوراً حاسماً ومؤثراً، فأصبحت بذلك نداً للاتحاد السوفييتي (سابقاً) في الشرق. وبحكم موقعها الجغرافي المشاطئ لبحرين، هما المحيطان الأطلسي والهادئ، وهذه وإن كانت ميزة جيوبوليتيكية إلا أنها تفرض على تلك الدولة أعباءً إضافية، وهو ما حدا بالجنرال «ماهان» الداعية إلى القوة البحرية إلى أن ينادي بشق قناة بين أكبر محيطين مائيين في العالـم، بغية تخفيض الأعباء والتبعات عن الولايات المتحدة، واختزالاً للوقت والمسافة[١٠٦]. ومن ثـمّ سعت الولايات المتحدة بجدية إلى تبني نظريات الجنرال ماهان، وذلك لبسط نفوذها على العالم الخارجي والبقاء قريباً من المواقع الاستراتيجية بما يكفل لها الحفاظ على مصالحها وهيبتها، بالإضافة إلى حماية حلفائها والتصدي للنفوذ السوفييتي المتعاظم.

فمنذ بداية الحرب الباردة في الخمسينيات قامت السياسة الأمريكية على الاعتقاد بأن الاتحاد السوفييتي يستغل الصراع العربي ــ الإسرائيلي لتثبيت نفوذه في الشرق الأوسط، والسيطرة على ثرواته النفطية على طرق المواصلات البحرية من أجل الضغط على الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا واليابان. وفي هذا الصدد يقول الرئيس الأمريكي السابق ليندون جونسون (إنه إذا سيطر السوفييت على البحار والنفط وعلى المجال الجوي للقوس الممتد من المغرب إلى إيران فإنهم يهددون بذلك موقفنا في أوروبا.. وإن كل الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة منذ عهد الرئيس ترومان لتحقيق الاستقرار والتوازن في السياسة الدولية سوف تتعرض للخطر)، حيث تبنت القيادة السياسية الأمريكية في هذه المرحلة ما سُمي باستراتيجية التطويق والاحتواء (policy of containment) التي وضعها الخبير الأمريكي جورج كينان، واعتنقتها حكومة الرئيس هاري ترومان لمواجهة محاولات جس النبض التي اعتمدها الاتحاد السوفييتي لتوسيع دائرة نفوذ الشيوعية في العالم. حيث قدمت الولايات المتحدة كل أشكال الدعم للقوى المناهضة للشيوعية، إضافة إلى اعتماد سياسة الأحلاف لتطويق الاتحاد السوفييتي السابق بجدار قوي من الأحلاف الغربية.

لقد بُنيت سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط على مبدأين أساسيين، هما حماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة والوقوف أمام الاتحاد السوفييتي ومحاولة احتوائه حتى تحد من نفوذه في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي بصفة خاصة. ومن الواضح أن المصالح الاستراتيجية والعسكرية للولايات المتحدة وحلفائها قد تشكلت باعتمادها الكلي على النفط والذي يُعتبر مهما لأمنها القومي(١٠٧). ومن المعلوم أن الولايات المتحدة لـم تكن تعتمد على بترول الشرق الأوسط في حقبة

الستينيات، إلا أنها أصبحت فجأة من أكبر الدول استيراداً للنفط. ولقد ازدادت نسبة استيرادها من النفط العربي بشكل ملحوظ خلال عقد السبعينيات، وذلك عندما شعرت بتدني إنتاجها من البترول، وفي عقد الثمانينيات زاد الاعتماد الغربي على النفط العربي بشكل أثر في التركيبة الأمنية للتحالف الغربي. لقد ركزت الولايات المتحدة جهدها في هذه الفترة لإحباط محاولات الاتحاد السوفييتي الحصول على قدر من النفوذ أو المصالح الحقيقية في المنطقة. ويفسر هذا الهدف، ويوسع مفهومه أحد أبرز الخبراء الأمريكيين في شؤون الشرق الأوسط جون بادو الذي شغل منصب سفير الولايات المتحدة في مصر ابان حكم عبد الناصر، حيث يقول: (إن الصراع الأمريكي – السوفييتي للسيطرة على هذه المنطقة هو صراع سياسي عسكري عقائدي، وعلى الولايات المتحدة أن تسعى إلى إحباط أي محاولة سوفييتية للتوسع الجغرافي والعقائدي[١٠٨].

وتقوم السياسة الأمريكية في المنطقة على ما أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون في عام ١٩٦٩ أو ما يُسمى «مبدأ جوام»، وهو الذي يقول إن السياسة الأمريكية ترتكز على التمسك بالمراكز التي حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المطلة على المحيط الهندي، والتي تشكل الضمانة الأساسية للاستراتيجية الأمريكية[١٠٩].

لقد تأثرت السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المنطقة بعدد من العوامل والمعطيات مثل الصراع العربي ـــ الإسرائيلي، وسعي الإدارة الأمريكية إلى إقامة علاقات متوازنة بينها وبين العرب وإسرائيل. بينما يقف الاتحاد السوفييتي إلى الجانب العربي، وهو ما يزيد من النفوذ السوفييتي الذي طالما سعى الأمريكيون إلى اختفائه[١١٠].

تتركز المصالح الأمريكية الاقتصادية بصورة أساسية في منطقة الخليج العربي ذات الارتباط الجيوبوليتيكي بالبحر الأحمر، وذلك نابع من حقيقة أن النفط كسلعة استراتيجية يمر من مناطق إنتاجه في الخليج العربي إلى حيث الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا عن طريق باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس. الأمر الذي يجعل السيطرة على هذا الطريق من أولويات الاستراتيجية الأمريكية. لذا عمدت الاستراتيجية الأمريكية إلى ضمان تدفق إمدادات النفط مع عدم التفكير باستخدامه كورقة ضغط ضد الولايات المتحدة وحلفائها على غرار ما حدث في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، علاوة على إبقاء طرق المواصلات مفتوحة أمام الملاحة البحرية في البحر وما يعلوه من مجال جوي. ونتيجة لهذا المفهوم كثفت الولايات المتحدة قواعدها ووجودها في المحيط الهندي لإقامة نوع من التوازن العسكري والاستراتيجي في ظل الوجود السوفييتي في المحيط الهندي[١١١]. وفي ضوء هذه المتغيرات اكتسبت الاستراتيجية الأمريكية ملامح جديدة، واتخذت سياسات تدعيم القوة الأمريكية والحصول على القواعد والتسهيلات وتطوير إمكانيات التدخل المباشر في مواجهة الأخطار التي قدّرتها الإدارة الأمريكية. كما أن فكرة التدخل المباشر أو ما يُعرف باسم مبدأ كارتر، والذي يدعو إلى استعمال القوة العسكرية أخذت تجد رواجاً وتشجيعاً من الإدارة الأمريكية. ولم يغنِ هذا الاتجاه تخلياً عن مبدأ نيكسون الخاص بالاعتماد على القوة الإقليمية لحماية المصالح الأمريكية وإنما تعضيداً ومساعدة لها في أداء دورها المنوط بها على أكمل وجه[١١٢]. ومن الناحية العسكرية يُعتبر البحر الأحمر عاملاً مساعداً في وصول السفن الحربية الأمريكية إلى المنطقة في أسرع وقت ممكن، وذلك ابان حرب الخليج الثانية، ولكن الولايات المتحدة لـــم تقترح نظاماً أمنياً للبحر الأحمر يكون مماثلاً للنظام

الأمني الذي تفرضه في الخليج. وقد رُئِـي أن زيادة قدرات الولايات المتحدة العسكرية في البحر الأحمر تُعتبر عملاً غير منطقي من الناحية السياسية، وليس ضرورياً من الناحية العسكرية، حيث تقوم منذ السبعينيات مصر وإسرائيل والسعودية بحماية أمن البحر الأحمر من الناحية الشمالية، بينما تقوم القوات البحرية الفرنسية بأداء الدور نفسه في المداخل الجنوبية والمؤدية إلى المحيط الهندي(١١٣).

ولقد اعتمدت الولايات المتحدة في تنفيذ استراتيجيتها على أسلوب المشاركة الإقليمية، واتبعت استراتيجية الاحتواء، وذلك عن طريق التحكم في البحر والسيطرة على المنطقة التي تحيط به عن طريق وجود قواتها وجوداً فعلياً سواء في المسطح المائي أو الدول الصديقة المشاطئة، وذلك عن طريق القواعد العسكرية والتسهيلات البحرية لقواتها هناك.

المطلب الثاني :الاستراتيجية الأمريكية تجاه البحر الأحمر في الوقت الراهن

لقد شهد عقد التسعينيات والذي أعقب حقبة الحرب الباردة تحولات هائلة في بنية النظام الدولي تمثلت في إعادة توزيع القوة في قمة النظام وفي أنماط التفاعلات الدولية سواء أكان طابع توجهاتها تعاونياً أم كان صراعياً مع وحدات النظام الدولي الكبرى والمتوسطة والصغيرة. ولـم تكن هذه التحولات معزولة عن بقية النظم الدولية والإقليمية في العالم، بل استطاعت أن تؤثر بشكل حاد في النظم من حيث نوع العلاقات بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة في هذه النظم. وإعادة هيكلة هذه العلاقات ضمن المنظور الأمني والسياسي والاقتصادي الذي حددته قيادة النظام الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة لإحكام هذه العلاقات

بصورة تضمن احترام الدول ومراعاتها للمصالح الاستراتيجية والنفطية للدول الكبرى في منطقة الخليج، وعدم استخدام القوة من جانب وحدات النظم الإقليمية في سياستها إزاء جيرانها، وعدم إحداث أي تعديلات في الأوضاع الجغرافية والنظم السياسية في هذه الدول.

لقد نتج عن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي أن انفردت الولايات المتحدة بالهيمنة على النسق الدولي، حيث قامت بإرساء مبادئ النظام العالمي الجديد. ويُعتبر حل الصراعات الإقليمية المؤثرة في مصالح الولايات المتحدة بالطرق السلمية أحد هذه المبادئ.

بروز النظام العالمي الجديد

لقد بدأ تناول مفهوم النظام العالمي الجديد في المحيط السياسي والأكاديمي في عهد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق رونالد ريغان، ولكن وعلى منبر السياسة وبعد يوم واحد من غزو القوات العراقية للكويت أعلن خلفه الرئيس الأمريكي جورج بوش بداية عهد جديد في العلاقات الدولية. وذلك في الكلمة التي ألقاها في الكونجرس بتاريخ ١٩٩٠/٨/٣، حيث قال: (إننا نبني نظاماً عالمياً جديداً يتحكم فيه القانون في سلوك الدول، وتقوم فيه هيئة الأمم المتحدة القادرة بواجبها في حفظ السلام تحقيقاً لآمال منشئيها الأوائل، ونتيجة لذلك برزت الولايات المتحدة كقطب أوحد، متربعةً على عرش النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفييتي رسمياً من الخريطة السياسية العالمية).

وبانتهاء الحرب الباردة تحول النسق الدولي من المواجهة التي سيطرت عليه إبان الثنائية القطبية إلى التعايش، ونتيجة هذا التحول أصبح من المتعين على السياسة الخارجية للدول أن تتكيف مع هذا التحول، وأن تحاول التعايش بعضها مع بعض في النظام العالمي الجديد، وأن تختار التفاوض بديلاً عن

المواجهة، وأن تعطي أهمية أكبر للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية بدلاً من الأمن والقوة، وأن تدرك أهمية الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق الحر، وأن تؤكد على الاعتماد المتبادل والعالمية المتزايدة بشدة، وأدى انتهاء الحرب الباردة كذلك إلى انهيار النظام الأمني الذي أرسته، الشيء الذي لم يغير العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، ولكنه غــيّــر ترتيبات القوى الدولية بأكملها. وتعين بالتالي على معظم دول العالم تكييف سياساتها لمقابلة هذه المتغيرات الجديدة.

لقد تمركزت سياسة الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة في نظرة البنتاجون الاستراتيجية على منع أي قوة معادية من السيطرة على الإقليم ذي الموارد الحيوية.

ويبدو أن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي، بما في ذلك الخليج العربي والبحر الأحمر تتلخص في واقع الأمر في مصلحتين أساسيتين تتفرع منهما مصالح أخرى عديدة، وتمليان إلى جانب ذلك وسائل متعددة ومتغيرة للمحافظة عليهما ودعمهما. والمصلحة الأولى هي مصلحة استراتيجية واقتصادية تدور حول حاجة الولايات المتحدة الحيوية والمتصاعدة إلى النفط في هذه المنطقة، إنها مصلحة لا تقبل المساومة ولا الحلول الوسط، حيث ترتبط مباشرةً بالكيان الأمريكي في بنائه وهياكله الحيوية . والمصلحة الثانية هي مصلحة استراتيجية أمنية كانت تدور حول مواجهة الاتحاد السوفييتي (السابق)، وتتداخل هذه المصلحة في جانب أساسي منها مع المصلحة الأولى، ولكنها لأسباب جيوبوليتيكية وعسكرية تتمثل أهميتها الحيوية للولايات المتحدة في البقاء والوجود والنفوذ[١١٤]. وتقوم السياسة الأمريكية في هذه المنطقة على ضمان الحصول المستمر على إمدادات النفط بأسعار معقولة وكميات كافية

لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها في المنطقة وخارجها. هذا إلى جانب ضمان استمرار حركة السفن وطائرات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وأصدقائها في المنطقة وخارجها.

وفيما يظهر أن مواصلة الولايات المتحدة ارتباطها بمنطقة الشرق الأوسط تعكس الأهمية المحورية لهذا الإقليم، لاحتوائه على المخزون الاستراتيجي للنفط في العالــم، فإن هذا لا يحجب أيضاً حقيقة وجود الأسواق المهمة لمنتجات الولايات المتحدة، وبخاصة الأسلحة إلى جانب ضمان أمن اسرائيل، والذي تصر عليه قوى الضغط الصهيونية داخل الولايات المتحدة،كما أن هناك دولاً مارقة وفاعلين محليين يهددون أمن الدول الحليفة لها في المنطقة.

أما من الناحية العسكرية فما زالت الولايات المتحدة تسعى إلى احتواء القوة الروسية داخل حدودها، وتسعى في الوقت نفسه إلى الحصول على تسهيلات أو قواعد عسكرية لقوة الانتشار السريع في الدول الصديقة الموالية لها ولسياساتها. كما تقوم بتقديم المساعدات العسكرية لحلفائها وأصدقائها في المنطقة كالمملكة العربية السعودية ومصر والأردن وإسرائيل. وترمي سياسة الولايات المتحدة كذلك إلى تحقيق الأمن الجماعي والإقليمي لتوفير الاستقرار وتعزيز النمو المنتظم دون تدخل خارجي، وذلك بتشجيع المبادرات الرامية إلى تسوية عربية ــ اسرائيلية وممارسة الضغط على الدول العربية لإبرام اتفاقيات سلام مع الكيان الصهيوني.

إن الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية وإقليم البحر الأحمر بصفة خاصة جزء من النظام العالمي الذي يعيش مرحلة انتقالية. لذا كان من الطبيعي أن تسري عليه هذه المتغيرات بتبعاتها ونتائجها، خصوصاً وقد تزامنت تلك المتغيرات مع نتائج حرب الخليج الثانية.

المبحث الثاني: استراتيجية الاتحاد السوفييتي «السابق» في البحر الأحمر

المطلب الأول: خلال الحرب الباردة

من الناحية الجغرافية تُعتبر روسيا بلداً قارياً يفتقر عملياً إلى ثغور بحرية. فالمحيط المتجمد الشمالي مغلق بسبب الثلوج خلال معظم فترات السنة، وهذا أيضاً هو وضع جزء من المحيط الهادئ الذي يمتد من مضيق (بيرينغ) حتى بحر اليابان. فمن البحر الأسود وعبر مضائق الدردنيل تنبع أحد الثوابت الرئيسية للسياسة الروسية. لذا اتجهت الاستراتيجية السوفييتية للوصول عبر المضائق إلى المياه الحرة والدافئة من أجل الحصول على منافذ بحرية في المحيط الهندي وشرق المتوسط وبحر العرب، أصبح حقيقة لا بل أحد مستلزمات الاستراتيجية السوفييتية. فمنذ انسحاب البريطانيين من شرق السويس عمل الاتحاد السوفييتي السابق على ملء الفراغ الاستراتيجي الذي نتج عن الانسحاب البريطاني. ولقد وجد في البحر الأحمر نقطة رئيسية في استراتيجيته الشاملة واستراتيجيته البحرية، حيث تحول الوصول إلى المياه الدافئة إلى مجرد حلم قيصري لإنجاز سياسي سوفييتي.

لقد بدأ اهتمام الاتحاد السوفييتي بمنطقة الشرق الأوسط منذ عام ١٩٢٠، إذ تبلورت الأطماع السوفييتية في الخليج العربي منذ عام ١٩٤٠[١١٥].

ولقد أولت السياسة السوفييتية اهتماماً كبيراً بالمحيط الهندي الذي أخذ يلعب دوراً متزايداً في اقتصاد البلدان النامية بحسب ما أورده أدميرال الأسطول في الاتحاد السوفييتي (سرغي غورشكوف) في كتابه «القوات البحرية ماضيها

وحاضرها». ولقد كانت سياسة الاتحاد السوفييتي تقوم على لعبة الأحزمة وتطويق الأنظمة الموالية للولايات المتحدة والغرب، وذلك عن طريق إرسال الخبراء العسكريين والمساعدات الاقتصادية والمعاهدات التي يبرمها مع دول المنطقة، وذلك لخلق موازنة مع الوجود الأمريكي في الإقليم(١١٦).

لا شك في أن الاتحاد السوفييتي السابق له مصالح أمنية وسياسية واقتصادية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج العربي والبحر الأحمر على وجه الخصوص، حيث إن الموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط وما يمثله من أهمية لأمن الاتحاد السوفييتي كان في مقدمة مصالح السوفييت خلال فترة الخمسينيات والستينيات.

وتنبع أهمية الموقع الاستراتيجي بالنسبة للاتحاد السوفييتي من كون هذه المنطقة قريبة جغرافياً من أراضيه، وتشكل الحدود المتاخمة له (إيران – تركيا – أفغانستان) مصدراً للخطر على مراكز الصناعة السوفييتية. لذلك كانت سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي والبحر الأحمر ترتكز على حماية أمنه القومي من أي تهديد غربي محتمل ينطلق من هذه المنطقة، وشرح الزعيم السوفييتي نيكيتا خروتشوف هذه السياسة في منتصف الستينيات بقوله: (إننا لا نريد أكثر من منع الغرب من محاصرة الاتحاد السوفييتي).

ويمكن تحديد المصالح السوفييتية في البحر الأحمر عن طريق مجموعة من العوامل ذات الأهمية العسكرية والاستراتيجية والسياسية، حيث يقع البحر ضمن القطاع الجنوبي للكتلة السوفييتية، ويُعتبر أيضاً عمقها الاستراتيجي، ويمثل كذلك عاملاً استراتيجياً لكسر طوق الحصار الذي فرضته قوة التحالف الغربي المتمثلة في حلف الناتو حوله(١١٧).

كما يمثل البحر ممراً مائياً حيوياً بالنسبة للاتحاد السوفييتي يوازي أهمية قناة بنما بالنسبة للولايات المتحدة.

ويوجز الكاتب الإيطالي روبرتو ألبيوني مدير المعهد الإيطالي للعلاقات الدولية أهداف السياسة السوفييتية في منطقة البحر الأحمر بأنها تسعى إلى منع وصول الإمداد البترولي إلى الدول الغربية واليابان، وتهديد طرق القوافل النفطية في المحيط الهندي، والتنافس سياسياً مع القوة الغربية في المنطقة بالطرق السلمية من دون النـــزوع إلى استعمال القوة أو التلويح بها(١١٨).

ولقد شهدت منطقة القرن الإفريقي والخليج تحولات كبيرة منذ بداية الستينيات انعكست بصورة مباشرة على الأحداث فيها، وقد استطاع الاتحاد السوفييتي بالكثير من الانتهازية فرض وجوده المؤثر فيها، وخلق من هذا الوجود مصدراً للتهديد المباشر للمصالح الغربية في المنطقة(١١٩).

وإلى جانب الأمن ارتكزت الاستراتيجية السوفييتية على أساس اقتصادي وسياسي ايديولوجي. فعلى المستوى الاقتصادي نجد أن البحر الأحمر شريان استراتيجي من الدرجة الأولى ينساب عبره النفط إلى أوروبا الغربية، ولذلك فإن أي تأثير في حركة الملاحة فيه يعني الكثير بالنسبة لاقتصادات العالم الرأسمالي الذي يسعى الاتحاد السوفييتي إلى تهديده إن لم يكن ضربه وتدميره. كما رأى الاتحاد السوفييتي في افريقيا ضالته في طرحه الايديولوجي «الشيوعية» في مقابل الطرح الأمريكي (الديمقراطية)(١٢٠).

تُعتبر الاستراتيجية السوفييتية في البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي امتداداً للحزام الأمني الذي يحيط بحدوده الجنوبية، والذي يمتد من تركيا حتى باكستان مروراً بالعراق وإيران وأفغانستان، وهي بهذا المفهوم مرتبطة بشكل مباشر بالأمن السوفييتي، وتؤثر بصورة مباشرة في الأوضاع في آسيا الوسطى

التي تضم الجمهوريات التي فشلت القيادة السوفييتية في تغيير مقوماتها الثقافية والدينية. ويركز الاتحاد السوفييتي على هذا الحزام كثيراً بفعل ارتباطه بالأمن الداخلي لبلادهم(١٢١).

ولقد أخذت الاستراتيجية السوفييتية خلال فترة الخمسينيات والستينيات بمقولة وزير خارجية إيطاليا في القرن التاسع عشر مونشيني، والتي ربما كانت من بين دواعي ضم موسيليني للحبشة مطلع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩، حيث قال: "إن مفاتيح البحر الأبيض المتوسط موجودة في البحر الأحمر، والذي يسيطر على مصوع يمكنه السيطرة على طرابلس في ليبيا في جنوب شواطئ البحر الأبيض المتوسط".

وكانت هذه السياسة تُعرف بخطة اليد الطويلة «Long Arm Plan»، وكان واضحاً أن السوفييت قد أخذوا بمقولة مونشيني تلك، وسيطروا على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر في اثيوبيا واليمن الجنوبي (آنذاك)(١٢٢). وذلك بعدما أعطت اثيوبيا واليمن الجنوبي الاتحاد السوفييتي تسهيلات في جزر دهلك وجزيرة بريم الاستراتيجية في قلب باب المندب، وكانت تمثل قاعدة بحرية للأسطول السوفييتي، فضلاً عن ميناءي عصب ومصوع، مما مكّن السوفييت من تعقب نشاطات القوات الجوية الأمريكية ومجابهة الأسطول الأمريكي في المحيط الهندي. وبموجب تلك التسهيلات أصبح البحر الأحمر منطقة نفوذ مشتركة، حيث تسيطر الولايات المتحدة على مداخله الشمالية، في حين يسيطر الاتحاد السوفييتي على مداخله الجنوبية.

لقد سعى الاتحاد السوفييتي إلى بسط نفوذه السياسي والدبلوماسي في منطقة البحر الأحمر بغض النظر عن اللونية السياسية للدول التي يقيم معها علاقاته الدبلوماسية، ففي العشرينيات والثلاثينيات أقام علاقات مع المملكة

العربية السعودية واليمن الشمالي(٢٥). ولقد حاول الاتحاد السوفييتي التدخل لحل الخلافات بين دول الإقليم، مثل الصراع العربي – الإسرائيلي، والصراع في القرن الإفريقي وفي حل خلافات اليمنين، كما أعطى النـزاع العربي ـ الإسرئيلي الاتحاد السوفييتي فرصة ذهبية للتأثير والتدخل في إقليم الشرق الأوسط، ولقد كان لهذا الصراع مدلولاته وانعكاساته على المصالح السوفييتية، والتي تركزت على ضرورة التأكيد على حرية الملاحة في قناة السويس لجميع الدول، بما في ذلك إسرائيل(١٢٣).

وقد انتقد الروس السياسة الأمريكية في المنطقة، ولاسيما الوجود العسكري المكثف للولايات المتحدة في إقليم الشرق الأوسط وبخاصة الخليج العربي والمحيط الهندي. ويمكن القول إن الاستراتيجية السوفييتية قد حققت نجاحاً، وخصوصاً بعد عام ١٩٧٧، بتمركزها في هذه المنطقة الاستراتيجية والحساسة. ومن المؤكد أن الاتحاد السوفييتي قد نجح في ضرب المصالح الأمريكية في العمق وإشاعة حالة من عدم الاستقرار في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي وشبه الجزيرة العربية والخليج العربي. حيث استطاع أن يخلق محوراً مناوئاً للمحور الأمريكي يمتد من كابول ماراً بعدن ثم أديس ابابا ومنتهياً في لواندا. ولقد كان لهذه السياسات أثرها في خلق حالة من الاستقطاب بين دول حوض البحر الأحمر أثرت في علاقات دوله، وخلقت حالة من التوتر بين وحدات نظامه الإقليمي، وهو ما أضعف وتيرة التعاون بينها.

المطلب الثاني:الاستراتيجية الروسية في البحر الأحمر بعد الحرب الباردة:

في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ احتلت المنافسة مع الولايات المتحدة الأولوية على ما عداها من الأهداف، حيث أصبحت هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الروسية. إذ تمحورت حول الحيلولة دون انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على الشؤون الدولية مع تجنب نشوب حرب عالمية، والمحافظة على مكانة الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى في النظام العالمي، وكذلك على النفوذ السوفييتي في محيطه الإقليمي.

وعقب انهيار الاتحاد السوفييتي ومولد الدولة الروسية ثار جدل بين الساسة وصانعي القرار في روسيا حول السياسة الخارجية الواجب اتباعها وأولويات هذه السياسة، وتمحور هذا الجدل حول اتجاهين أساسيين، أولهما يعطي الأولوية للقضايا الداخلية، وثانيهما يرى ضرورة اتباع سياسة خارجية نشطة وفاعلة والحفاظ على المكانة الدولية لروسيا كإحدى القوى العظمى.

وتمر روسيا الاتحادية الآن بحالة انعدام الوزن إلى حين معالجة قضاياها ومشاكلها الداخلية والاقتصادية الملحة، ولذلك يصعب التكهن باستراتيجية روسية واضحة المعالم تجاه أهم بؤر الصراع في العالم المتمثلة في منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي والبحر الأحمر. وهذا ما اتضح ابان حرب الخليج الثانية والحرب بين شطري اليمن ١٩٩٤ والصراع الاريتري ــ الاثيوبي الأخير(١٢٤). والحرب الأخيرة على العراق.

وعلى الرغم من أن روسيا ما زالت تنفرد بأهم القدرات العسكرية والجيوبوليتيكية والديموغرافية والعلمية والتكنولوجية، وتسيطر تقريباً على موارد

البترول، وعلى حصة هامة من الموارد المعدنية والطبيعية، كما تسيطر على الترسانة النووية والعسكرية السوفييتية. ولذا فإن روسيا على الرغم من واقع الانهيار وفقدان الاتجاه ستظل قوة فاعلة في النظام الدولي[١٢٥].

المبحث الثالث: الاستراتيجية الفرنسية تجاه البحر الأحمر:

لقد أبدت فرنسا اهتماماً بالبحر الأحمر والمحيط الهندي، ومن الواضح أن المصالح الفرنسية في الإقليم ذات صبغة اقتصادية واستراتيجية. لذا اهتمت فرنسا اهتماماً مباشراً بتأمين انسياب الإمدادات البترولية من الخليج إلى دول الاتحاد الأوروبي. وقد اهتمت اهتماماً مباشراً بتأمين انسياب الإمدادات البترولية من الخليج إلى دول الاتحاد الأوروبـــي وفتح أسواق المنتجات الفرنسية في دول إفريقيا وآسيا. ولذلك فإن الوجود الفرنسي في جيبوتي ما زال مستمراً على الرغم من استقلال جيبوتي عام ١٩٧٧[١٢٦].

لقد سعت فرنسا إلى بناء خط مستقل لسياستها الخارجية بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح هذا الخط هو ديدن السياسة الفرنسية منذ أيام الجنرال ديجول. إن استقراءً خاصاً لجوهر الاستراتيجية والسياسة الخارجية الفرنسية يكشف بوضوح عن وجود رغبة متأصلة لدى الزعامات الفرنسية المتعاقبة تبتغي تمكين فرنسا من نهج سلوك يتسم بالعالمية والشمولية، بحيث لا يقتصر على مجرد حضور ثانوي ومحدود، بل تصر فرنسا على أن تُعامَل كقوة عالمية ثالثة بكل ما يترتب على ذلك من نتائج، مرتكزةً في ذلك على بعض المؤهلات الذاتية، فهي قوة اقتصادية لا يُستهان بها وعضو دائم في مجلس الأمن، إلى جانب امتلاكها لقوة نووية ضاربة[١٢٧].

وتدعيماً لتطلعاتها الاستقلالية، فقد انصرفت فرنسا إلى مناهضة ومعاكسة القوة الأمريكية وتدخلاتها في بعض مناطق العالم، ولقد كان الجنرال ديجول مقتنعاً بأن النـــزعة التوسعية للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تسمم العلاقات بين الدول، إلا أنه ظل دائماً مقتنعاً بأن الهيمنة الأمريكية تبقى أخطر سمات

الواقع الدولي. فالولايات المتحدة قوة عظمى، وبالتالي فهي في محافظتها على هذه الوضعية تمارس سلوكاً مهيناً وتوسعياً(١٢٨).

ومن هذا المنطلق فقد سعت الاستراتيجية الفرنسية إلى إعادة صياغة شكل العلاقات بين فرنسا ومستعمَراتها السابقة بشكل يضمن استمراريتها ولاسيما في إفريقيا، والتي تصر فرنسا على وضعها في منطقة نفوذها بحكم ارتباطاتها الاستعمارية التقليدية معها، وبهذا يمكننا أن نفهم استمرار عقد قمة سنوية تضم رؤساء فرنسا وافريقيا، ويتجلى الاهتمام الفرنسي الخاص بمنطقة البحر الأحمر باستمرار ارتباط فرنسا بجيبوتي بعد استقلالها، وذلك لضمان عدم سيطرة قوة أخرى عليها، باعتبارها من الدول المطلة على البحر الأحمر الذي تنقل عبره المساعدات العسكرية إلى حلفائها في المنطقة(١٢٩).

وبذلك أصبحت فرنسا أكبر دولة أجنبية بعد أمريكا لها وجود عسكري في المنطقة، وكانت فرنسا قد احتلت ميناءي اوبك وتاجورا في عام ١٨٨٤-١٨٨٥، ثم دان لها ميناء جيبوتي عام ١٨٨٨، وقد شعرت فرنسا بالأهمية الاستراتيجية لجيبوتي باعتبارها الشرفة المطلة على خانق مضيق باب المندب وعلى قرب استراتيجي نسبي من مضيق هرمز، بالإضافة إلى قواعدها في جزيرتي (رينون) و(مانون) في المحيط الهندي.

وفي عام ١٨٧٩م شكلت فرنسا «لواء التدخل عبر البحار» الذي يمكن نقله إلى مناطق الاضطرابات. وقد دُعم اللواء بطائرات النقل العملاقة، بالإضافة إلى القاذفات المقاتلة من طراز جاغوار، كل ذلك بجانب الوجود العسكري غير المباشر الذي يتمثل في مئات المستشارين من العسكريين والتنفيذيين الفنيين في المملكة العربية السعودية. هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات التي أبرمتها مع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات المتحدة لتدريب ثلاثة ألوية مدرعة ثم بناء

نظام دفاعي جوي، قوامه صواريخ كروتال وشاهين أرض ــ جو وشبكة من الرادارات، كما تضمنت الاتفاقية أيضاً تدريب أطقم القطع البحرية السعودية وبناء ثلاث فرقاطات (Porotetets) مصنوعة من معدن لا يكتشفه الرادار على غرار طائرة الشبح اف ١١٧ الأمريكية الصنع. وقد دخلت طائرات الميراج الخدمة في سلاح الجو لدولة الإمارات قبل أكثر من عقدين من الزمان[١٣٠].

ويجيء اهتمام فرنسا بالمنطقة كمحاولة للانفتاح على العالم الخارجي بشكل أدق لنشر النموذج الثقافي الفرنسي لمواجهة النموذج الأمريكي الذي يفتقد الجذور التاريخية.

وعلى الرغم من الصراعات في منطقة القرن الإفريقي والشرق الأوسط فإن ذلك من منظور الاستراتيجية الفرنسية ينبغي ألاّ يعرقل التعاون بين مختلف دول المنطقة في سبيل تحقيق هدف أساسي، وهو «تحييد البحر الأحمر» من خلال إخراج القوتين العظميين منه وتحويله إلى بحيرة سلام، بعيداً عن رياح الصراع بين العملاقين الكبيرين.

ومن هذا المنطلق فقد ركزت فرنسا اهتمامها على المحافظة على الأمن والسلم في المنطقة، حيث قامت بدور رئيسي في حل النــزاع الاريتري – اليمني حول جزيرة حنيش، وكذلك في حل النــزاع في الشرق الأوسط. وقد تميز الموقف الفرنسي بتحركات مكثفة تصب كلها في مجرى واحد، وهو الحيلولة دون انفجار الوضع وعدم الإخلال باستقرار المنطقة، لذا صوتت فرنسا إلى جانب القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م، والذي طالب فيه (المجلس) بانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي العربية التي استولت عليها إسرائيل. كما دعا إلى احترام سيادة واستقلال جميع

دول المنطقة وحقها في العيش في ظل حدود مضمونة ومعترف بها، وأيضاً ضمان حرية الملاحة في المنطقة وتحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين(١٣١).

وعلى الجانب الاقتصادي فقد تركز اهتمام فرنسا على توسيع قاعدة التعاون الاقتصادي الفرنسي مع بلدان الخليج، وذلك من خلال البحث عن شروط ملائمة تسمح للاحتكارات الفرنسية بالتسرب إلى أسواق المنطقة التي ظلت حكراً على الشركات الأنجلو سكسونية، وذلك للأهمية التي أصبحت توليها الاستراتيجية الفرنسية للشرق الأوسط، وبالتالي ازداد اهتمامها بالوطن العربي بسبب الثقل الذي أصبح يمثله في العلاقات الاقتصادية الدولية. وإذا كان النفط يمثل جوهر الواردات الفرنسية من دول المنطقة فإن الأسلحة تمثل أهم صادرات فرنسا إلى هذه المنطقة ذات الوضع الجيو استراتيجي والاقتصادي المتميز.

ملخص الفصل الثالث

لقد حاولنا في هذا الفصل تحليل سياسات واستراتيجيات الدول العظمى في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وحوض البحر الأحمر بصفة خاصة في فترة الحرب الباردة والحقبة المعاصرة، موضحين اختلاف هذه السياسات والاستراتيجيات وتناقضها بعضها مع بعض، لاسيما في فترة الحرب الباردة.

إن سياسات ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة ظلت ثابتة وراسخة حتى نهاية الحرب الباردة وظهور ما يُسمى بالنظام العالمي الجديد. وعلى الرغم من ثبات سياسات الاتحاد السوفييتي سابقاً في هذه المنطقة ابان فترة الحرب الباردة فإنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه أصبحت سياسة روسيا ودول الكومنولث تجاه هذه المنطقة غير واضحة، هذا على اعتبارها موجودة أصلاً. فالموقف الروسي ابان حرب الخليج الثانية والحرب الأهلية اليمنية والنـــزاع اليمني – الاريتري كان غائباً مقارنةً بالدور الأمريكي والدور الفرنسي. ومن الواضح أن روسيا تمر بمرحلة إعادة تنظيم وترتيب أوضاعها الداخلية، وعلى النقيض فإن السياسة الاستراتيجية الفرنسية ظلت ثابتة، بل أخذت تنافس الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وبخاصة بعد انحسار ثم غياب النفوذ الروسي.

ويمكن القول إن سياسات الاستقطاب التي مارستها القوتان العظميان في البحر الأحمر والقرن الافريقي قد ساعدت على تفتيت وإضعاف وحدات النظام الإقليمي للبحر الأحمر وأعاقت تشكل نظام خاص بالأمن والتعاون بين دوله.

الفصل الرابع
قضايا التعاون والصراع في حوض البحر الأحمر وانعكاساتها على أمنه

المقدمة

سوف نتناول في هذا الفصل سياسات ومصالح الدول المطلة على البحر الأحمر، وما يمثله من أهمية بالغة لها، كما سوف نتناول صيغ التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف التي نشأت بين دوله، وذلك في مجالات تتعلق بالأمن واستغلال الثروات والحفاظ على البيئة البحرية من التلوث.

أولاً: وضع البحر الأحمر في السياسات الأمنية للدول المطلة عليه

المبحث الأول: البحر الأحمر والأمن القومي المصري

في العصور الحديثة أصبحت سهولة الاتصال (Accessibility) تمثل مزية في موقع الإقليم السياسي، وأصبح موقع الدولة سواء بالنسبة للدول المحيطة بها، أو بالنسبة للكتل المائية المتاحة، مكوناً حيوياً من مكونات قوتها. ومن الدول التي لها مثل هذه المزايا مصر، لإطلالها على كتلتين بحريتين، هما البحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط، إلى جانب امتداد قناة السويس في أراضيها وربطها بين قارتي آسيا وافريقيا(١٣٢).

لقد ارتبطت مصر بالبحر الأحمر منذ زمن الفراعنة، حيث ظهرت رسومات السفن في الآثار والنقوش الفرعونية، وحاول الفراعنة ربط البحر بالنيل بواسطة قناة تبدأ من السويس شرقاً إلى نهر النيل غرباً، وتشير المصادر والدلالات التاريخية إلى أن السياسات الأمنية المصرية قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالبحر الأحمرمنذ فجر التاريخ(١٣٣) عند بداية ظهور الدولة المصرية قبل ثلاثة آلاف سنة، ولقد مارس الفراعنة نشاطات تجارية مكثفة في إقليم البحر الأحمر كانت تشمل التجارة والملاحة والتعدين، وقد ذهبوا حتى بلاد "بونت"، والتي يُقال إنها تشمل اليمن والقرن الافريقي، ولقد اتجهت السياسة المصرية خلال حقبتين من تاريخ مصر المعاصر إلى الشرق والجنوب، وهذان الاتجاهان يضمان البحر الأحمر(١٣٤).

لقد أصبح البحر الأحمر يمثل عنصراً أساسياً واستراتيجياً لأي مشروع طموح مرتبط بالمصالح القومية المصرية. وقادت أهمية البحر الأحمر بالنسبة

لمصر وزير الدفاع المصري في احتفالات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٨٥، إلى القول: (إن أولويات أهداف القوات المسلحة المصرية تتمثل في حماية مصالح مصر في البحر الأحمر وحماية الملاحة في البحر الأحمر، والذي هو بمثابة الشريان بالنسبة للاقتصاد المصري)، والذي يمثل النفط فيه نحو٧٠ % من جملة الصادرات. ولعل إنتاج البترول وترحيله يقفان وراء الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر، وتُعتبر منطقة خليج السويس من أهم المناطق لإنتاج النفط في مصر، وتمتد لمسافة طويلة ما بين مدينة السويس في الشمال والغردقة في الجنوب، وتُعرف هذه المنطقة بحوض السويس، والذي يحتوي عدداً من الآبار ويمثل إنتاجها نحو ٩٠ % من إجمالي الإنتاج المصري. ويربط الدكتور صلاح حمدان في كتابه «شخصية مصر» ما بين حوض السويس وحوض النيل، ويسميه وادي النفط، ويشترك الاثنان في أنهما متقاربان، ويمتدان إلى الجنوب[١٣٥].

وإلى جانب حقول البترول في حوض السويس يوجد خط سميد، والذي ينقل بترول الخليج من ينبع في المملكة العربية السعودية حتى ينتهي بالقرب من الاسكندرية. هذا إلى جانب قناة السويس، والتي عملت مصر على تطويرها وتوسيعها حتى تستوعب ناقلات البترول الضخمة في القريب العاجل. وتُعتبر مصر المالك الوحيد لها منذ عام ١٩٥٦، ونالت مصر تبعاً لذلك كثيراً من الفوائد والمنافع الاقتصادية، إن أهمية خط سميد تأتي من أن مصر تملك ٥٠ % من أسهمه، أما المملكة العربية السعودية فتمتلك ١٥ % ودولة الإمارات العربية ١٥%، والكويت ١٥ % وقطر ٥ %. ولقد أصبحت الحاجة ملحة لإنشاء هذا الخط بعد إغلاق قناة السويس بعد تداعيات حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. ولقد جاءت فكرة إنشاء خط الأنابيب لتؤكد أهمية وضع مصر الجغرافي والاستراتيجي بالنسبة للطرق البرية والبحرية[١٣٦].

إن مصالح مصر الاقتصادية في البحر الأحمر لا تعتمد على إنتاج ونقل البترول فقط، ولكنها توسعت لتشمل اهتمامات أخرى، فقاع البحر الأحمر يكتنـز ثروات معدنية تشمل تركيزات من معادن مختلفة، مثل الصوديوم والكالسيوم والمنجنيز والنحاس والحديد ومعادن أخرى. ويعتبر بعض الجيولوجيين المصريين بأن المعادن المغمورة في قاع البحر يمكن أن تمثل حلاً مناسباً لمشاكل مصر الاقتصادية[١٣٧]. ولقد أوردت الدراسات أن جزيرة الزبرجد المصرية، والتي تبعد نحو ٥٥كيلومتراً من رأس بنياس تُعتبر من أغنى الجزر في العالم، لأنها تحتوي حجر الزبرجد[١٣٨].

من الواضح أن البحر الأحمر ووادي النيل يشكلان وحدة جيوبوليتيكية يمكن التعامل معها، ويمكن من خلالها فهم تعقيدات التفاعلات السياسية والتطورات في الإقليم، إذاً فإن أي محاولة لمناقشة أمن وادي النيل لا بد أن تأخذ في الحسبان التفاعل السياسي لدول حوض النيل في الإطار الإقليمي للبحر الأحمر في السودان واثيوبيا كمهددات للأمن المصري في أبعاده الجنوبية، كما يمكن القول إن المناطق حول البحر الأحمر تُعتبر من أغنى مناطق مصر بالمعادن، فالمنطقة الشرقية لوادي النيل تُعتبر منجم الأمة، وتضم هذه المنطقة شبه جزيرة سيناء والصحراء الشرقية، وهي غنية بالمنجنيز والفحم والحديد واليورانيوم، وتعتبر مركز مصر في المستقبل في إنتاج المعادن.

المبحث الثاني: أهمية البحر الأحمر للأمن القومي السوداني

يحتل السودان قطاعاً كبيراً في الوطن العربي على امتداد الأرض الافريقية، وينشر امتداداً على محور عام من الشمال إلى الجنوب، هذا ما مكّنه من احتلال موقع القلب في الوطن العربي والقارة الافريقية على السواء، وهو أمر يدعوإلى الإيمان بموقعه الحاكم للوطن العربي وموقعه الاستراتيجي في القارة الافريقية.

ويطل السودان من جهة شماله الشرقي على البحر الأحمر، وتأتي أهمية البحر الأحمر بالنسبة للسودان على العالم الخارجي، إذ إنه يُـعتبر الشريان الحيوي لخطوط المواصلات البحرية، والتي يتم عن طريقها نقل معظم واردات السودان وصادراته، وساحل البحر الأحمر السوداني يمتد لمسافة ٧٢٠ كيلومتراً قبالة السواحل السعودية. وللسودان نحو ٣٦ جزيرة ونظراً إلى كبر مساحته، والتي تصل إلى مليون ميل مربع وبفعل محاذاته لتسعة بلدان عربية وافريقية فقد تميز الحضور السوداني بالأهمية السياسية البالغة. وهو الأمر الذي جعل للسودان تأثيراً بارزاً في أمن البحر الأحمر ودول حوض النيل[١٣٩]. وساحل البحر الأحمر هو منفذ السودان الوحيد إلى البحار والمحيطات، وهو لا يُقاس مع مساحة السودان الأرضية لمسافة ٦٦٧٠ كيلومتراً، وتبلغ النسبة بين حدود السودان الساحلية وحدوده الأرضية نسبة ١:١٠ فهو بذلك قطر قاري وليس بقطر ساحلي مثل الصومال أو تشيلي اللذين لهما ساحل ممتد ومتناسق مع مساحة وحجم أراضيهما. وتنبع أهمية البحر الأحمر بالنسبة للسودان من كونه المنفذ الوحيد لهذا البلد على العالم الخارجي، إذ إنه يعتبر الشريان الجنوبي لخطوط

المواصلات البحرية والذي يتم عن طريقه نقل معظم واردات السودان وصادراته(١٤٠).

وعلى الرغم من الطبيعة الجغرافية الضيقة، وشبه المغلقة للبحر الأحمر وعلى الرغم من موقع السودان القاري على ساحله، فقد كان للبحر الأحمر دور معتبر في جذب وتوجيه وانسياب حركة التجارة في مناطق ظهير الساحل والأقاليم السودانية إلى مراسيه ومرافئه وموانئه. وأخذت علاقات السودان بالبحر تتشكل وتتكون على مر العصور التاريخية جراء تفاعل حقائق الجغرافيا البشرية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقة. وقد ركزت وتجسدت هذه العلاقة في الموانئ بأقاليم ومناطق الظهير وبالعالم الخارجي، وهكذا كان حال باضع وعيذاب وسواكن وهي الموانئ التاريخية التي ظهرت على ساحل البحر الأحمر في القرون الوسيطة(١٤١). والساحل السوداني للبحر الأحمر، ساحل قاحل وليست فيه كثافة سكانية، وتعتبر مدينة بورسودان مركز الثقل السكاني الوحيد في الساحل، وقامت أساساً لخدمة الملاحة والتجارة، ولتكون منفذاً أساسياً للسودان والاتصالات البحرية مع العالم الخارجي(١٤٢).

ومع استقلال السودان بدأت تبرز له المصالح الاقتصادية التجارية والملاحية والأمنية في مياهه الساحلية، كما بدأت هذه المصالح تبرز وتتبلور مع ازدياد تفاعل السودان مع جيرانه في البحر الأحمر ومع الأسرة الدولية. إن عملية التحول الحضري في الساحل السوداني تأخذ ثلاثة أنماط في التنمية، فهنالك العملية الحضرية الساحلية، وهناك عملية تنمية المنطقة خلف الساحل، وهناك نمط وسيط للتطور والتنمية يقع بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، حيث يتمثل النمط الأول في سواكن باعتبارها أحد أهم الموانئ في القرن الثامن عشر في حوض البحر الأحمر. أما تنمية المناطق فتمثلت في إنشاء الخط البري

المعـــبّـــد الذي يربط الخرطوم بـــبورسودان. إلا أنه من الواضح أن العملية الحضرية تلقي بظلالها على سكان الريف وقاعدة الموارد الطبيعية في إقليم حوض البحر الأحمر السوداني(١٤٣).

ولقد قام السودان بخطوات عدة لتثبيت حقوقه في ثروات البحر الأحمر، حيث قامت شركة سودانية بالبحث عن المعادن الموجودة في مساحة ٥٠٠ كيلومتر من مياه البحر، ولقد قُـــصد بهذا الإجراء القضاء على محاولة بعض الشركات الأجنبية استغلال هذه الخامات على نطاق دولي، دون الرجوع إلى الحكومة السودانية، ولقد قام السودان بمنح امتياز إلى شركة المعادن السودانية وشركة بروساغ الألمانية في منطقة يُـــفترض أنها تشمل أعمال مناطق (Atlantas 2). إلا أن السودان والسعودية وقعتا على اتفاق تضمن استغلال مناطق قاع البحر الخاصة بهما بصورة مشتركة(١٤٤). ولقد قام السودان مؤخراً وفي إطار سعيه إلى استغلال ثرواته البترولية بإنشاء ميناء بشائر على البحر الأحمر، كما تم أيضاً توسيع ميناء سواكن جنوب ميناء بورسودان، وتم أيضاً إنشاء منطقة البحر الأحمر الحرة. كل هذه التطورات سوف تساعد على ازدهار الساحل السوداني. إن البحر الأحمر يُـــعتبر منفذ السودان الوحيد إلى الخارج، وأي مساس بأمنه سوف يجعل السودان دولة مغلقة، الأمر الذي سوف ينعكس سلباً على الاقتصاد السوداني، ولقد هددت المعارضة السودانية دائماً باحتلال ميناء بورسودان وقطع الطريق البري الذي يربط الميناء بالداخل، الأمر الذي حدا بالسودان إلى البحث عن السبل الكفيلة بضمان أمن البحر الأحمر في إطار إقليمي عربي(١٤٥).

المبحث الثالث: سياسة المملكة العربية السعودية في البحر الأحمر

تقع المملكة العربية السعودية في قلب العالم القديم بين خط عرض ١٦ درجة و٣٢,١٢ درجة شمالاً وبين خطي طول ٣٦ درجة ٥٦,٣٤ درجة شرقاً، هذا الموقع يجعل المملكة تمثل موقعاً وسطاً تقريباً بين قارات العالم القديم ودوله المتعددة. حيث تقع في قلب الشرق الأوسط، ويحدها اليابس الآسيوي من شمالها وشرقها واليابس الافريقي من غربها وجنوبها الغربي لا يفصلها عنه سوى البحر الأحمر(١٤٦). بالإضافة إلى ما سبق فإن المملكة تقع في منطقة بها ممرات بحرية هامة، وتتمثل هذه الممرات في خليج العقبة والخليج العربي ومضيق باب المندب ومضيق هرمز، والتي تحتاج إليها القوى العالمية ذات الأثر الكبير في السياسة الدولية، سواء من الناحية التجارية أو من الناحية الاستراتيجية. إذاً يعتبر ألفْرد ماهان (Alfred Mahan) أن الموقع البحري الاستراتيجي الذي يمكّن الدولة من أن ترد عدواً يهدد نطاقها الإقليمي، يجب أن يتيح للدولة السيطرة على الطرق التجارية المهمة، والتحكم في القواعد الاستراتيجية. فالنشاط التجاري والعسكري لأي دولة مرتبط بنوع البحر الذي يقع عليه ذلك القُطر(١٤٧).

ولقد حبا الله المملكة ووهبها من المظاهر الطبيعية ما ساعدها على ضمان أمن هذه المنطقة، ومن الظواهر الطبيعية التي تتمتع بها المملكة نجد الحدود البحرية على البحر الأحمر والخليج العربي، ففي الأول هناك الشعاب المرجانية، والتي تعمل على حماية الرصيف القاري للمملكة، وذلك بسلسلة من الشعاب المرجانية التي تمتد على طول حدودها على البحر الأحمر(١٤٨). يصل ساحل المملكة على البحر الأحمر إلى ١٨٠٠ كيلومتر وعرضه إلى نحو ٢٣٠ ميلاً في

أوسع نطاق له . وللمملكة العربية السعودية الجزء الأكبر من سواحل البحر، إذ تبلغ نحو ١٢٠٠ ميل، وتمثل سواحل المملكة ٣٦% من الطول الكلي لسواحل الدول المطلة عليه وليس غريباً أن تبدي المملكة العربية السعودية اهتماماً خاصاً بالبحر وكيفية الاستفادة منه وما يحتويه من ثروات[١٤٩]. وللمملكة العربية السعودية وضع جيوبوليتيكي متميز، فهي من الناحية السياسية والاقتصادية دولة خليجية، وفي الوقت نفسه دولة بحر أحمرية، وتكوّن الصلة أو همزة الوصل بين الإقليمين، فبينما نجد أن معظم حقول البترول في المنطقة الشرقية والخليج، إلا أن المنطقة الغربية تلعب دوراً هاماً ومؤثراً في مناخٍ أخرى، فنحو ٦٠% من سكان المنطقة يقطنون حول البحر، حيث توجد أجود أنواع الأراضي الزراعية. وتُعتبر جدة من أهم الموانئ في المملكة العربية السعودية وحوض البحر الأحمر على الإطلاق، كما تم إنشاء ميناء ينبع كمركز صناعي مهم على البحر مشابه للجبيل على الخليج. ويتميز البحر الإقليمي السعودي والمنطقة الاقتصادية الخالصة بغناهما بالمعادن النفيسة[١٥٠].

إن الاتجاهات الأمنية السعودية تتمحور في ثلاثة اتجاهات مختلفة، ففي الاتجاه الشمالي توجد حدود بحرية مشتركة بين السعودية وإسرائيل، مع أن حدود البلدين البرية ليست متجاورة. أما في الاتجاه الشمالي الشرقي، فالمواجهة الأمنية السعودية تتركز تجاه العراق، أما الاتجاه الجنوبي فيسيطر عليه النـزاع الحدودي القديم بين المملكة واليمن، والذي يطفو على السطح من وقت إلى آخر، والذي تم حسمه أخيراً في اتفاقية جدة بتاريخ يونيو ٢٠٠٠. أما في الإطار الإقليمي الخليجي فتتمثل الهواجس الأمنية السعودية في الخطر الإيراني الذي يهدد منطقة الخليج، فلكل هذه الأسباب يجب النظر إلى الأمن القومي السعودي

بالتساوي من خلال إقليم البحر الأحمر ومنطقة الخليج العربي. وهذا الرأي تسانده الولايات المتحدة الحليف السياسي للمملكة العربية السعودية(١٥١).

تضطلع المملكة العربية السعودية بمسؤوليات كبرى تمكّنها من الابتعاد عن حلبة الصراعات الدولية البغيضة، وهي كدولة نامية تضافرت لديها القوتان المادية والروحية لترسما لها معالم فكرية وسلوكية معتدلة في الدائرة المحلية والإقليمية والإسلامية والدولية. وعلى الرغم من أنها ثالث دولة عربية في المساحة فإن كثافتها السكانية منخفضة بالقياس إلى المتوسط العالمي، ومع ذلك فهي تُعتبر ثاني دولة في العالم من حيث كثرة الدول المجاورة لها بعد الاتحاد السوفييتي (سابقاً) مباشرة، إذ إن لديهاحدوداً سياسية مع تسع دول، بالإضافة إلى شواطئها المائية على الخليج العربي والبحر الأحمر(١٥٢).

ولقد سعت المملكة إلى وضع وتنفيذ سياسة تحييد مشتركة للبحر مع الدول الأخرى المطلة عليه، وفي هذا السياق يقول وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل: (إننا كجزء من العالم الثالث، لا نملك القدرة العسكرية على مجابهة هذا الصراع والتنافس على الوجود العسكري البحري في المنطقة، وإذا ما نجحنا في تجميع موقف موحد لدول العالم الثالث التي تشاركنا القلق على رصيدها، فإن ذلك سيؤدي بالفعل إلى تحييد الممرات البحرية عن لعبة الصراع الدولي، وتلك إحدى القضايا التي تشغل اهتماماً كبيراً في اجتماعات وزراء دول الخليج، وهو الهدف نفسه الذي نسعى من ورائه إلى عقد اجتماعات مماثلة لوزراء خارجية الدول المطلة على البحر الأحمر)(١٥٣).

والمملكة العربية السعودية هي من أكثر الدول الواقعة على شواطئ البحر الأحمر اهتماماً بالثروات الكامنة في قاعه، وقد أصدرت المملكة مرسوماً في ١٩٦٨/٩/١، يخول لها الحق في الثروات الطبيعية من موارد حديدية وكربونية

ومعدنية كامنة في طبقات قاع البحر في المنطقة الممتدة في البحر الأحمر بعد الجرف القاري السعودي[١٥٤]. وحتى تتمكن المملكة من جمع شمل دول البحر الأحمر لوضع تصور مشترك وخطة جماعية متسقة حيال هذا البحر من نواحيه الاقتصادية والأمنية والبيئية، عُقدت مؤتمرات في أعوام (٧٢، ٧٤، ٧٦، ٨٠، ٨٢، ١٩٨٣) حضرتها معظم الدول المعنية. واعترافاً بهذا الدور الذي تقوم به المملكة اختيرت مقراً للمنظمة الإقليمية لحماية بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، ومقرها مدينة جدة. إن المملكة العربية السعودية قد أخذت الدور الريادي، وذلك بدعوتها إلى أول مؤتمر لدول حوض البحر الأحمر عربية وغير عربية، وذلك لما تتمتع به من ثقل بترولي وفائض نقدي. ويرى الدكتور علي الدين هلال أنها قامت بهذا الدور بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لاتفاق مصالحهما في المنطقة مع ما تقوم به السعودية من خطوات لجعل البحر الأحمر بحيرة آمنة[١٥٥]. لقد كانت المملكة العربية السعودية صاحبة المبادرات دائماً في هذا الصدد، حيث دعت إلى عقد مؤتمر في جدة في يوليو ١٩٧٢. وقد ضم الدول المشاطئة للبحر الأحمر (مصر – السودان – اثيوبيا – اليمن – علاوة على السعودية)، حيث اعتبرت الدول المجتمعة أن الثروات الكامنة في قاع البحر ملك للدول المطلة عليه، ويجب أن تبقى كذلك. واتُـفق على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتها من تدخل الدول والهيئات الأجنبية[١٥٦].

إن توطيد دعائم الاستقرار في المنطقة يُـعتبر أمراً بالغ الحيوية بالنسبة للتوازن الجيو- استراتيجي كما تراه المملكة في إقليمي البحر الأحمر والخليج العربي.

المبحث الرابع: الأردن والصراع في خليج العقبة

يمتد الساحل الأردني على البحر الأحمر مسافة ٢٩ كيلومتراً بمساحة لا تتجاوز ٢٠ كيلومتراً مربعاً، ويبلغ متوسط اتساع الخليج ١٦ كيلومتراً مربعاً، وتبلغ إنتاجية الثروة السمكية للأردن من البحر الأحمر كما جاء في دراسة الفاو لعام ١٩٨٤، لمصائد خليج العقبة ٢٠ طناً فقط، وقد يُلاحظ أنها في تناقص مستمر منذ عام ١٩٩٥. وقد أرجع الباحثون هذا الانخفاض إلى عوامل عدة، منها التلوث بسبب الصناعات الكيميائية وازدياد حركة البواخر في تلك المنطقة ومنع الصيد في بعض المناطق لتشجيع السياحة وقلة عدد الصيادين، ولذلك تنبأت الدراسة بعدم إمكانية زيادة الإنتاج السمكي الأردني زيادة محسوسة في المستقبل.

ويشكل خليج العقبة أهمية استراتيجية للمملكة الأردنية الهاشمية، فهو منفذها الوحيد الذي تطل بواسطته على العالم الخارجي وتمارس من خلاله تجارتها مع دول العالم، وعليه يقع ميناؤها الوحيد وهو ميناء العقبة. وتشارك إسرائيل الأردن في الإطلال على خليج العقبة عبر مينائها ايلات، والذي استولت عليه إسرائيل مخالفة بذلك بنود اتفاقية الهدنة التي أعقبت حرب ١٩٤٨، حيث قامت باحتلال قرية أم الرشراش على خليج العقبة، وقامت بتحويلها إلى ميناء إيلات[١٥٧].

ويُعد خليج العقبة من الخلجان العربية التاريخية التي نعمت بالهدوء والاستقرار منذ ما يزيد على ألف عام. ولقد أدرك الصهاينة في وقت مبكر الأهمية الاستراتيجية للخليج والبحر الأحمر قبل تأسيس دولتهم في فلسطين. لذا سعت إسرائيل إلى امتلاك منفذ على هذا البحر على الرغم من أنها تملك منافذ

أخرى على المتوسط، إلاّ أنها تعتبر خليج العقبة حيوياً لها من الناحية الاستراتيجية لضمان انسيابية تجارتها مع الدول الافريقية. وكان هاجس تأمين الملاحة في خليج العقبة وتأمين التجارة وتوسيعها في البحر الأحمر من خلال هذا الخليج سبباً مباشراً في قيام إسرائيل بشن حربها ضد جمهورية مصر العربية في عام ١٩٥٦ "العدوان الثلاثي على مصر" وسبباً مباشراً في شن حرب ١٩٦٧ ضد جمهورية مصر العربية والدول العربية، حيث يشكل مضيق تيران أهمية استراتيجية قصوى لكونه المنفذ الوحيد لخليج العقبة الذي يصله بالبحر الأحمر، وهو ضيق جداً. ويمكن فرض السيطرة عليه بسهولة من قبل الدول الواقعة عليه، ومتوسط عرضه نحو عشرة أميال ويضيق إلى ثمانية أميال فقط عند المدخل، وتقع داخله جزر عدة، أهمها جزيرتا تيران وصنافير[١٥٨].

ومن خلال إلقاء نظرة على الحروب الأربع بين العرب وإسرائيل نجد أن ثلاثاً منها دارت في الجزء الشمالي من البحر الأحمر، حيث كان من أبرز عوامل إثارة التوتر في المنطقة إغلاق مضيق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية. ويُعتبر هذا المضيق المنفذ المائي المباشر لإسرائيل إلى الأسواق الخارجية في افريقيا وآسيا.

المبحث الخامس: البحر الأحمر في السياسات اليمنية

تتأثر سياسة اليمن الخارجية تجاه البحر الأحمر بمجموعة من العوامل ذات البعد الوطني والإقليمي والدولي.

وليس من باب المبالغة التأكيد على أن العامل الجغرافي هو المرتكز الأساسي الذي يشكل السياسة الخارجية اليمنية تجاه البحر الأحمر، حيث يتمتع اليمن بموقع استراتيجي أضفى مزايا عديدة، أهمها على الإطلاق إشرافه بالكامل على بوابته الجنوبية _ مضيق باب المندب الذي يُـعتبر منفذ الملاحة من البحر الأحمر إلى المحيط الهندي، والعكس حتى قناة السويس، والبحر الأبيض المتوسط، علاوة على أن الملاحة الدولية في مضيق باب المندب لا تبعد عن الساحل اليمني من خلال جزيرة بِريم، سوى ميلين، بينما تبعد عن الساحل الافريقي بنحو سبعة أميال. وباب المندب ليس وحده الذي يعطي أهمية للبحر الأحمر في السياسة اليمنية من حيث الموقع، فهناك عشرات الجزر اليمنية التي تقع في البحر الأحمر، مما يجعل السيادة اليمنية تمتد إلى جزء لا بأس به من البحر الأحمر ذاته، باعتبار أن تلك الجزر جزء مكمل للأراضي اليمنية وفقاً لقواعد القانون الدولي، حيث تمتلك اليمن ما نسبته ١٠,٨% من مجموع جزر البحر الأحمر، فضلاً عن امتداد السيادة اليمنية على المياه الإقليمية عبر شاطئ طوله نحو ٨,٩% من الطول الكلي لساحل البحر الأحمر بشكل عام. كما تنبع أهمية الموقع من خلال وقوع اليمن في الركن الجنوبي الغربي من الوطن العربي الآسيوي، وتمتعه بميزة كونه يمثل حلقة الوصل بين غرب آسيا وشرق افريقيا والمحيط الهندي(١٥٩).

ويُعتبر اليمن أقوى الدول المطلة على مضيق باب المندب، ويمتلك بعض الجزر القريبة من المياه الدولية التي يستطيع من خلالها تأمين الأمن القومي

وحمايته. غير أن عدم اهتمام اليمن عبر التاريخ ببناء قوة بحرية متطورة قد جعل البحر الأحمر أضعف نقطة في الدفاع عن السيادة اليمنية، نظراً لانشغال الحكام تاريخياً بالعمل على تثبيت نظم الحكم في الداخل، وكان من نتائج عدم الاهتمام بالقوة الدفاعية البحرية لليمن تعرضه عبر التاريخ لظروف كانت تأتي من ظهره المكشوف المتمثل في البحر الأحمر(١٦٠).

وقد أثبتت الأحداث الأخيرة في نهاية عام ١٩٩٥ خلال الصراع اليمني ــ الاريتري في أرخبيل حنيش اليمني مدى جدية الوضع وخطورته بالنسبة للأمن القومي اليمني، حيث استطاعت اريتريا أن تحتل جزيرة حنيش الكبرى اليمنية، وتهدد الملاحة في المياه الإقليمية اليمنية.

إن عامل البعد الأمني المؤثر في تشكيل سياسة اليمن الخارجية لا يتوقف فقط عند حدود الخطر الذي يأتي من عدوان خارجي رسمي. فهناك الصراعات التي تدور في القرن الافريقي وتلقي بظلالها على اليمن من خلال النــزوح الجماعي للصوماليين لبعض الفصائل من الشواطئ الافريقية المقابلة للشواطئ اليمنية نتيجة للصراعات الإثنية والحروب بين دول القرن الإفريقي.

يبلغ طول الساحل اليمني على البحر الأحمر ٤٥٠ كيلومتراً، ومساحة رصيفه القاري ٧,١٧ كيلومتر مربع. كما أن لليمن جزراً يبلغ عددها نحو ٤١ جزيرة، محتلاً بها المرتبة الثالثة بعد المملكة العربية السعودية واريتريا. ومن أهم هذه الجزر قمران وزقر وبريم وحنيش الكبرى والصغرى(٣٤). لا نعرف على وجه اليقين متى بدأ قدماء اليمنيين الملاحة البحرية، أو النشاط البحري، فشبه الجزيرة العربية تتوسط قارات العالم القديم، وتطل على مساحات مائية هامة، كالبحر الأحمر غرباً والمحيط الهندي وخليج عدن جنوباً، والخليج العربي شرقاً. ومميزات طبيعية كهذه، سنحت دون شك لشعوبها لكي تقوم بالنشاط

البحري منذ عصور موغلة في القدم. وقد أجمع المؤرخون على أن قدماء اليمنيين كانوا أول من احتكر تجارة الشرق القادمة من الهند وسيلان، وتجارة شرق افريقيا، ونقلوها إلى بلاد الشام، وشواطئ البحر الأبيض المتوسط، وإلى ذلك أشار (Agatharchid de Cindo) في عام ١٣٠ قبل الميلاد عندما تحدث بدهشة عن «الروائح العطرة التي كانت تنبعث على امتداد ساحلهم»، يقصد السبئيين وأهل جرهم. حيث قال : «وكانوا وكلاء كل شيء يقع تحت اسم النقل من آسيا وأوروبا، وهم الذين جعلوا سوريا غنية بالذهب، وأتاحوا للتجار الفينيقيين تجارة رابحة»[١٦١].

ولقد توفرت لليمن القديم العديد من الموانئ الهامة، والتي ساهمت بشكل فعال في ازدهار الملاحة البحرية منذ زمن بعيد، فكانت بمثابة مراكز أولية للتصدير والاستيراد، حيث تنقل منها البضائع، وتصل إليها براً وبحراً. ومن أبرز الموانئ القديمة، ميناء موزا (Muza) «موزع»، وهو من الموانئ اليمنية الواقعة على الشريط الساحلي الشرقي للبحر الأحمر. ولقد شهد ميناء موزع ازدهاراً كبيراً وشهرة عالمية من القرن الميلادي الأول، في عهد مؤلف كتاب (الطواف حول البحر الاريتري) The Periplus of the Eritrean sea[162]. إن اهتمام اليمن بالبحر الأحمر نابع من أن الموانئ المطلة على هذا البحر هي المنفذ الوحيد للبلاد على العالم الخارجي، فميناءا عدن والحديدة يدرّان مبالغ مقدّرة من العملات الصعبة لصنعاء.

إن موقع اليمن المتميز والمطل على البحر العربي والمحيط الهندي وامتداد هذا الموقع على الطرف الشرقي للبحر الأحمر حتى مضيق باب المندب، يشكل امتداداً بحرياً يجعل سواحل اليمن مواجهة لعدد من دول القارة الافريقية، وهذا يبدو بالتالي عاملاً مشجعاً على التقارب وتبادل المصالح المشتركة. لقد

ارتبط اليمنيون بعلاقات وصلات تاريخية قديمة نجد جذورها العميقة في الأرض الافريقية. ولقد أدرك اليمن أهمية منطقة القرن الافريقي وشرق افريقيا عموماً في المعادلة السياسية للأمن والاستقرار الإقليميين والحفاظ على أمن البحر (كمنطقة آمنة) وعدم جعله هدفاً للأطماع والهيمنة وبؤرة للتوتر، كل ذلك عزز من القناعة السياسية بضرورة خلق علاقات جوار وطيدة ومتميزة قائمة على الالتزام المتبادل بالسيادة الوطنية وتبادل المصالح والمنافع المشتركة(١٦٣).

ولقد قام اليمن بجهود مقدّرة لحل وتهدئة بعض الصراعات المشتعلة في منطقة القرن الافريقي، مثل قيامه بالوساطة بين اثيوبيا واريتريا في صراعهما الحدودي المستمر، ولقد أكد إعلان وزير الخارجية اليمني عبد القادر باجمال في ١٨ نوفمبر ١٩٩٨ قبول عضوية بلاده ضمن مجموعة الإيقاد (IGAD) قوة الصلة التي تربط اليمن بمنطقة القرن الافريقي. والتي تُعد من أهم المناطق الاستراتيجية الهامة والحساسة في القارة الافريقية، وتستند هذه الأهمية إلى اعتبارات عديدة، ويأتي في مقدمتها الارتباط الديني بين هذه المنطقة وما يدور فيها ومدى استقرارها، وبين البحر الأحمر، باعتباره من أهم طرق المواصلات البحرية في العالم، لاسيما صلة الوصل بين الشرق والغرب، إضافة إلى أن هذه المنطقة تتحكم في إحدى بوابتي البحر الأحمر، ونعني بها مضيق باب المندب، والذي يؤثر في المعادلة الأمنية في البحر الأحمر(١٦٤).

ونسبة لأهمية الصراع في منطقة البحر الأحمر فقد أكد العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية في حديثه الصحفي لمجلة "المستقبل"، حيث قال: "نحن نهتم اهتماماً بالغاً بأمن القرن الافريقي نتيجة اهتمامنا بأمن البحر الأحمر الذي يجب أن يظل منطقة سلام بعيدة عن الصراعات الدولية، ونرى ضرورة أن تتكاتف جهود جميع دول المنطقة المطلة عليه للوقوف والحيلولة دون وصول

النفوذ الأجنبي إلى هذه المنطقة، والعمل على ضمان بقائها منطقة سلام واستقرار[١٦٥].

لقد حظي القرن الافريقي بالنصيب الوافر من اهتمام اليمن، لما يمثله من تداخل في إطار الأمن الحيوي للجمهورية اليمنية، حيث اتجهت السياسة اليمنية إلى إبراز الأواصر التاريخية والعرقية التي تربط اليمن بشعوب المنطقة، ولقد تحمل اليمن نتائج الصراعات المسلحة التي تجري في هذه المنطقة منذ سنوات عدة، حيث استقبل الصوماليين النازحين إليها إلى جانب تداعيات الحرب الاريترية ـ الاثيوبية وبقية دول القرن الافريقي، وشارك اليمن في حل المشكل الصومالي بدعوة الفصائل الصومالية المتحاربة إلى الاجتماع للتوصل إلى حل الإشكال الصومالي[١٦٦].

المبحث السادس: الصومال وأهمية الموقع

تقع جمهورية الصومال في شرق افريقيا، وتحتل الجزء الأكبر من مناطق القرن الافريقي، وتبلغ مساحتها نحو ٤٣٠٠٠٠كم٢، وتطل على المحيط الهندي شرقاً وجنوباً وعلى خليج عدن من جهة الشمال، وتمتد على شريط طويل من الأراضي يزيد على أكثر من ألفي كيلومتر على امتداد المحيط الهندي(١٦٧).

ويجاور الصومال دولة اثيوبيا من ناحية الغرب والجنوب الغربي وكينيا من ناحية الجنوب، ولذلك فقد كانت وما زالت تُعتبر حلقة الوصل بين الأقطار المطلة على البحر العربي والمحيط الهندي من جانب، وأقطار الظهير الافريقي من جانب آخر. ولموقعها الجغرافي أهمية استراتيجية بالغة، ومن أجل هذا فقد سعت كل من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا للسيطرة عليها، مما تسبب في تمزيق أراضيها، فاحتلت بريطانيا القسم الشمالي في عام ١٨٨٣، بهدف إحكام قبضتها على مداخل البحر الأحمر الجنوبية، بعد احتلالها لمصر في عام ١٨٣٩. كما احتلت فرنسا أرض جمهورية جيبوتي الحالية سنة ١٨٨٤، وللأسباب الاستراتيجية نفسها احتلت إيطاليا الصومال الجنوبي، والذي استُخدم كقاعدة لغزو اثيوبيا في عام ١٩٣٦ (١٦٨).

وعلى عكس الحدود البرية للصومال فإن الحدود البحرية تتميز بالطول النسبي نتيجة لشكل المنطقة السياسية وموقعها في هيئة قرن يناطح مياه خليج عدن والمحيط الهندي. لذا فإن كل كيلومتر من الحدود البحرية يقابله ٢٠٤ كيلومترات مربعة من المساحة، وعلى الرغم من طول الحدود البحرية فإن التوجه البحري للصومال يتسم بالضعف الشديد نتيجة لاستقامة خط الساحل وقلة عدد البوابات البحرية التي تكتنفه، فضلاً عن الطبيعة القاحلة لهذه السواحل.

والملاحظ أن مقديشو العاصمة تحتل موقعاً عشوائياً فرضته ثنية غير عميقة في خط الساحل بالقرب من الإقليم الزراعي في الجنوب(١٦٩).

فالعاصمة جاء موقعها في القسم الجنوبي من البلاد المعروف بالصومال الإيطالي سابقاً، وهو موقع لا يتناسب مع الشكل الجغرافي لخريطة البلد، ولا يتيح للحكومة القيام بأداء وظيفتها في الإدارة والحكم وتمكينها من السيطرة على المنطقة السياسية بأكملها، وهو ما يمكن أن يُعتبر أحد العوامل التي أدت إلى انهيار السلطة المركزية، أو يفسر على الأقل ضمن محددات أخرى عدم القدرة على استعادتها حتى الآن(١٧٠).

وعلى الرغم من استقامة الساحل والطبيعة القاحلة التي يتميز بها فإن ضعف الموارد الاقتصادية استلزم ضرورة الاتصال بالعالم الخارجي لسد العجز القائم. وفي الواقع فإن لموقع الصومال الحالي أهمية خاصة بالنسبة للوطن العربي والعالم الإسلامي بحكم إشرافه على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وما إلى ذلك من أهمية قصوى في زمن الحرب والسلم نظراً لموقعه بين المحيط الهندي والبحر الأحمر.

المبحث السابع: أهمية البحر الأحمر لاقتصاد جيبوتي

تقع جيبوتي على الشاطئ الافريقي عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر غرب مضيق باب المندب، ومن هذا الموقع اكتسبت أهميتها الاستراتيجية، ويحيط بها الصومال واثيوبيا واريتريا، وقد حصلت على استقلالها في مايو ١٩٧٧ بعد أن استمرت خاضعة للاستعمار الفرنسي مدة ١٥٠ عاماً. وسكانها ينتمون إلى قبيلة العفر ذات الأصول الاثيوبية والعيسى ذات الأصول الصومالية، ويمثل ميناء جيبوتي الواقع على خليج تاجورا أهمية كبرى للاقتصاد الجيبوتي. وتطل جيبوتي على البحر الأحمر بساحل طوله ٢٥ ميلاً، أي ما يعادل ٧٠% من إجمالي سواحل البحر الأحمر. وطبيعة أرضها صخرية تستخدم منها ٩% كمروج ومراعٍ إلى جانب نسبة ضئيلة من الغابات، وما تبقى ٩١% غير صالحة للزراعة والرعي. ومناخها صحراوي جاف شديد الحرارة، وأراضيها ساحلية منبسطة، ثم سلسلة جبلية، فأراضٍ سهلية، ومساحتها الكلية تبلغ ٨٨٠٠ ميل مربع، أي ما يعادل ٢٢٠٠ كيلومتر مربع. وسكانها خليط من قبائل العيسى والعفر والفرنسيين والعرب والاثيوبيين والطليان[١٧١].

يتركز اقتصاد جيبوتي على الخدمات التي تقدمها من مينائها المفتوح، الموجود على خليج تاجورا، ومن عائد الخط الحديدي الذي يربطها بأديس أبابا بإثيوبيا، ومن المساعدات التي تتلقاها من الدول الصديقة وبخاصة السعودية وفرنسا. وعلى الرغم من طول سواحل جيبوتي فإن صيد البحر لا يمثل مورداً هاماً من موارد الثروة، ولعل ذلك يرجع إلى ضيق الرفرف القاري أمام الساحل الجيبوتي وقلة مراسي الصيد. وقد بلغ إنتاج الأسماك عام ١٩٧٤ نحو ٣٨ طناً مترياً، وهي كمية لا تكفي لقيام صناعة محلية عليها، ويستهلك معظمها محلياً خصوصاً في أوساط ذوي النفوذ في المدن، وتصدر كميات محدودة من الأنواع

الممتازة إلى فرنسا يومياً، وتُعتبر ابوك وتاجورا أهم مراكز الصيد في جيبوتي(١٧٢).

والمعدن الوحيد المتوفر في جيبوتي، والذي يتركز حوله النشاط التعديني يتمثل في الملح البحري، وتنتشر الملاحات بالقرب من الساحل بين ابوك وتاجورا. ولقد ظل الملح لفترات طويلة يحتل مكاناً بارزاً في الناتج القومي لجيبوتي وبخاصة في الأربعينيات والخمسينيات من هذا القرن، ثم انخفض إنتاجه بشكل واضح للغاية في الستينيات، وأصبح ما يُنتج لا يكفي إلا حاجة الاستهلاك المحلي(١٧٣).

وجيبوتي هي مقر منظمة الايقاد، والتي تقوم بجهود مقدّرة للتوصل إلى حلول سياسية لمشاكل دول القرن الافريقي، مثل المشكل السوداني والأزمة الصومالية، وقد نجحت جيبوتي مؤخراً في لـمّ الشمل الصومالي من أجل قيام دولة مركزية، وذلك خلال مؤتمر عرتا، والذي تمخض عن اختيار رئيس جديد للصومال الذي مزقته الصراعات القبلية والعشائرية طيلة فترة السنوات الماضية، الأمر الذي حدا بالرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى القول في الرسالة التي بعث بها إلى الرئيس عمر جيلي: «إن جيبوتي الدولة الصغيرة حققت ما عجزت عنه الدول الكبرى، – موضحاً أن – الدول لا تُقاس بأحجامها، ولكن تُقاس بإسهاماتها البنّاءة»(١٧٤).

إن وجود دولة جيبوتي نفسه مهدد بالتمزق، فالعفار يطالبون بالانفصال والانضمام إلى اثيوبيا، لذلك لم يجد النظام الحاكم بداً من الاعتماد على الوجود الفرنسي، إضافة إلى دعم علاقته مع الدول العربية للمحافظة على استقلال بلاده.

المبحث الثامن: السياسة الاريترية تجاه البحر الأحمر

تقع اريتريا في الشمال الشرقي من القارة الافريقية على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر بين خطي عرض ١٢,٥ درجة – ١٨درجة شمالاً وبين خطي طول ٣٦,٥ درجة– ٤٣ درجة شرقاً. تتخذ اريتريا شكل مثلث تجاور قاعدته السودان في الشمال والغرب واثيوبيا من الجنوب، وجيبوتي من الجنوب الشرقي. وتبلغ مساحتها ١٢٤٣٢٠ كلم٢ وعدد جزرها ١٢٦ جزيرة تمتد إلى منتصف البحر الأحمر، وتتحكم سواحلها الممتدة على طول ١٠٨٠ كلم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر شمال باب المندب مباشرة. والسهل الساحلي الاريتري الذي يحف البحر الأحمر رملي ضيق في الشمال، وعريض في الجنوب، ويمتد نحو شرق اثيوبيا والصومال. وتعرف المنطقة الجنوبية بسهل «دناكل»، وهي منطقة صحراوية، ويمتاز السهل بالأرضية المسطحة في الشمال بكثرة تعاريجه ورؤوسه البحرية وخلجانه في الوسط. واسم اريتريا قد نشأ من التسمية الاغريقية للبحر الأحمر «ماري ابرتربوس»، وهي تسمية جغرافية لا علاقة لها بالسكان، أو جهة أصولهم[١٧٥].

يتميز تاريخ اريتريا القديم بقيام مملكة أكسوم الشهيرة في منطقة جنوب الهضبة قبل نهاية القرن الرابع. لقد كانت اريتريا بحكم موقعها معبراً لحركات الشعوب المتباينة، في هجراتها الكبرى عبر العصور التاريخية، وتركت تلك الشعوب سماتها الواضحة في المجموعة البشرية التي تسكن القسم الغربي من سواحل البحر الأحمر، ومن ضمنهم شعب اريتريا الذي تتمثل فيه التزاوجات التاريخية بين العناصر السامية والحامية والزنجية[١٧٦]. ولقد أضاف موقعها الاستراتيجي المتميز مزيداً من التعقيد إلى الخصائص الجيوبوليتيكية للبحر الأحمر. ومنذ الحرب العالمية الثانية أخذت المنطقة تستأثر باهتمام قوى عدة،

منها اثيوبيا والولايات المتحدة ثم الاتحاد السوفييتي (السابق) فيما بعد. وإضافة إلى موقعها الاستراتيجي فإن اريتريا تملك موارد معدنية مثل البوتاسيوم والنفط والحديد والذهب والنحاس والزنك والملح والرصاص. كما يوجد بها اليورانيوم والغاز الطبيعي، فضلاً عن ثرواتها الحيوانية والسمكية. ولقد أصبح إقليم اريتريا دولة حرة مستقلة بإرادة شعبها بعد نتيجة الاستفتاء على الاستقلال والانفصال عن اثيوبيا في الفترة من ٢٣ - ٢٥ ابريل ١٩٩٤، وأسفر عن موافقة ٩٩ % من السكان على الاستقلال والانفصال عن اثيوبيا وبحضور مراقبين من دول ومنظمات إقليمية ودولية عدة.

إن اريتريا دولة حديثة النشأة ترغب في إثبات وجودها سياسياً، وفي أن توجد لها مكاناً ودوراً إقليمياً، وبخاصة في هذه المنطقة الاستراتيجية المتميزة ذات التأثير المباشر في أمن البحر الأحمر وأمن بلدان الخليج العربي. إن التضارب في السياسة الخارجية الاريترية هو نوع من التجريب السياسي سواء في اتصالاتها مع اسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجات متفاوتة مع أطراف أخرى على البحر الأحمر، ولكي يصل هذا التجريب السياسي إلى نوع من الوضع السياسي كان لا بد من أداة عسكرية، وهكذا كان: مرة في جزر حنيش ومرة أخرى ضد جيبوتي. ويمثل الدور الاريتري أهمية كبرى في منطقة جنوب البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وبالتالي تمثل اريتريا أهمية لكل الدول المطلة على الخليج العربي، نظراً للصلة الوثيقة التي تربط أمن البحر الأحمر بأمن بلدان الخليج العربي[١٧٧].

إن الطموحات والآمال الاريترية تتمحور في إعادة مجد ميناء مصوع، والذي كان يُعرف في الماضي بلؤلؤة افريقيا (Pearl of Africa) كما كان يسميه المستعمرون القدامى من الإيطاليين والأتراك، وكانت مركزاً تجارياً مزدحماً

تزيّــنه المساجد العربية والرمال البيضاء.كما تتجه الطموحات والآمال الاريترية إلى قاع البحر، حيث قامت الحكومة الاريترية بتوقيع عقد مع شركة (ANADARAKO)الأمريكية ومقرها الرئيسي في مدينة هيوستن بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك للتنقيب عن البترول في قاع البحر، ولقد جاءت النتائج الأولية إيجابية. ومن الجدير بالذكر أن البحر الأحمر يُــعتبر واحداً من الأقاليم القليلة غير المكتشفة الباقية في العالم. ويعتقد البعض بوجود نظام بترولي فاعل فيه، إلا أن درجة حرارة قاع البحر العالية، إضافة إلى أعماقه السحيقة تجعل من الصعوبة بمكان استغلال موارده البترولية والمعدنية. وتقع مناطق الامتياز الممنوحة للشركة الأمريكية في منطقة (زولا). وفي عام ١٩٩٧، أبرمت اريتريا اتفاقاً آخر لاستكشاف النفط مع اندراكو في منطقة العد (EDD) تبلغ قيمته ٢٣ مليون دولار لمدة خمس سنوات[١٧٨].

كما تود اريتريا التركيز على صيد الأسماك وبخاصة بعد تدهور مصائد الأسماك الأوروبية، فالصادر من الأسماك يمكن أن يقفز إلى ٨٠,٠٠٠ طن في السنة، فالأسماك كما أكد وزير الموارد البحرية الاريتري هي المورد الوحيد الذي تملكه اريتريا، فهي مصدر للبروتين والعمالة، والعملة الصعبة[١٧٩].

المبحث التاسع: الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر

لقد ركزت إسرائيل في نظرية أمنها القومي على البحر الأحمر، على الرغم من قصر ساحلها عليه، والذي يبلغ طوله نحو (٧ أميال)، ولقد ركزت جهودها، باعتباره من مقتضيات أمنها القومي بوصفه يقع ضمن اتجاهها الاستراتيجي الجنوبي الذي يمتد ليشمل الدول العربية المشاطئة للبحر ودول منطقة القرن الافريقي المتحكمة في مدخله الجنوبي، بالإضافة إلى منطقة البحيرات ومنابع النيل، لذلك خططت منذ نشأتها للسيطرة على البحر الأحمر عبر مراحل عدة تنتهي بالسيطرة عليه بجميع منافذه، وإقامة ما يُسمى بإسرائيل الكبرى الممتدة حسب زعم اليهود من النيل إلى الفرات. ولقد ادّعت إسرائيل أن لها ارتباطات تاريخية ودينية بالبحر الأحمر، معتمدة على ما تزعمه من ورود مقولات في (العهد القديم) ومقدساتها الأخرى[١٨٠]. وفي إطار المنظور الإسرائيلي فالبحر الأحمر ممر مائي دولي ينبغي أن يظل مفتوحاً لسفن الدول جميعاً بما فيها إسرائيل. وهذا هو المحور الذي يوليه الإسرائيليون اهتماماً عميقاً، وهم يقولون إنه لا حق للعرب في السيطرة أو تقييد حرية ملاحة أي دولة في البحر الأحمر). لهذا فإسرائيل على استعداد لمساندة جهود أي دولة تعارض تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية تماماً، كما ساعدت اثيوبيا في صراعها ضد الاريتريين، والصومال.

إن الأهداف الإسرائيلية في البحر الأحمر متعددة، منها أولاً ضمان الملاحة التجارية لميناء إيلات وتوسيع التجارة مع الدول الافريقية والآسيوية وبخاصة شرق وجنوب افريقيا وأستراليا، وتوفير احتياجاتها من النفط الخام، وتدعيم العلاقات الإسرائيلية ــ الاثيوبية، والتي لها أهمية خاصة بالنسبة لإسرائيل، حيث تُـعتبر اثيوبيا جسرها الذي يوطد أقدامها في افريقيا. ولقد

عبّر رئيس حكومة إسرائيل بن جوريون في أواخر عام ١٩٤٩ عن أمله في أن يصبح ميناء إيلات ميناءً تجارياً وعسكرياً يخدم إسرائيل لكي تنطلق منه أساطيلها التجارية لتصل إلى شرق افريقيا وإلى الشرق الأقصى وإلى أي مكان في آسيا وافريقيا، بالإضافة إلى استخدامه كقاعدة عسكرية بحرية للقيام بأي عمليات عسكرية ضد الدول المجاورة، وعلى الأخص مصر وغيرها من الدول العربية[١٨١]. هذا مع السعي إلى إيجاد عمق استراتيجي في البحر الأحمر يتيح لإسرائيل رصد أي نشاط عسكري عربي في المنطقة، وأيضاً استخدام التفوق الإسرائيلي لكسر أي حصار عربي في المستقبل ضد جيش إسرائيل وسفنها بخاصة في حالة أي مواجهة عربية ـ إسرائيلية وأيضاً ضمان الاتصال والأمن بالخطوط البحرية العسكرية والمدنية الإسرائيلية بين المحيط الهندي والبحر المتوسط عن طريق البحر الأحمر والطرق البرية من إيلات إلى حيفا وعسقلان.

لقد بدأت الاستراتيجية الإسرائيلية حيال البحر الأحمر عام ١٩٤٩، وذلك بعد استيلاء إسرائيل على قرية أم الرشراش الأردنية المطلة على خليج العقبة، والتي شُيّد عليها ما يُعرف باسم ميناء إيلات، وذلك بهدف الاتصال مع العالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر، ولقد سعت إسرائيل لمد نفوذها وسيطرتها على مواقع أخرى من منطقة البحر الأحمر عن طريق وضع اليد بالقوة تنفيذاً لسياستها التوسعية والتسلطية. ولقد كتب موشيه ديان في مؤلف له بعنوان: (مذكرات حملة سيناء) أن إحدى أهم قضايا الصراع بين إسرائيل ومصر، هي حرية الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر. وكان يُقصد بذلك، كما أوضح، حرية استخدام كل من مضايق تيران وقناة السويس. كما تسعى إسرائيل أيضاً إلى إثارة العالم حول باب المندب، بسبب ما وقع في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وذلك

بإثارة مخاوف جميع الدول من وجود المضيق وجزره في نطاق السيطرة العربية.

إن الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر مرتبطة بسياستها التوسعية، وبمواجهتها للاستراتيجية العربية تأميناً لحريتها في الملاحة ذات الارتباط الوثيق بأمنها القومي، وقد بذلت إسرائيل جهداً كبيراً في منع تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، حتى لا يتعرض أمنها للتهديد، كما حدث في عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣، وفي سبيل ذلك سعت تل أبيب إلى مناصرة الدول التي لا ترغب في تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، وهذا يفسر وقوف إسرائيل إلى جانب اثيوبيا في صراعها ضد الشعب الاريتري في ذلك الزمان، وضد الصومال حول إقليم الأوغادين، وعلاقاتها المتميزة مع اريتريا بعد استقلالها[١٨٢].

ومن ناحية أخرى تسعى إسرائيل إلى وضع يدها على منابع النيل، والحصول على عمق استراتيجي بري وبحري، لتأمين مصالحها الاقتصادية، وتحقيق الهيمنة السياسية على دول المنطقة، ثم ضرب الجناح الافريقي للوطن العربي (السودان ومصر) واختراق جدار الأمن القومي العربي.

ومن كل ما ذُكر نستنتج أن الاستراتيجية الإسرائيلية بعد تمكنها من تحقيق مراحل عدة في نطاق أهدافها الرامية إلى السيطرة على البحر الأحمر أصبحت تبحث الآن عن المزيد من الخطوات لبلوغ ما يمكن اعتباره في نظر بعض اليهود المدى الأخير «إسرائيل الكبرى». مستخدمةً الدبلوماسية والاستراتيجية أداتين للسيطرة والهيمنة على هذا الجزء الهام من العالم.

ثانياً: مجالات وأوجه التعاون بين دول حوض البحر الأحمر

المبحث الأول: التعاون الأمني والعسكري

لعل أولى محاولات التعاون الفعال لضمان أمن البحر الأحمر قد بدأت مع قيام ثورة يوليو المصرية عام ١٩٥٢، والتي كان من ضمن أهدافها ضمان أمن البحر الأحمر إزاء الأخطار التي تقع على شواطئه دون وجود قوى خارجية، فدعت إلى التضامن العربي في مواجهة شتى المخاطر والمطامع الأجنبية تجاه الأمة العربية. وقد بدأت هذه المبادرات منذ عام ١٩٥٥، بسلسلة من اللقاءات الثنائية والثلاثية والجماعية من أجل التضامن العربي ضد القوى الخارجية. وكان أول هذه الجهود هو المؤتمر الذي عُـقد في القاهرة في ١ فبراير ١٩٥٥، والذي شاركت فيه حكومات كل من الأردن وسوريا واليمن والسعودية إلى جانب مصر.

ثم جاء ميثاق أمن جدة لتكتمل المسيرة في إطار الترتيبات العربية التي تنتزعها مصر، والذي وُقّع بمدينة جدة في ٣٠-٣١ ابريل عام ١٩٥٦، وقد ضم كلاً من مصر واليمن والسعودية ويهدف هذا الميثاق إلى حماية أمن البحر الأحمر من خلال الدفاع المشترك ضد الأخطار الخارجية، وترجع أهمية هذا الميثاق إلى أن الدول التي وقّـعته تشرف على جزء كبير من شاطئ البحر الأحمر الآسيوي والافريقي، كما تمسك بمداخله الشمالية والجنوبية. ولقد كان ميثاق أمن جدة أول خطوة عربية لضمان أمن البحر الأحمر في سبيل مواجهة أي تهديدات خارجية لهذا البحر. ولكن على الرغم من أن ميثاق أمن جدة قد جسّد لأول مرة بهذا الشكل اتفاقية عربية تعكس موقفاً استراتيجياً محدداً لثلاث

دول تطل على مياه البحر فإن الميثاق سرعان ما انهار في زحام الأحداث العربية والدولية، والتي وضعت الدول الثلاث المتعاقدة في حالة من التعارض والتناقض، بل وصل الأمر فيما بعد إلى حد المواجهة العسكرية كما رأينا في حرب اليمن.

وبفشل ميثاق أمن جدة تفتتت الجهود والمحاولات العربية من أجل الوصول إلى اتفاق على استراتيجية موحدة لحماية البحر الأحمر بمداخله الجنوبية والشمالية إلى أن جاءت نكسة يونيو/ حزيران عام ١٩٦٧، حيث قامت إسرائيل باحتلال بعض الأراضي العربية بما فيها الساحل الشرقي لسيناء والجزر الواقعة في المداخل الشمالية للبحر الأحمر، مثل تيران وصنافير وجزء من خليج السويس[١٨٣].

ونتيجة لهذه الأحداث فتح العرب عيونهم بشكل جاد على حقيقة المخاطر والأطماع الأمنية التي تحيط بهم، والتي أعادت إلى الأذهان فكرة إحياء الاستراتيجية العربية الموحدة، من أجل حماية مياه البحر الأحمر بمداخله من القرن الافريقي جنوباً إلى السويس شمالاً. ولقد شهدت فترة السبعينيات منذ بدايتها تنسيقاً عربياً مكثفاً بقصد العمل على توطيد عوامل التعاون بين هذه الأطراف، خصوصاً أن هناك مجموعة عوامل برزت في المنطقة أدت إلى طرح أمن البحر الأحمر بشكل ملح على المستوى السياسي العربي، مثل اغلاق مصر لباب المندب خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، وتصاعد الثورة في اريتريا، وانفجار الموقف في القرن الافريقي، وتدهور العلاقات بين اثيوبيا والسودان، وقيام طائرات مجهولة الجنسية يُـرجّح أنها إسرائيلية بالاستطلاع فوق باب المندب واليمن الشمالي في ديسمبر ١٩٧٦ [١٨٤].

وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، صدر الإعلان المشترك للسودان ومصر والسعودية في مؤتمر الرياض عام ١٩٧٦، والذي دعت إليه السعودية، حيث اعتبرت الدول الثلاث أن البحر الأحمر هو بحر إقليمي عربي مغلق. ونظراً لأهمية الموضوع تواصلت اللقاءات والمؤتمرات في بداية عام ١٩٧٧، وبالتحديد في ٢٧-٢٨ فبراير عُـقد لقاء في الخرطوم ضم مصر وسوريا والسودان، وكان أمن وسلامة البحر الأحمر من بين الموضوعات الهامة التي طُـرحت للنقاش، وخلُص البيان الرسمي لهذا اللقاء إلى التأكيد على ضرورة توفير السلم والأمن في منطقة البحر الأحمر، والتي لا بد أن تكون منطقة سلام لمصلحة الشعوب، وبعيدة عن الصراعات الدولية.

ويمثل مؤتمر تعز الذي عُـقد في مارس ١٩٧٧ باليمن الشمالي، وضم رؤساء كل من شطري اليمن والصومال والسودان، نقطة تحول في تاريخ المؤتمرات التي عُقدت لمناقشة أمن البحر الأحمر، لأنه لم يؤكد على عروبة البحر الأحمر، كما فعل مؤتمر الرياض، وهذا يعني الاعتراف بالوجود الاثيوبي «في ذلك الوقت» في البحر الأحمر. ولعل من أهم النقاط التي أثارها مؤتمر تعز هي مطالبته بدعم دول الجامعة الغنية للدول الخمس المطلة على البحر الأحمر، وهي الدول الفقيرة، حتى تتمكن من استغلال الثروات الكامنة في جوف البحر. إن دعوة المؤتمر إلى عقد اجتماع للدول المطلة على البحر الأحمر لم تُـنفذ لبحث موضوع أمن البحر الأحمر، وذلك لاختلاف السياسات العربية تجاه الصراع الدائر في البحر الأحمر على المستوى الإقليمي والدولي، كما لـم يؤكد المؤتمر على عروبة البحر الأحمر كما فعلت المؤتمرات التي سبقته[١٨٥]. وقد اتضح أيضاً أن الجامعة العربية لـم تتخذ أي موقف فعال يجسّد صيغة العمل العربي المشترك، ويضع استراتيجية عربية موحّدة في البحر الأحمر تجاه

التحركات الصهيونية في جنوب البحر. وبذلك فإن أعمال الجامعة العربية والمؤتمرات التي عُـقدت بشأن البحر الأحمر كان يعوزها وضوح الهدف وعدم وضوح المصلحة القومية العليا كأساس موجّه للتحرك العربي لمواجهة الخطر الصهيوني وتوسعه، لذا لم تــرَ مقرراتها النور.

المبحث الثاني: التعاون في مجـــال اســـتغلال ثـــروات البحر الأحمر غير الحية

لقد كانت المملكة العربية السعودية صاحبة المبادرات دائماً في هذا الصدد، حيث دعت إلى مؤتمر تــم عقده في جدة في يوليو ١٩٧٢. وقد ضم الدول المشاطئة للبحر الأحمر (مصر، اثيوبيا، السودان، اليمن) علاوة على السعودية. وفي هذا المؤتمر رأت الدول المجتمعة أن الثروات الكامنة في قاع البحر ملك للدول المطلة عليه، ويجب أن تبقى كذلك، كما أكدت حقوقها المشروعة في تلك الثروات، واتفقت على اتخاذ الإجراءات اللازمة لأجل حمايتها من تدخل الدول والهيئات الأجنبية[١٨٦].

ومن الجدير بالذكر أن اهتمام الدول العربية بالثروات المائية بصفة عامة، قد برز في المؤتمر العربي للثروات المائية وعلوم البحار، الذي انعقد في القاهرة في الفترة ما بين ١٩إلى ٣١ أكتوبر ١٩٦٨. ومع أن المؤتمر لم يتعرض لبحث موضوع الثروات المعدنية في البحار بشكل مباشر، إلا أنه نوه بالأهمية الكبرى والمتزايدة لاستغلال الموارد المائية غير التقليدية للبحار (مثل الثروات المعدنية) والتي تحظى في الوقت الحالي باهتمام كبير من قِــبل الدول المتقدمة[١٨٧]. ولقد اجتمعت الدول العربية أكثر من مرة، وتناولت الوضع في حوض البحر الأحمر، ولكن كان جل اهتمامها منصباً على التكتل لمواجهة الأطماع الاستعمارية والصهيونية التي يتعرض لها البحر الأحمر بحكم موقعه الاستراتيجي. ولم تتطرق لكيفية التنسيق والتعاون فيما بينها للاستفادة من ثرواته الحية وغير الحية.

ولقـــد كان السودان والمملكة العربية السعودية من أولى الدول التي أبدت رغبتها في التعـــاون لاســتغــلال الثروات المغمورة في قاع البحر،

وذلك في المنطقة المشتركة بينهما، حيث تم التوقيع على اتفاقية الخرطوم عام ١٩٧٤. وكان السودان قد أقدم في ١٩٧٣/٣/١٥، على تصرف من جانب واحد يمنح امتياز الاستكشاف إلى شركة المعادن السودانية وشركة بروساغ الألمانية في منطقة يفترض أنها تشمل أعمال مناطق أتلانتاس٢ (Atlantas 2). إلا ان السعودية والسودان وقّعتا على اتفاق من ضمنه وصف مناطق قاع البحر الخاصة بهما واستغلال الموارد الطبيعية بصورة مشتركة. وكان الغرض من الاتفاقية إلى جانب التعدين بين البلدين، أن تكون أنموذجاً للتعاون في مجالات التعدين للدول الشاطئية الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن السعودية هي الدولة الوحيدة التي استطاعت القيام بالبحث والاستكشاف عن المعادن الموجودة على سواحلها. وفيما عدا السعودية لم تتمكن غالبية الدول المطلة على البحر الأحمر من القيام بعمليات استكشاف. وقد تمكنت السعودية كما أشرنا إلى ذلك من قبل، من إجازة قانون تخضع بموجبه كل الموارد الموجودة على سواحلها لسيادتها. كذلك اعتبر السودان أن كل المعادن التي تقع في الجانب الموازي لسواحله تدخل ضمن دائرة سيادته وفقاً للاتفاقية التي تم التوقيع عليها مع شركة بروساغ الألمانية(١٨٨).

ومنذ عام ١٩٧٦، بدأت الهيئة السعودية ــ السودانية الوليدة في برنامج طموح لاستكشاف وتنمية تكنولوجيا علوم البحار، ويمثل «أتلانتاس٢» بمعايير التعدين الحديثة منجماً متوسطاً من الزنك والنحاس مع وجود معدن الفضة والذهب، ويُعتبر عمل شركة التعدين الألمانية بروساغ (Preu Ssagag) ما بين عام ١٩٦٩، إلى ١٩٧٢ من أهم الأعمال في هذا الصدد، لأن هدفها كان الاستغلال الاقتصادي للرسوبيات المعدنية وليس البحث العلمي. ولقد اكتشف أن هذه الأغوار المعزولة تحوي ملحاً أجاجاً ساخناً (hot brine). وآخر الأغوار المكتشفة هو (Commission 1)، والذي تم اكتشافه بواسطة الهيئة عند قيام المسح

الجيوفيزيائي في عام ١٩٧٩. ولقد انتهت الهيئة من أعمال المرحلة الأولى في عام ١٩٨٠، وتوقف نشاط الهيئة في عام ١٩٨٣، لعدم توفر المال اللازم، وذلك حسب ما جاء في المذكرة السعودية(١٨٩)، ويُذكر أن السعودية قد تعهدت في المادة الثانية عشرة من الاتفاقية بتوفير المال اللازم للهيئة لتمكينها من أداء المهام المنوطة بها على أكمل وجه على أن تسترد السعودية تلك المبالغ من عائد إنتاج المنطقة المشتركة وبطريقة تتفق عليها الحكومتان [انظر الاتفاقية]. وتُعتبر الهيئة تجسيداً عملياً لفكرة الاستغلال المشترك التي أشارت إليها السعودية في نظام تملك ثروات البحر الأحمر في فقرته الثانية من المادة الثالثة.

وأدت التكلفة المالية العالية إلى توقف أعمال الهيئة منذ فترة طويلة، وهذا يكشف غياب البعد الاستراتيجي لهذا العمل الطموح، وربما يكون أفضل الخيارات لاستئناف العمل في هذا المشروع هو اللجوء إلى الهيئة الدولية لقاع البحار كما جاء في اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢.

وفي مجال استغلال الثروة المعدنية في البحر الأحمر لا بد من إجراء مسح جيولوجي دقيق لمعظم حوض البحر الأحمر في لوحات خرائطية توصيلية، وهي تبين أنواع الصخور وأعمارها كما يجب توفير الأجهزة العملية الحديثة للكشف عن موقع الثروة المعدنية وأعماقها وكمياتها وتوفير الأجهزة المعملية لتحديد أنواع الخام المعدنية، بالإضافة إلى حقول النفط والغاز الطبيعي والحديد والفحم والمنجنيز والنحاس والفوسفات وغيرها.

المبحث الثالث: التعاون في حماية البيئة البحرية والبحث العلمي

عمدت الأمم البحرية التقليدية منذ أمد بعيد إلى استغلال البحار والمحيطات من أجل الحصول على الطعام والطاقة والنقل والاتصال. وكانت هذه المجالات ميادين للمناورات والاشتباكات الحربية. وتشكل البحار والمحيطات امتداداً متصلاً غير منقطع من البيئة المائية تعيش فيه تشكيلة متنوعة وغنية من النباتات والحيوانات تتزواح من حيث الحجم، أو تتفاوت من حيث الأنظمة الطبيعية أو الأجهزة البيولوجية.

وبسبب وقوع البحار والمحيطات دون مستوى اليابسة، وبسبب قوانين الجاذبية، فقد أصبحت أماكن طبيعية مغرية للتخلص من النفايات، وكان الإنسان لأحقاب طويلة ينظر إليها بوصفها قادرة على استيعاب كل ما يُلقى إليها من مخلفات أو مواد. ولكن بدا واضحاً منذ بداية هذا القرن أن للبحار والمحيطات طاقة قصوى، وأنها تمثل جزءاً رئيسياً في المجال الحيوي، وعنصراً أساسياً من عناصر التوازن والثبات في الكرة الأرضية(١٩٠). لذا شهدت الساحة العالمية في الآونة الأخيرة، إلى جانب المعاهدات العالمية، مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية التي استهدفت حماية البيئة البحرية من التلوث، كاتفاقيات بحر الشمال، وبحر البلطيق، واتفاقية الكويت الإقليمية، واتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط، من التلوث وغيرها. وقد كان ذلك مقدمة لغرس بذور التعاون على المستوى الإقليمي، بهدف مواجهة أخطار التلوث، والذي حظي باهتمام بالغ من قبل المؤتمر الثالث لقانون البحار، وقد تُـوج ذلك باتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢. لقد أرست اتفاقية عام ١٩٨٢، مبدأً هاماً يتمثل في التعاون الإقليمي في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث، وحثت الدول على ذلك، إذ نصت المادة (١٩٧)

على أن تتعاون الدول على أساس إقليمي مباشر، أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة من أجل صياغة ووضع قواعد ومعايير دولية وممارسات وإجراءات دولية موصىً بها تتماشى مع هذه الاتفاقية، وذلك لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، مع مراعاة الخصائص الإقليمية المميزة(١٩١).

ومن الجدير بالذكر أن التلوث لم يحظَ بالاهتمام المطلوب إلا منذ عهد قريب، لذلك فإن التنظيمات التي اهتمت به لم تُـعطِ أهمية كبيرة لتعريفه، فهو عموماً كل تغيير ناتج عن تدخل الإنسان في نظام البيئة يسبب ضرراً بشكل مباشر أو غير مباشر للكائنات الحية، ويشمل الماء والهواء والتربة والغذاء.

ففي دراسة قامت بها كلية علوم البحار بجدة تم فيها حصر لمختلف مصادر المخلفات البترولية في المنطقة التي تقع في السواحل السعودية، وُجد أن مصفاة جدة تقوم بالتعامل مع ٣٠ مليون طن من البترول الخام سنوياً، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك نحو ٧٠٠ طن من الموارد البترولية تُسكَب سنوياً من المصفاة إلى البحر، وذلك نتيجة لعمليات غسيل البترول الخام وخلال تدفق مياه التبريد إلى الخارج(١٩٢).

كما أن المخلفات التي تصل إلى البحر مباشرة عن طريق المجاري وأقنية التصريف سواء كانت مخلفات منـزلية أو مخلفات صناعية، حيث أُقيم العديد من المصانع والمعامل والمصافي على طول ساحل البحر الأحمر، وهذه المخلفات لاسيما مخلفات البترول التي تُـصرف إلى مياه البحر ينتج عنها التلوث بكل أشكاله من تلوث بالهيدروكربونات أو تلوث حراري أوكيميائي أو معادن سامة. كما تؤدي العمليات الميكانيكية المتعلقة بتنظيف الموانئ والقنوات المائية. وكذلك المواد المستخدمة من طلاء السفن أثناء وجودها في الموانئ والمرافق البحرية إلى تلوث البيئة البحرية(١٩٣).

أما التلوث (البحري المنشأ) فينتج عن البواخر وناقلات البترول التي تعبر البحر الأحمر، والتي تقوم بغسل خزاناتها وإلقاء مياه الغسيل في عرض البحر أو على الشواطئ، أو تتخلص من أطنان المياه المختلطة بالزيت، والتي ملئت في موانئ التوريد من أجل موازنة حمولة الناقلات أثناء عودتها لتفرغ في موانئ التصدير، ويعبأ بدلاً منها الزيت الخام. أو عن طريق الكوارث الناجمة عن غرق البواخر وناقلات البترول أو مرور الغواصات النووية التابعة للدول العظمى في البحر الأحمر، مما يؤدي إلى احتمال إلقاء النفايات المشعة بالبحر الأحمر.

وقد ينتج التلوث عن طريق استثمار قاع البحر، مثل ما تقوم الهيئة السعودية ـ السودانية المشتركة بتنفيذه، حيث أوصت بعض الدراسات التي قامت بها الهيئة بأن عدداً من المعادن الثقيلة مثل الزئبق والفضة والزنك. هي مواد أشد سمية تؤثر في حياة الإنسان عندما يتناولها عن طريق السلسلة الغذائية. كما يحدث التلوث البحري نتيجة لتلف أنابيب البترول أو نقل الزيت الخام من أماكن التنقيب إلى موانئ التصدير أو التكرير[١٩٤].

إن تلوث مياه البحر الأحمر بالبترول أمر واضح ولا جدال فيه، والتلوث بالبترول يؤدي إلى دمار البيئة البحرية، وبالتالي الكائنات البحرية، بالإضافة إلى ذلك فقد دلت العديد من البحوث العلمية الخاصة بتراكم البترول في أجسام الأسماك على إصابة الإنسان بمرض السرطان في حالة تناوله هذه الأسماك. ومن العوامل المؤثرة في بيئة البحر الأحمر الصيد الجائر في بعض المناطق، وقد قامت الحكومة السودانية بوضع برنامج لحماية البحر الأحمر موضع التنفيذ، حيث خصص أماكن محددة في البحر الأحمر يحظر فيها صيد الأسماك، كما منعت تكسير أو جمع الصخور المرجانية والأصداف كما خصصت أماكن لرسو قوارب الغواصين حفاظاً على الشعب المرجانية.

إن المخاطر التي تتهدد البيئات والموارد في البحر الأحمر وخليج عدن تتمثل في مجموعة النشاطات البشرية. وقد أدى معدل النمو السكاني والنمو الاقتصادي في المناطق الساحلية في المنطقة إلى زيادة الضغط على البيئة من جراء عمليات الجرف والردم، والتخلص من النفايات البلدية والصناعية، ومن الاستخدام غير المستدام لموارد المياه العذبة، وتقدم صناعة السياحة المتسارعة التوسع في المناطق الساحلية والتأثيرات المترتبة على ذلك، حيث استخدمت الموارد البحرية بطريقة غير قانونية(١٩٥).

لقد وضعت قضايا البيئة العالم أمام مفترق طرق حاسم، إذ تتقدم هذه القضايا على ما عداها من القضايا، مما جعل البعض يرسم رؤية تشاؤمية بقدر ما هي واقعية لإبعاد خطر مشكلة البيئة، واصفاً إياها بأنها موشكة على الفتك بالعالم، ذلك أن وقوعها سيقوض اقتصاد العالم، ويفني الحياة فوق كوكبنا.

وتبدو الأبعاد الاستراتيجية لقضايا البيئة من خلال الارتباط ما بين مشاكل البيئة والأمن القومي والأمن الاقتصادي للدول على حد سواء.

ويرى الدكتور بطرس غالي أن أجندة النظام الدولي لم تعد مقتصرة على القضايا الأمنية بالمفهوم العسكري البحت، ولكن هذه الأجندة اتسعت لتشمل قضايا البيئة التي أصبحت الشغل الشاغل للإنسان اليوم. وأيضاً تمتد لتغطي الأمن الجماعي، حيث إن مشكلة البيئة تُعتبر إحدى المشاكل عابرة القوميات، حيث إننا نعيش في عالم شديد الترابط غير قابل لفصم عراه(١٩٦). ولقد شهدت الساحة العالمية في الآونة الأخيرة إلى جانب المعاهدات الدولية مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية، والتي استهدفت حماية البيئة من التلوث كاتفاقيات بحر الشمال وبحر البلطيق واتفاقية الكويت الإقليمية، إلى جانب اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط وغيرها. وقد كان ذلك مقدمة لغرس بذور التعاون على

المستوى الإقليمي بهدف مواجهة أخطار التلوث، والذي حظي باهتمام بالغ من قبل المؤتمر الثالث لقانون البحار، والذي تُوج باتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢[١٩٧].

إن مفهوم البحار المغلقة وشبه المغلقة، والذي نرى أنه الأساس للمدخل الإقليمي لحل مشاكل تلوث البيئة البحرية، قد ترسخ في اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ في المادة ١٢٣منها، والتي تناولت هذه البحار كمناطق بحرية لها طابع خاص تعطي للدول التي تحاذيها حقوقاً، وتلزمها بواجبات خاصة، وتحثها على حماية البيئة البحرية من التلوث. ونتيجة لذلك تبنت الدول العربية المطلة على البحر الأحمر برنامجاً إقليمياً للمحافظة على بيئة البحر الأحمر بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التابع لهيئة الأمم المتحدة. ولقد تجسد ذلك بإبرام الاتفاقية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن من التلوث وملحقاتها والخاصة بحماية البيئة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن، والتي اعتُبرت خطوة هامة في مجال التعاون الإقليمي لحماية البيئة البحرية ضد التلوث.

نشأة برنامج بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

تطورت فكرة برنامج بيئة البحر الأحمر وخليج عدن من خلال توصيات عديدة من الاجتماعات التي أشارت إلى الحاجة إلى تعاون عربي في مجال دراسة البيئة البحرية وبخاصة بيئة البحار العربية. فقد أوصى المؤتمر العربي الأول للثروة المائية وعلوم البحار الذي عقدته جامعة الدول العربية بالتعاون مع وزارة البحث العلمي المصرية خلال عام ١٩٦٨، بضرورة تعاون الدول العربية في وضع برامج مشتركة لدراسة بيئات البحر الأحمر والخليج العربي، كما أن

الحلقة الدراسية التي عقدتها سكريتارية مؤتمر الأمم المتحدة عن الإنسان ومكتب الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيروت خلال عام ١٩٧١، أوصت بإعداد برنامج إقليمي للدراسات والبحوث البيئية لحوض البحر الأحمر[١٩٨].

وقد تبنت اليونسكو بالاشتراك مع لجنة البحوث الألمانية عقد ندوة في مدينة بريمانفان بألمانيا الغربية في عام ١٩٧٤، وخلُصت أعمال الندوة إلى عدد من التوصيات تدور حول إعداد برنامج لعلوم البحار، وقد تعرضت هذه التوصيات إلى استراتيجية البحث العلمي في البحر الأحمر. ونتيجةً لهذه الندوة وجهت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألسكو) الدعوة إلى دول البحر الأحمر للاشتراك في اجتماع لإعداد برنامج تعاوني بغرض دراسة البيئة في البحر الأحمر وخليج عدن، وعقد هذا الاجتماع في مدينة جدة. وانتهى إلى وضع توصيات تنص على الحد من التلوث والعمل على السيطرة عليه وحماية البيئة البحرية منه. ووضع المؤتمر خطة عمل تفصيلية لعام ٧٥-١٩٧٦، تتعلق بالجهود الرامية إلى حماية البيئة البحرية للبحر الأحمر. ويُعتبر اجتماع جدة الثالث مرحلة حاسمة في تطوير البرنامج، إذ وضع استراتيجية جديدة للعمل تعتمد على الاتفاقيات القانونية بين الدول والتخطيط المشترك للمشروعات، وترجم الاجتماع هذه الاستراتيجية في ما أعده من وثائق[١٩٩].

نلاحظ أن الاتفاقية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن مقتصرة على الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، في حين أن اتفاقية الكويت تضم جميع الدول المشاطئة للخليج العربي، بما في ذلك إيران.

وتمخض الجهد عن مؤتمر جدة الثاني في ١٠ - ١٢ يناير ١٩٧٦، وقد أوكل إلى الألسكو تطبيق خطة العمل في عام ١٩٧٥، حيث أُنجزت بتعاون

ومساعدة منظمات عالمية وإقليمية. ولقد وضعت الهيئة السعودية ـ السودانية التي أنشئت لاستغلال واستثمار الثروات غير الحية في المنطقة المشتركة برنامجاً متكاملاً يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية الكائنات الحية في البحر من الآثار السلبية التي تنجم عن آثار الرسوبيات المتمعدنة. ولتحقيق ذلك أنشأت برنامج ما يُسمى (مسيدا واحد) (ومسيدا اثنين) «كومار واحد». ولقد أُخضعت جميعها للاستكشاف والدراسات الأساسية التي عندما حُـلِّـلت نتائجها أعطت المؤشرات لإمكانية الدخول في مرحلة التعدين التجريبـي[٢٠٠].

وتطور المشروع في الفترة ما بين ١٩٧٤-١٩٧٨، ففي مجال مكافحة ورصد التلوث، أبانت الدراسات في منطقة (أتلانتاس)، حيث نشاط الهيئة السعودية ـ السودانية لاستثمار ثروات البحر الأحمر، أن نسبة الزئبق والكالسيوم في الأسماك والقشريات ترتبط بالعمق والحجم والقرب من مركز التأثير، يُـضاف إلى ذلك بيانات ومؤشرات أولية على ٣٧ من الفلزات.

لقد تطور برنامج بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ليصبح الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في أكتوبر ١٩٩٥، في أعقاب تخلي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألسكو) عن رعايته. ولقد قامت الهيئة الوليدة بوضع برنامج العمل الاستراتيجي للبحر الأحمر وخليج عدن، وذلك من منطلق التعدد البيئي للسواحل والمياه البحرية في المنطقة وبواقع المخاطر التي تتعرض لها تلك السواحل والمياه، ونتيجة لضروة اتخاذ تدابير بشأن حمايتها.

المبحث الرابع: التعاون في التكيف مع اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢

لقد كانت هناك محاولات عديدة بدأت أولاً على يد عصبة الأمم التي قامت بعدد من الخطوات التمهيدية انتهت بانعقاد مؤتمر لاهاي عام ١٩٣٠ لوضع اتفاقية لتقنين أحكام المياه الإقليمية والمرور البحري فيها، غير أنه لم يُكتب للمؤتمر النجاح، وذلك للخلاف الدائم حول عرض المياه الإقليمية حينذاك.

وقد استؤنفت الجهود بعد ذلك عند قيام منظمة الأمم المتحدة التي أنشأت بدورها لجنة القانون الدولي (ILC) عام ١٩٤٧ وفق المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وهي مكونة من ٣٤ قاضياً من كبار رجال القانون، وبدأت اللجنة عملها بتقنين أحكام المياه الإقليمية وأعالي البحار. وفي عام ١٩٥٦ قدمت تقريرها إلى الجمعية العامة، وكان يحوي معظم مواضيع قانون البحار.

وفي عام ١٩٥٨، عقد المؤتمر الأول (UNCLOSII) لقانون البحار في جنيف، وحضرته ٨٦ دولة. وقد تبنى المؤتمر اتفاقيات دولية حول البحر الإقليمي وأعالي البحار والجرف القاري والمصادر الحية والسمكية. وفي عام ١٩٦٠ عقد المؤتمر الثاني (UNCLOSII)، ولكنه كان أسوأ حظاً من سابقه للخلاف حول حدود المياه الإقليمية وحقوق صيد الأسماك. ولم يقبل الكثير من دول العالم النامي بمشاريع الاتفاقية التي عرضت في المؤتمر، لأنها عكست مصالح الدول البحرية الكبرى، ولأنها لم تضع في حساباتها حاجات البلدان النامية. وفي الفترة ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٠ تشكلت لجنة مؤقتة خاصة صدر عنها البيان الشهير (التراث العالمي للإنسان). والمقصود بذلك الثروة العامة في قيعان البحار والمحيطات[٢٠١].

ومن ثـمّ جاء المؤتمر الثالث الذي عقد دورة تمهيدية في نيويورك عام ١٩٧٣ لبحث المسائل التنظيمية. وفي عام ١٩٧٤ قبلت فنـزويلا عقد الدورة الثانية في كاراكاس، والتي تعد البداية الفعلية للمؤتمر الثالث، وحضرته ١١٥ دولة، وقد أقر المؤتمر قواعد الإجراءات أو لائحة العمل. وفي الأعوام من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠ عقد المؤتمر دورات عدة في جنيف ونيويورك، وتمثلت الصعوبات في تباين المصالح والمواقف، ليس داخل الكتلة الدولية فحسب، بل داخل الكتلة الواحدة أيضاً. وفي عام ١٩٨٠ أثناء الدورة التاسعة أعد مشروع الاتفاقية غير الرسمية، وفي الدورة العاشرة عام ١٩٨١ أُعِـدّ أول مشروع رسمي لنصوص الاتفاقية كما اختيرت جامايكا مقراً للسلطة العالمية لقاع البحار(٢٠٢).

وقد شرعت عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة في تدوين قانون البحار في معاهدات متعددة الأطراف، وأوكلت الأمم المتحدة للجنة القانون الدولي العمل على تطوير وتدوين هذا القانون بصفة عامة والقانون الدولي للبحار بصفة خاصة. ونتيجة لتلك الجهود تم عقد مؤتمري البحار الأول والثاني بجنيف عامي ١٩٥٨- ١٩٦٠، والذي توصل إلى أربع اتفاقيات حول:

(أ) البحار العالية.

(ب) المنطقة المجاورة.

(ت) الجرف القاري.

ولقد وافقت إسرائيل على ثلاث من هذه الاتفاقيات، ووافق السودان على اتفاقية الجرف القاري، ولم توافق بقية دول حوض البحر الأحمر على أي من هذه الاتفاقيات(٢٠٣).

لقد جاءت اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٥٨ تعبيراً عن وجهة نظر الدول البحرية الكبرى، حيث كانت الدول النامية غائبة عن هذه المؤتمرات، لأن معظم هذه الدول كانت ترزح تحت نير الاستعمار، الأمر الذي دعا الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر قانون البحار الثالث لعام ١٩٨٢. وقد تضمّن هذا القانون المادة (١٢٢) منه التي احتوت تعريفاً للبحار المغلقة وشبه المغلقة، حيث ذكرت هذه المادة أنه (لأغراض هذه الاتفاقية فإن البحر المغلق وشبه المغلق يعني خليجاً أو حوضاً أو بحراً تحيط به دولتان أو أكثر، ويتصل ببحر آخر أو بالمحيط بواسطة منفذ ضيق أو يتألف كلياً أو أساساً من البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة لدولتين ساحليتين أو أكثر)[٢٠٤].

وينطبق ما ورد في نص المادة (١٢٢) على البحر الأحمر، حيث يتبين أنه بحر شبه مغلق يتألف كلياً من مناطق اقتصادية خالصة للدول المشاطئة له، مما يؤكد على أنه بحر شبه مغلق. ومن الجدير بالذكر أن المنطقة الاقتصادية الخالصة فكرة جديدة أيدتها جميع دول العالم وبخاصة الدول النامية. وهي تمتد لمساحة قدرها مائتا ميل بحري تُقاس من خط الأساس الذي يبدأ منه قياس البحر الإقليمي، وللدولة الساحلية حقوق سيادية على ثروات المياه العلوية والقاع وما تحت القاع واستكشاف وإدارة وحفظ الثروات الحية وغير الحية.

ومن المعروف أنه للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها الموارد البحرية الحية وغير الحية والزيادة الكبيرة في أعداد البشر في العالم اتجهت الدول صوب البحار لتأمين حاجاتها من تلك الموارد، مع تنامي القدرة المالية والفنية على استغلال تلك الثروات، وهذا الأمر دفع كثيراً من الدول إلى مد بحارها الإقليمية إلى مسافات بعيدة نحو أعالي البحار لتنفرد باستغلال الثروات التي تختزنها تلك

البحار، ولقد عارضت كثير من الدول الكبرى والدول غير الشاطئية فكرة إنشاء المنطقة الاقتصادية الخالصة التي نادت بها الدول النامية[٢٠٥].

لقد أوضحت الفقرة الأولى من المادة السادسة والخمسين من قانون البحار ١٩٨٢، حق الدولة الساحلية في اكتشاف واستغلال موارد الثروة الطبيعية الحية وغير الحية، سواء كانت في المياه التي تعلو قاع البحر كالأسماك والحيتان وغيرها، أو في قاع البحر وباطن أرضه. فبالنسبة للموارد الطبيعية الحية فإن للدولة الشاطئية حق استكشاف واستغلال تلك الثروات، من حيوانية ونباتية مباشرة ومن دون استثناء ، أما بالنسبة للموارد الطبيعية غير الحية، فإن للدولة الشاطئية حق استكشاف واستغلال تلك الموارد والثروات غير الحية في المنطقة الاقتصادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الغير.

إن تطبيق نظام المنطقة الاقتصادية الخالصة سيثير كثيراً من المشكلات، وبخاصة في البحار المغلقة وشبه المغلقة، كالبحر الأحمر على حساب تلك المتقابلة أو المتجاورة. لذا يتعين على الدول المطلة على البحر الأحمر أن تقوم بتحديد مناطقها الاقتصادية عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي، كما أشير إليه في المادة (٣٨) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وذلك بهدف التوصل إلى حل منصف لجميع الدول الشاطئية، وهو ما أشارت إليه المادة (١/٧٤) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وفي حالة تعذّر ذلك فإن على الدول أن تلجأ إلى الإجراءات المنصوص عليها في الجزء الخامس عشر من الاتفاقية، المادة (٢/٧٤). وخلال مرحلة التفاوض للتوصل إلى اتفاق، فإن على الدول أن تبذل جهوداً تعاونية للوصول إلى تدابير مؤقتة ذات طابع عملي، كما أن على الدول أن تعمل خلال هذه الفترة على عدم تعريض التوصل إلى اتفاق نهائي للخطر، أو إعاقته، وهذا مضمون ما ورد في المادة (٣/٧٤).

إن البحر الأحمر سوف يصبح بحيرة شبه مغلقة، نظراً لأنه في أوسع عرض له لا يزيد على ٣٠٠ ميل بحري، وحيث إن المنطقة الاقتصادية تتيح لكل دولة مشاطئة ٢٠٠ ميل بحري، فإن البحر الأحمر يصبح بالتالي ووفقاً للمادة (١٣٣) من مشروع اتفاقية جنيف بحراً شبه مغلق، ويخضع لحكم المادة (١٣٤)، والتي تقضي بضرورة التعاون فيما بين الدول الشاطئية لممارسة حقوقها، والقيام بواجباتها البحرية. ووفقاً للقانون الدولي، وذلك نظراً لأن مجموعة المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين المتقابلتين (٤٠٠ ميل بحري) أقل من أوسع عرض للبحر (والذي يساوي «٣٠٠ ميل»).

أما بالنسبة لحق المرور في المضايق التي تربط البحار العالية مع المياه الإقليمية فهو حق اتفاقي (Conventional) ومنصوص عليه في المادة(١٤) من قانون عام ١٩٥٨ والخاص بالبحر الإقليمي[٢٠٦].

أما المركز القانوني لخليج العقبة فهو خليج تاريخي عربي داخلي يخضع للسيادة المشتركة للدول العربية الثلاث: السعودية ومصر والأردن. لأن الدول العربية باشرت السيادة عليه من دون منازعة في مدة تزيد على ألف عام، وهو شبيه بالمركز القانوني لخليج فونسكا.

أما مضيق تيران فهو مضيق وطني يخضع للسيادة المصرية، ومياهه داخلية، وعرضه لا يتجاوز ثلاثة أميال، والممر الصالح للملاحة هو المجاور لساحل سيناء المصري لا يزيد على ميل واحد[٢٠٧].

أما الوضع بالنسبة لباب المندب، والذي يقع في المياه الداخلية والبحر الإقليمي لدولتين ساحليتين، فقد أكدت محكمة العدل الدولية هذا الوضع الخاص في عام ١٩٤٩، عندما استصدرت حكماً في موضوع قناة كورفو، والتي تقع بين ألبانيا واليونان، حيث أكدت المحكمة أن الدولة الساحلية ليس لها الحق في منع

حق المرور البحري للسفن التجارية، أو حتى السفن الحربية في زمن السلم. ولقد اعتبرت المحكمة أن المضيق الدولي، هو الذي يُستخدم في الملاحة الدولية، ويربط بين جزأين من البحار العالية، أو منطقة اقتصادية خالصة. ونص القانون على منح حق المرور العابر لكل السفن عبر هذه المضايق وفوق أجوائها، ولكن بشرط أن يكون المرور سريعاً ومتواصلاً غير ماس أو مهدد لسيادة وأمن الدولة الساحلية، ويُعتبر المرور العابر قاعدة من قواعد العرف الدولي(٢٠٨).

ثالثاً: مجالات وأوجه الصراع بين دول حوض البحر الأحمر

المقدمة

سوف نتناول في هذا الفصل تأثير الصراعات المحلية والإقليمية في أمن البحر الأحمر وبخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي المزمن، هذا إلى جانب الصراعات في القرن الافريقي وبخاصة الصراع الاثيوبي ـ الاريتري. إلى جانب النـــزاع القديم بين الصومال واثيوبيا حول إقليم أوغادين، فضلاً عن النــزاع حول الجزر والموارد البحرية كالنـــزاع اليمني ـ الاريتري حول أرخبيل حنيش.

المبحث الأول: أمن البحر الأحمر في ظل الصراع العربي ـ الإسرائيلي

لقد ألقى الصراع العربي ـ الإسرائيلي بظلاله السلبية على أمن البحر الأحمر منذ احتلال إسرائيل لقرية أم الرشراش الأردنية عام ١٩٤٩، والذي أصبحت بموجبه إسرائيل دولة بحر أحمرية تطل على البحر عبر مينائها إيلات.

وتكمن إشكالية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في أنه من الصراعات المزمنة ذات الطبيعة الشاملة والممتدة، والتي لا يمكن حلها بالحرب أو الدبلوماسية، وذلك بحكم التعقيد والتشابك الناشئ من تعدد الأطراف، الأمر الذي يجعل قضايا الحرب والسلام تتخذ وضعاً ديناميكياً يستمد قوته وضعفه من إدارة الأطراف المشاركة فيه. ويرى البعض الآخر أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي ينطوي أساساً على أهداف متناقضة ومصالح متعارضة وطموحات متصادمة وايديولوجيات ينفي بعضها بعضاً. وتمثل فلسطين الأرض، محور الصراع العربي ـ الإسرائيلي الراهن. وقد بدأ الصراع عندما أصبحت الصهيونية «النـــزوع القومي اليهودي» حركة سياسية ناشطة في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر تضع نصب عينيها هدفها النهائي المتمثل في إنشاء دولة يهودية في فلسطين، مهتدية في هذا كله، بمقولات صهيونية دينية وتاريخية، مفادها: أن اليهود هم «الشعب المختار» يستحقون فلسطين على أساس وعود قطعتها الكتب المقدسة، فضلاً عن علاقات تربطهم بها عبر التاريخ(٢٠٩).

إضافة إلى ذلك، وفي ضوء اعتبارات الفلسفة والممارسة اكتسب الصراع بين العرب والكيان الصهيوني الصفتين الهيكلية والمؤسسية، فباستخدامنا للمنطلقات النظرية التي وضعها أناتول رابوبورت، فإن لهذا الصراع هياكل ومؤسسات خاصة به ذات منطق يعمل على استمراره ومقاومة التوصل إلى

وضع نهاية له. إن طرفي الصراع: العرب من جهة والصهيونية من جهة أخرى ينظران إلى العلاقة بينهما وفق مفهوم نحن ضد الآخرين « Us Against Them»، وبالتالي فإن المستوى الكلي لتحليل آلية ومنطق الصراع يشير إلى أن بقاء أحد الطرفين يتطلب إلغاء الطرف الآخر، الأمر الذي يفترض العمل على خلق التماسك الداخلي والمحافظة عليه في كلا الفريقين المتصارعين من أجل توجيه الطاقات والجهود نحو تأجيج مشاعر العداء وممارسات العدوان على الفريق الآخر. بعبارة أخرى يصبح الصراع في هذه الحالة صراعاً بين مجتمعات، وليس مجرّد صراع بين حكومات أو مؤسسات سياسية رسمية.

ويمثل النـــزاع العربي ـــ الإسرائيلي مثالاً فريداً (Protracted Social Conflict)، وهو نزاع متعدد الأبعاد، حيث تتمازج المسائل الاجتماعية، والسياسية، والاثنية والاستراتيجية. فالعرب يرون أن المطالب والهواجس الأمنية الإسرائيلية ليست حقيقية، وإنما هي مجرد قناع لسياسة إسرائيل التوسعية، وذلك لتنفيذ مخطط امبريالي عريض للسيطرة على المنطقة. أما الإسرائيليون فلا يعترفون بحاجة العرب إلى الأمن، بل يعتقدون أنهم هم المحتاجون إلى الأمن وليس العكس. ويعتقدون أن العرب يريدون القضاء على إسرائيل[٢١٠].

هذه المفاهيم غير المتجانسة قد أدت إلى استشراء العنف، حيث حاول كل طرف إدارة الصراع لمصلحته ومنع الطرف الآخر من تحقيق أي منفعة، ولقد سعى كلا الطرفين إلى ضمان العون الدولي لمطالبه، وأعطى هذا الوضع الدول العظمى الفرصة لعقد صفقاتهم الاستراتيجية على حساب سكان الشرق الأوسط، وبالتالي تم تدويل النـــزاع[٢١١].

ولكن على الرغم مما كُتب وقيل عن الصراع العربي ـــ الإسرائيلي بعامة، فإن البحر الأحمر لم يمثل دراسة مستفيضة بوصفه يمثل بعداً مهماً يأتي

في المستوى الثاني من الصراع الأشمل، ولذلك لم يحظَ بالأهمية التي يستحقها في المؤلفات التحليلية التي عالجت الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث لم يخضع البحر الأحمر لمعالجة كافية بوصفه مصدراً محتملاً للصراع بين الأقطار العربية وإسرائيل، والطرفان يطلان عليه ويشكّلان ساحله.

لقد كان الصراع العربي ـ الصهيوني قبل عام ١٩٤٨ يدور حول السيطرة على أرض فلسطين، وبعد إقامة دولة إسرائيل في ذلك العام، شمل الصراع قضايا متعددة، منها بشكل خاص البحر الأحمر. ولأن هذه القضايا في حد ذاتها قضايا هيكلية، فإنها ستظل مصدراً رئيسياً لتوسع نطاق الصراع العربي ـ الإسرائيلي وامتداده، هذا ما لم تطرأ تغيرات تؤثر في السلوك العربي - الإسرائيلي العام.

والصراع العربي ـ الإسرائيلي يتسع كي يشمل قضايا توسع في إطاره، وتضفي عليه مزيداً من التعقيد. ويمثّل البحر الأحمر واحداً من مجالات هذه القضايا التي يشملها نطاق الصراع العربي ـ الإسرائيلي التقليدي الذي يتسع بالتدريج. ولقد لعب البحر الأحمر دوراً مهماً في الحروب العربية ـ الإسرائيلية في أعوام ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، مع أنه لا يزال يمثل مصدراً محتملاً للصراع المسلح بين بلدان البحر الأحمر العربية وإسرائيل(٢١٢).

ويستمد هذا الصراع عناصره في الجانب الإسرائيلي، من الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، والتي تركز على البحر الأحمر، وذلك لخلق الذرائع التي تبرر وجودها العسكري المكثف في البحر الأحمر، وترى إسرائيل في البحر الأحمر طريقاً يؤثر في موازين القوى في أي معركة عربية ـ إسرائيلية، ويخدم من يجيد الاستفادة منه، فالتحكم العربي في بوابته الجنوبية في باب المندب كما حدث في أكتوبر ١٩٧٣ يضعف الاقتصاد الإسرائيلي، حيث السلع الإسرائيلية

تتجه عبره إلى آسيا وافريقيا. والوجود الإسرائيلي فيه إنما يعني إضعاف العرب، حيث يظل هذا الممر حاجزاً بين عرب آسيا وعرب افريقيا. وبذلك فإن أي وجود عسكري عربي في البحر الأحمر، هو في نظر إسرائيل، تهديد مباشر ليس لأمنها القومي وحسب، بل لوجودها في خريطة العالم. أما القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد وضعت استراتيجيتها لتحقيق مصالحها التي تتوافق من حيث المحتوى والمرامي مع مصالح إسرائيل، فهي بذلك ترجح كفة الميزان السياسي والعسكري في المنطقة لمصلحتها(٢١٣).

أما القوى الإقليمية، وبخاصة الكتلة الافريقية، فهي بمثابة عامل ترجيحي آخر، لكنه متأرجح تبعاً لتقديرات المواقف وتطورات مسار الموقف الصراعي العام. وكان نتاج هذه الاستراتيجيات المتنافسة، والسياسات المتضاربة بين مختلف قوى الصراع الإقليمية والدولية، أن زادت حدة التوترات، وتصاعدت فرص المواجهة الساخنة، الأمر الذي عرّض الأمن الوطني للأقطار المشاطئة والأمن البيئي والبحري للبحر الأحمر للخطر. كما أن البحر الأحمر بحكم الترابط الجيوبوليتيكي القائم يتأثر ويؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتطورات في مناطق الخليج العربي والقرن الافريقي والبحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط بشكل.

وتسلسل الأحداث على ساحة البحر الأحمر بين العرب وإسرائيل يكشف القناع عن دور البحر الأحمر في صراع العرب وإسرائيل عليه. ففي ٢٤ فبراير ١٩٤٩خرقت إسرائيل الهدنة الموقّعة بينها وبين مصر، بأن تقدمت نحو خليج العقبة، واحتلت بشكل غير مشروع مزيداً من الأراضي العربية في النقب والجليل والميناء الغربي الأردني المسمى بأم الرشراش، وأطلقت إسرائيل على هذا الميناء اسم إيلات في ٢٥ يونيو ١٩٤٩. وإيلات تحتوي على قاعدة بحرية

تهدد عن طريقها إسرائيل الموانئ العربية في السعودية والأردن ومصر متى ما رأت ذلك في مصلحتها.

وهنا يلاحظ أن الفقرة الرابعة من المادة (١٦) للاتفاقية الدولية بشأن البحر الإقليمي والمنطقة المجاورة لسنة ١٩٥٨ قد صيغت خصيصاً لمصلحة إسرائيل. إذ تنص على الآتي: «يجب ألاّ يكون هناك اتفاق للمرور البحري للسفن الأجنبية في الممرات التي تُستعمل من أجل الملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار وجزء آخر من أعالي البحر أو البحر الإقليمي».

وتكمن خطورة إسرائيل على الأمن العربي بشكل عام وفي البحر الأحمر بشكل خاص، في تطور قدراتها العسكرية كماً ونوعاً. فالقوة العسكرية لإسرائيل أثبتت كونها العمود الفقري لوجودها منذ نشأتها. وإسرائيل تملك اليوم القوة النووية – الاستراتيجية، حيث يجعلها هذا السلاح القوة الوحيدة في المنطقة التي تهدد وتروّع. وثبت ذلك فعلياً عن طريق حملتها القوية الوقائية التي دمرت من خلالها المفاعل النووي العراقي ١٩٨١.

تأثرت الملاحة الإسرائيلية عبر خليج العقبة ومضايق تيران بالصراع العربي – الإسرائيلي في إطاره الشامل. وقد فرض العرب في الماضي قيوداً على السفن الإسرائيلية، وأغلقوا المضايق في وجه الملاحة الإسرائيلية، ويقول العرب إن خليج العقبة ومضايق تيران تشكل بحراً داخلياً تشترك فيه كل من مصر والأردن والسعودية، وإنه لا يشكل مياهاً دولية. أما موقع إسرائيل على الخط الساحلي لخليج العقبة فلم يتحقق إلا عن طريق القوة[٢١٤].

وعلى الرغم من أن معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية في عام ١٩٧٩ قد أعادت لإسرائيل حرية الملاحة في منطقة خليج العقبة وقناة السويس،

فإن البحر الأحمر يظل قضية بغير حل، إذ يرتبط إلى حد كبير بالإطار الشامل للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

المبحث الثاني: الصراع في القرن الافريقي وأثره في أمن البحر الأحمر

إن الصراع في القرن الافريقي يُـعتبر من أهم الصراعات في حوض البحر الأحمر، حيث يتحكم القرن الافريقي في طرق الملاحة العالمية شمالاً عبر المتوسط وجنوباً وشرقاً عبر المحيط الهندي وخليج عدن، كما أنه يُـعتبر مدخلاً ونقطة وثوب على وسط وجنوب القارة من جهة الشرق، بالإضافة إلى ما يشكّله كحلقة هامة من حلقات الأحزمة الاستراتيجية التي تحاول أن تفرضها الدول الكبرى، ويدور الصراع في القرن الافريقي حول مطالب إقليمية، تتعلق بالحدود والاختلاف بين الاثنيات المختلفة حول السلطة، إضافة إلى الخصومات التاريخية والمرارات الوطنية والمشاكل الاقتصادية والتدخلات والمؤثرات الأجنبية، والتي تشكل العناصر الخطيرة التي تذكي نار الصراعات الدولية[٢١٥].

إن منطقة القرن الافريقي تُـعد إحدى المناطق الاستراتيجية البالغة الأهمية في العالم المعاصر، فهي تضم مساحة كبيرة تمتد من النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لافريقيا المطل على خليج عدن والمحيط الهندي، إلى المداخل الجنوبية للبحرالأحمر. حيث تشرف على الجزء الصالح للملاحة في مضيق باب المندب، وتقع أيضاً بالقرب من مضيق قناة موزمبيق. وإن كانت المنطقة تضم فقط على الصعيد الجغرافي كلاً من الصومال واثيوبيا واريتريا وجيبوتي وربما كينيا ورواندا وبروندي، فإن تأثيرها الجيوبوليتيكي يتجاوز ذلك بكثير، ويشمل دولاً وقوى أخرى تدخل في عمق المنطقتين العربية والافريقية. وتمثل المنطقة ملتقى رئيسياً للحضارتين العربية والافريقية، ومنفذاً لنشر الإسلام في افريقيا والبوابة الشرقية للهجرات العربية وانطلاقة االفكر الإسلامي[٢١٦]. وتستمد منطقة القرن الافريقي قدراً مهماً من قيمتها الاستراتيجية من ارتباطها

الوثيق بالبحر الأحمر، والذي لا يزال واحداً من أهم طرق المواصلات البحرية في العالم. ويزيد من هذه الأهمية الاستراتيجية، أن البحر الأحمر والقرن الافريقي يشكلان معاً، حلقة محورية للتحكم في حركة المواصلات النفطية وحركة المرور البحري العسكري ما بين المتوسط والبحر الأسود والمحيط الأطلسي وبين المحيط الهندي والمحيط الهادئ، لذا فإن السيطرة على الدول الواقعة بينهما أصبحت ضرورية بالنسبة للدول الكبرى. وأهميته أيضاً تنبع من تحكمه في منابع النيل في اثيوبيا، وما لذلك من أهمية حيوية لكل من السودان ومصر. هذا ويشكل القرن الافريقي أهمية استراتيجية للأمن القومي العربي ليس فقط لتأثيره الدائم والمستمر في العلاقات الدولية، وإنما أيضاً لتأثر المصالح العربية اقتصادياً وأمنياً تأثراً مباشراً بالمتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة.

وارتبطت حركة التطور في التفاعلات الإقليمية في منطقة القرن الافريقي خلال العقود الثلاثة الماضية بالتطورات الحادثة في قمة النظام الدولي، حيث أخضعت المنطقة لدرجة عالية من الاستقطاب من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في فترة الحرب الباردة، إلا أن خريطة التحالفات في المنطقة لم تكن جامدة أو ثابتة، وإنما اتسمت بقدر كبير من السيولة والبذل. فقد أدت الأهمية الاستراتيجية للقرن الإفريقي إلى احتدام التنافس الدولي عليه طيلة الحقبة المذكورة، إذ صارت المنطقة موضوعاً للصراع الدولي بين الشرق والغرب منذ الستينيات.

تتسم صراعات القرن الإفريقي بطبيعة بالغة التعقيد، نابعة من تعدد أبعاد ومستويات الصراع في المنطقة، وهو ما يبدو واضحاً في أن الخلافات الحدودية بين دول المنطقة تختزل في داخلها صراعات ضارية بين قوميات متنافرة في اثيوبيا والصومال وكينيا، كما تتداخل أيضاً في هذا الصراع أبعاد حضارية

ودينية وعرقية واقتصادية. أما التعدد في مستويات الصراع فيبدو واضحاً في أن المنطقة شهدت أشكالاً شتى من الصراعات تراوحت بين الحروب النظامية واسعة النطاق وحروب الاستقلال والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية. ومع ذلك يمكن إرجاع معظم صراعات القرن الإفريقي إلى مصدرين رئيسيين، هما الموروثات الاستعمارية وأزمات الاندماج الوطني في منطقة القرن الإفريقي.

وإجمالاً تتسم البيئة الاستراتيجية في منطقة القرن الإفريقي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بنشوء حالة من «الفراغ الاستراتيجي» بفعل عزوف القوى الكبرى عن التورط في صراعات المنطقة، لا سيما في الصومال، وأيضاً بفعل هشاشة وضعف القدرات العسكرية المتاحة لدول المنطقة، علاوة على استفحال الصراعات الداخلية في كل منها على حدة. ومن ثم فإن التطورات الأكثر حداثة التي شهدتها المنطقة تدفع إلى الاعتقاد بأن مسار الصراعات الدائرة فيها بات محكوماً في الفترة الراهنة بالتطور في الميكانيزمات الداخلية لهذه الصراعات وبالتوازنات القائمة فيما بين الأطراف المتصارعة داخلها. كما أنها تبدو متوقفة إلى حد ما على إمكانية قيام المنظمات أو القوى الإقليمية المؤثرة بدور نشط في تسوية الصراعات القائمة.

لقد شهدت منطقة القرن الافريقي مع بداية التسعينيات تطورات متلاحقة، خصوصاً في الجانب السياسي، ففي اثيوبيا سقط نظام الحكم العسكري بقيادة مانغستو هايلي مريام، مما أفرز تغييرات سياسية كبرى، وأدى إلى تحول اثيوبيا من الاشتراكية للوقوع في أحضان الغرب، وإلى انفصال إقليم اريتريا، والذي بموجبه أصبح هذا الإقليم دولة مستقلة تسيطر على مداخل البحر الأحمر الجنوبية، كما شهد أيضاً سقوط النظام المركزي للرئيس الصومالي محمد سياد بري، مما كان له بالغ الأثر في عدم استقرار المنطقة.

ولذا لا يمكن النظر إلى الأحداث والتطورات الأخيرة التي تجري في القرن الافريقي بمعزل عن مجريات الأمور في الوطن العربي ذي العلاقات الثقافية والتاريخية والسياسية والفكرية بعيدة العمق والتأثير في التكوين النفسي والسياسي والثقافي لإنسان القارة الافريقية.

وتزايدت أهمية القرن الافريقي بتزايد البحث عن أمن البحر الأحمر وتعاون الدول المطلة عليه، آخذين في الاعتبار إغلاق باب المندب إبان حرب أكتوبر العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٣ وتأثير ذلك في نظرية الحدود الآمنة لإسرائيل.

المطلب الأول : الصراع الصومالي ـ الاثيوبي حول إقليم أوغادين

يمثل النـزاع الراهن بين الصومال واثيوبيا حول إقليم أوغادين «وهو إقليم شبه صحراوي مهم بالنسبة للرعاة الصوماليين، ويشكل خمس مساحة اثيوبيا تقريباً» أحد أبعاد صراع عرقي وثقافي أوسع بين الصوماليين والاثيوبيين. ويرجع الصراع حول الأرض بين الصوماليين والاثيوبيين إلى القرن الخامس عشر عندما استخدمت اثيوبيا أسلحة أمدتها بها البرتغال لغزو أوغادين. ومنذ القرن التاسع عشر حتى استقلال الصومال في ١ يوليو ١٩٦٠ كانت كل الأراضي الصومالية تحت احتلال اثيوبيا والدول الاستعمارية الأوروبية وفي غضون الفترة ما بين ١٨١٦– ١٨١٧ عمل امبراطور اثيوبيا منيليك (Manlike) على مضاعفة مساحة اثيوبيا، مستخدماً في ذلك الأسلحة الفرنسية والإيطالية، كما شارك منيليك مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في جهودهما ١٨١٦ – ١٨٩٧ الرامية إلى تقسيم القرن الافريقي، بأن تأخذ بريطانيا وفرنسا وإيطاليا السواحل الصومالية، وتستولي اثيوبيا على أراضي الداخل بما فيها أوغادين. وبصفته

مسيحياً، فقد سمح لمنيليك بأن يحصل على أسلحة حديثة من أوروبا لاستخدامها في غزواته لأراضي الصومال(٢١٧).

وعندما تم التوصل إلى اتفاقات لتقسيم الصومال، لم تأخذ اثيوبيا والقوى الامبريالية في اعتبارها رغبات الشعب الصومالي. لذلك قام الامبراطور هيلاسيلاسي ١٩٢١ - ١٩٧٤ بضم المزيد من الأراضي الصومالية في عام ١٩٥٠ على أن أوغادين أُخذت من يد اثيوبيا لتوضع تحت إدارة إيطاليا من عام ١٩٣٥ إلى فترة الحرب العالمية الثانية. ومنذ نشوب تلك الحرب حتى عام ١٩٥٤ حينما أعيدت أوغادين ثانية إلى اثيوبيا بقيت المنطقة، وللمرة الأولى منذ القرن التاسع عشر متحدة مع الصومال تحت إدارة عسكرية بريطانية. ولكن بعد استقلال الصومال أصبحت مشكلة الحدود الصومالية - الاثيوبية مرتبطة بالمسألة الأوسع، ألا وهي القومية الصومالية في القرن الافريقي، وبالهدف المنشود الذي يتمثل بوضع الصوماليين جميعاً في ظل حكومة واحدة. وفي هذا الإطار فإن الصومال يطالب بشمال شرقي كينيا وبجيبوتي وأوغادين بوصفها أجزاء لا تتجزأ من الصومال الكبير.

ومع حصول الصومال على الاستقلال، نشب التوتر والعنف في أوغادين. ومنذ ذلك الحين ساندت الصومال ثوار أوغادين في جهودهم للانفصال عن الامبراطورية الاثيوبية. وفي عامي ١٩٦١ و١٩٦٤ خاضت الصومال واثيوبيا مصادمات على الحدود، وفي هذا تقول دعوى الصوماليين إن الخط الحدودي الفاصل بين أوغادين والصومال، لحظة حصول الصومال على الاستقلال، كان خطاً تعسفياً، يقوم على أساس الاتفاقية الايطالية - الاثيوبية المؤقتة لعام ١٩٠٨، والتي لم يكن الصومال طرفاً فيها(٢١٨).

وفي ما يتعلق بادعاءات الصومال في أوغادين، يرى الاثيوبيون بأن نظام مقديشو ليس وارثاً لأي امبراطورية تاريخية، فلم يكن هناك صومال قط قبل عام ١٩٦٠. وكانت القبائل الصومالية المتصارعة والمتناحرة بعضها ضد بعض تجد دائماً من أسباب الخلاف أكثر مما تجد من أسباب الوحدة[٢١٩].

ويرى الاثيوبيون في معرض مواجهتهم لنـزعة الصومال نحو الوحدة، أن مفهوم الصومال الكبير ما هو إلا نوع من الغزو الفكري الذي لا يقف على أرضية الواقع، بل يتعارض مع الاتفاق الذي ارتضته دول القارة الافريقية بضرورة الحفاظ على الحدود الاستعمارية القديمة خشية أن تأتي الفوضى في أعقاب المحاولات التي قد تبذل لتعديلها.

المطلب الثاني : الصراع الاثيوبي ـ الاريتري حول الحدود

ما زال عدم الاستقرار يمثل السمة المميزة لإقليم القرن الافريقي منذ أكثر من ربع قرن عندما عرفت الحرب الباردة طريقها إليه، وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، فإن الصراع في القرن الافريقي لم يتوقف، بل ازداد، الأمر الذي يؤكد الطبيعة الأصيلة له، وأنه لم يكن مجرد امتداد لصراعات الحرب الباردة وانعكاساتها.

وتعود أسباب الأزمة بين اثيوبيا واريتريا إلى جملة من العوامل الداخلية والخارجية، وإلى الأسباب الاقتصادية والخلافات حول ترسيم الحدود. ومن المعروف أن العلاقات الاثيوبية ـ الاريترية قد مرت بالعديد من المراحل والمحطات المتباينة والمتناقضة في مسيرتها عبر التاريخ. لقد كانت علاقة ملوك الحبشة القديمة بسكان الهضبة الاريترية علاقة القوي بالضعيف، وكان ملوك الحبشة يشنون الغزوات على الشعوب التي يمرون بها في طريقهم إلى سواحل

البحر الأحمر لتأمين تجارتهم من ناحية وفرض الجباية من ناحية أخرى. ولم ينطبق هذا التوسع وتلك الغزوات على اريتريا وحدها بحدودها الحالية، ولكنه كان يشمل جزءاً من السودان وبلاد النوبة والصومال، وتعدى البحر الأحمر إلى اليمن، حيث حكم الاثيوبيون اليمن في عهد أبرهة الأشرم. ولقد حاولت اثيوبيا مرات عديدة الوصول إلى الساحل الاريتري عن طريق الدول الاستعمارية، وبخاصة بريطانيا وفرنسا، إلا أنها لم توفق.

أما من الناحية السياسية، فإن هناك اختلافاً في البيئة الفكرية والسياسية بين اثيوبيا واريتريا، مما أدى إلى تباين في الرؤى والأهداف، حيث ساد الاعتقاد داخل اثيوبيا، وبخاصة وسط قومية الأمهرا التي آلمها تراجع الأهمية الاستراتيجية لاثيوبيا وتقلص دورها الإقليمي بعد أن فقدت منافذها البحرية، وأصبحت اريتريا الدولة الوليدة تتحكم في تجارتها وصادراتها ووارداتها[٢٢٠]. بل وأصبحت اريتريا تتحكم في مسار الحكومة الاثيوبية، وتهدد المصالح الاستراتيجية لاثيوبيا. ونتيجة لذلك قام الرئيس زيناوي بتقديم بعض التنازلات حسب المادة (٦) من الدستور للقوميات الأخرى مثل الأمهرا والأرومو، وهما من أكبر المجموعات الاثيوبية. وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة شكوك الرئيس أفورقي نحو زيناوي، فقد كان ينظر إلى الأرومو والأمهرا باعتبارهم أكثر الفئات الاثيوبية عداءً للاريتريين.

ومن الناحية الاقتصادية، ترى اثيوبيا أن الاستقلال الذي حصلت عليه اريتريا يتوجب أن يبقى مربوطاً بها، عبر شكل من أشكال الكونفيدرالية، بحيث تبقى اريتريا امتداداً حيوياً لها. وفي حين حرصت اريتريا على تأكيد استقلالها تدريجياً، حيث قررت اريتريا إصدار عملتها الوطنية «النقفة»، وافترضت قبول اثيوبيا تبادل عملة البر الاثيوبي في مقابل عملتها الجديدة، إلا أن اثيوبيا رفضت

ذلك، مما شكّل عقبة أمام خطة اريتريا في إقامة سوق إقليمية للمنتجات باعتبارها مصدراً إقليمياً للمواد الخام الأولية. ولقد تطورت الأحداث آنذاك، حيث رفضت اثيوبيا استعمال التجار الاريتريين لأرصدتهم من العملة الاثيوبية. وقامت اثيوبيا بالتوقف عن استخدام منتجات مصفاة ميناء عصب في ارتيريا، بل ذهبت أبعد من ذلك، حيث أصرت على أن تتم التحويلات بين البلدين بالدولار الأمريكي(٢٢١).

لقد ساعدت هذه العوامل على انفجار الأوضاع بين البلدين في شكل نزاع مسلح على مساحة حدودية غير ذات أهمية اقتصادية أو استراتيجية كبيرة. ويرجع الخلاف بين الدولتين على حسم قضية الحدود إلى اعتماد كل منهما على خرائط مختلفة تعود جميعها إلى الحقب الاستعمارية. فبينما تستند اثيوبيا إلى خرائط مرسومة على أساس اتفاقية عام ١٩٠٢ بـــين إيطاليا والحبشة فإن اريتريا تعتمد على خرائط إيطالية ترجع إلى عام ١٩٣٤، وهي الخرائط نفسها التي تدّعي اثيوبيا أنها تمثل اتفاقاً من طرف واحد، وأن هذا الاتفاق لم يأخذ أي شرعية دولية. ولقد تصاعد الموقف العدائي بين البلدين كنتيجة حتمية لما سبق، وكانت الحدود هي المبرر انطلاقاً من أنها غير مرسومة بالكامل. فاريتريا ترى احترام الحدود الاستعمارية بين البلدين التي رُسمت طبقاً لمعاهدات ١٩٠٠-١٩٠٢- ١٩٠٨، وهي حدود اريتريا المعترف بها منذ ذلك التاريخ. أما اثيوبيا فترفض هذه المعاهدات، معلنة التزامها بمعاهدة ١٨٧٩. ومن هنا يبرز التباين في المرجعية القانونية لهذا الإشكال الحدودي الذي أدى إلى اندلاع الحرب بين البلدين، ولكن بعد الوساطة الأمريكية توقف القتال بين الدولتين. لكن القتال تجدد أكثر من مرة في فبراير ١٩٩٩، ثم توقف وعاد إلى الاندلاع مرة أخرى، وهذا الأمر يؤكد أن رواسب الماضي بين البلدين ليس من السهل تجاوزها، ولاسيما

في ضوء تطلع القيادة الاريترية إلى القيام بدور إقليمي نشط في القرن الافريقي، وذلك بفضل إطلالها على البحر الأحمر وملكيتها لمجموعة من الجزر، معظمها غير مسكون. وهي ذات موقع استراتيجي متميز في الممر الملاحي جنوبي البحر الأحمر والقرن الافريقي.

لقد أصاب اندلاع الحرب بين اثيوبيا واريتريا الأطراف الإقليمية والدولية بالدهشة وخيبة الأمل. أما الدهشة فقد كان مصدرها أن الرئيس الاريتري أسياس أفورقي والرئيس الاثيوبي ملس زيناوي، هما من رفقاء السلاح السابقين في الكفاح ضد نظام مانغستو، كما أن كليهما قد جاء إلى الحكم في بلده بطموحات كبيرة في التنمية والتقدم، فإذا بهما ينحدران نحو حرب دامية بسبب نزاع على مساحة حدودية غير ذات أهمية اقتصادية أو استراتيجية كبيرة. وعلى الرغم من التوصل إلى اتفاق بين اثيوبيا واريتريا فإن حاجة اثيوبيا إلى منفذ بحري تطل به على العالم سوف تكون مصدر توتر في منطقة القرن الافريقي على المدى البعيد.

وعلى الرغم من أن توقيع اتفاق السلام في العاصمة الجزائرية بين اثيوبيا واريتريا في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠ قد أنهى حربهما الضارية التي استمرت بين مايو ١٩٩٨ ويونيو ٢٠٠٠ فإن هناك العديد من الخلافات التي شابت تنفيذ هذا الاتفاق خلال ٢٠٠١، بالإضافة إلى استمرار المخاوف والشكوك بين الجانبين، وبخاصة ما يتعلق بالانسحاب من المنطقة العازلة. ولم تتم تسوية هذه المشكلة إلا في شهر مارس ٢٠٠١ عندما قامت قوات الأمم المتحدة بجولات استطلاعية مكثفة في تلك المنطقة لمعرفة مواقع تمركز القوات الاثيوبية والاريترية على وجه الدقة.

وفي الوقت نفسه، فإن مسألة حصول اثيوبيا على منفذ بحري ظلت مسألة محورية في الساحة السياسية الاثيوبية قد تؤدي إلى نشوب جولة جديدة من المواجهة العسكرية بين البلدين، حيث تبنت بعض أحزاب المعارضة الاثيوبية موقفاً متشدداً يقوم على المطالبة بالحصول على ميناء عصب، باعتبار ذلك شرطاً لسلام دائم بين اثيوبيا واريتريا. وذهبت إلى أن أي قرار لا يحمي ما يعتبرونه حقوقاً تاريخية لاثيوبيا في الحصول على منفذ بحري هو قرار غير منصف، ولن يساعد على إقامة سلام دائم وحقيقي في المنطقة. وقد ظلت أحزاب المعارضة تهدد بإثارة هذه المسألة، ولا سيما في ظل ما تعانيه الحكومة الاثيوبية من ضعف متزايد على الساحة الداخلية في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية المتوالية. وما زالت الموروثات النفسية السلبية الناجمة عن الحرب الاثيوبية – الاريترية تلعب دوراً محورياً في حركة التفاعلات بين البلدين، ويتهم مسؤولون اريتريون اثيوبيا باستضافة ودعم بعض المنظمات الاريترية الأصولية وغير الأصولية، والتي كانت ترتبط بتنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن، بالإضافة إلى استمرار تناقضات المصالح الاقتصادية والرواسب النفسية والصراع على ممارسة دور إقليمي مؤثر بين القيادتين الاثيوبية والاريترية، وهو ما يهدد بإمكانية تجدُّد الصراع المسلح بين الدولتين مستقبلاً(٢٢٢).

المطلب الثالث: التداعيات الإقليمية لانهيار الدولة في الصومال

يمكن إرجاع ظهور الصومال كدولة إلى عام ١٩٦٠ عقب عمليات كفاح طويل، حيث توحد الإقليم الشمالي البريطاني مع الإقليم الجنوبي الإيطالي فتكونت جمهورية الصومال بحدودها السياسية المعروفة حالياً.

ولقد انطوت بداية الحكم الوطني في الصومال على الكثير من بذور الفرقة والانقسام الإقليمي التي تم بذرها في الحقبة الاستثمارية، ثم تشعبت جذورها، وتفرعت على يد هذا الحكم نفسه. وتأتي هذه الحقيقة كمقارنة لما يتمتع به الشعب الصومالي من امتلاك عملة نادرة في السوق الافريقية، وهي الشعور بالـــهُوية الوطنية نتيجة للوحدة العرقية والثقافية واللغوية والدينية، والتي تربط بين أبنائه، حيث صارت مشكلة الصومال الأساسية منذ حصوله على الاستقلال هي محاولة ضم كل أبنائه في دولة واحدة، الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب مع جيرانه أضعفت الاقتصاد الصومالي وأضرت بجهود التنمية(٢٢٣).

ونتيجة لعوامل الانقسام والفرقة التي زُرعت في الجسد الصومالي فشلت تجربة الحكم البرلماني المدني في الصومال نتيجة عوامل عدة، منها ضعف الأحزاب السياسية التي وصلت إلى الحكم بعد الاستقلال وعدم تعبيرها عن منهج وايديولوجية واضحة، ومن ثم عجزها عن التعبئة والتحريك الاجتماعي اللازم لقيادة مرحلة ما بعد الاستقلال. هذا بالإضافة إلى وجود خلفية من الميراث الاستعماري تعبر عن نفسها في مظاهر الانقسام الإقليمي والتخلف الاقتصادي والثقافي، حيث كادت الحرب الأهلية أن تستعر، ولكن الجيش الصومالي في ذلك الوقت كان من القوة بحيث أوقف الانهيار، وتمكن من السيطرة على البلاد وتماسكها. وقد قام الجنرال سياد بري بقيادة انقلاب عسكري، وأعلن في أول سياساته أنه جاء لمحاربة الفساد والرشوة والظلم الاجتماعي وعدم احترام القانون أو الدين. ولقد قام النظام عام ١٩٧١ بتحريم القبلية التي اقترنت بالفساد، وتكون أول مجلس وزراء في عهده من كل العشائر. وقد تبنى الحزب الحاكم الشكل الاشتراكي، مما أدى إلى قيام الحزب الاشتراكي الصومالي عام ١٩٧٦، والذي لم يكن في الواقع إلا امتداداً لحكم الفرد. إلاّ أن الحزب تخلى عن نهجه

الاشتراكي في أعقاب حرب الأوغادين بعد ما قام حلفاؤه السوفييت بتأييد اثيوبيا. وتحول الصومال بعد ذلك إلى المعسكر الغربي.

ولقد تضافرت عوامل عديدة في التعجيل بسقوط سياد بري، منها أنه على الرغم من تحريم القبلية على المستوى الرسمي فإن عنصر العشائرية ظل عاملاً قوياً وفعالاً في الحياة الصومالية، حيث استطاع أبناء عشيرة الرئيس سيادي بري أن يفوزوا بأكثر المراكز حساسية في الدولة، الأمر الذي أثار حفيظة بقية العشائر والقبائل الصومالية وولّد لديها شعوراً بالظلم الاجتماعي. وقد أشعل هذا التوجه النـــزعة العشائرية والقبلية، هذا إلى جانب بعض الجوانب الاقتصادية السلبية نتيجة التطبيق غير السليم للاشتراكية العلمية.

ثم ساعدت حرب الأوغادين على الإسراع في تحلل نظام سياد بري. ومنذ سقوط نظامه في يناير ١٩٩١ تحول الصومال إلى مجموعات كبيرة من الفصائل، وتراجع نسبياً الولاء القبلي لحساب الولاء السياسي. وأضفى كل فصيل على نفسه اسماً يقوم أساساً على جمع ولاء قبيلته ثم يتسع ليشمل قبائل أخرى، وذلك من أجل العمل على إقامة تحالفات سياسية وعسكرية أيضاً لا تعكس تبايناً فكرياً أو منهجياً بقدر ما تعكس الصراع حول السلطة.

ويختلف هذا عما كان سائداً قبل سقوط سياد بري، حيث كانت وحدة القبيلة هي دعامة المعارضة للنظام. ولقد أدى تزايد أعداد الفصائل الصومالية إلى تزايد الفوضى والنهب أمام سعي كل فصيل إلى السيطرة على ممتلكات الدولة المنهارة وتوسيع مناطق نفوذه السياسي.

شهد الصومال ظاهرة جديدة على الحياة السياسية الافريقية، وهي سقوط الدولة بمؤسساتها وأبنيتها وتنظيماتها ومن ثم اختفاؤها من الوجود. فقد انسحب الغضب الجماهيري على نظام سياد بري إلى تحدي شرعية الدولة وسلطانها

والردة إلى الأطر التقليدية كأساس للتنظيم الاجتماعي، ولقد أدى تزايد أعداد الفصائل الصومالية إلى تزايد النهب.

المطلب الرابع: تداعيات الحرب الدولية على الإرهاب على الأمن في إقليم البحر الأحمر

على الرغم من توقعات المراقبين بتقلص الأهمية الاستراتيجية للقرن الافريقي بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي "السابق"، إضافة إلى إنشاء خطوط أنابيب لنقل البترول من الخليج عبر المملكة العربية السعودية إلى موانئ التصدير على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أثبتت عدم دقة هذه المقولة، وذلك عندما ألقت الولايات المتحدة بثقلها في منطقة القرن الافريقي والبحر الأحمر بحجة حماية طرق الملاحة الدولية في إطار حملتها الدولية على الإرهاب.

ولا شك في أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد ألقت بظلالها على مناطق مختلفة من العالم، إلاّ أن إقليم الشرق الأوسط الـمُـوسع وأقاليمه الفرعية المتمثلة في الخليج العربي وإقليم البحر الأحمر والقرن الافريقي من أكثر الأقاليم تأثراً بها، حيث أصبحت مؤخراً مركزاً مهماً تنطلق وتُدار منه الحملة الدولية المناهضة للإرهاب، الأمر الذي أثر في طبيعة ونمط التفاعلات والتوازنات في هذه المنطقة الحساسة من العالم. وهذا ما يؤكد أهمية هذه المنطقة بالنسبة للاقتصاد العالمي(٢٢٤).

لقد مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر مرحلة جديدة في تطور العلاقات الدولية في نظر الولايات المتحدة تتطلب حشد وتعبئة المجتمع الدولي ضد ظاهرة الإرهاب في محاولة منها لتجفيف منابعها واستئصال شأفتها. وأخذت

الولايات المتحدة تصنف الدول تبعاً لدرجة تعاونها في القضاء على ظاهرة الإرهاب، الأمر الذي أعطى بعض دول القرن الافريقي الفرصة لإثبات جديتها في محاربته. وانتهزت بعض الدول هذه الفرصة للتقرب من الولايات المتحدة والاستفادة من هذه الظروف لتحقيق مصالحها الخاصة وتصفية حساباتها القديمة مع بعض دول جوارها الإقليمي.

لقد اتسم الوضع السياسي في دول القرن الافريقي عشية أحداث الحادي عشر من سبتمبر بحالة من التداعي في ما يخص السياسات الخارجية فضلاً عن عدم الاستقرار الداخلي لأنظمتها السياسية. وجاء ذلك نتيجة للتردي الاقتصادي والاجتماعي وبطء وتيرة حركة الإصلاح السياسي، هذا إلى جانب الصراعات في صفوف النخب الحاكمة حول السلطة. ولقد أثرت تطورات الأحداث الداخلية في بلدان القرن الافريقي في علاقات دوله وقادت إلى التوتر والنـــزاع فيما بينها، الأمر الذي وصل إلى حد اندلاع الحرب الإثيوبية ــ الاريترية، والتي كانت في حقيقتها انعكاساً وترجمة حقيقية لطموحات النخب الحاكمة في كل من اثيوبيا واريتريا لتحقيق مصالح شخصية وقومية. كما انعكست الحرب الأهلية في السودان على توتر علاقاته مع دول جواره الإقليمي مثل أوغندا واريتريا.

لعل من أهم الآثار المترتبة على الحملة الدولية ضد الإرهاب على دول القرن الافريقي عودة سياسات التحالفات والمحاور التي كانت السمة الغالبة على علاقات دوله أثناء فترة الحرب الباردة وبخاصة بين اليمن والسودان وإثيوبيا، وهي من الدول المنضوية في الحملة الدولية المناهضة للإرهاب في مسعى لتكوين تكتل إقليمي بحر أحمري فسره بعض المراقبين بأنه يُراد به محاصرة وعزل اريتريا، خصوصاً أن سياسات وسلوك اريتريا مع دول الجوار الإقليمي

قد اتسمت بالتوتر والصراع منذ أن نالت استقلالها، الأمر الذي وصل إلى درجة الحرب كما حدث مع اثيوبيا واليمن.

لقد كان الصومال أكثر دول القرن الافريقي تأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، خصوصاً أنه يُعتبر ضحية لسياسات الحرب الباردة. ولقد حاولت الولايات المتحدة الاستفادة من ظروف التفكك التي يمر بها الصومال، وعملت على التنسيق والتعاون مع ما يُسمى بجمهورية أرض الصومال لإنشاء قاعدة لها في بربرة، والتي تتميز بموقعها الاستراتيجي. وسوف يتيح لها ذلك الربط بين المحيط الهندي والبحر الأحمر، مما يمكّن القوات الدولية من مراقبة مياه ما يُعرف بجمهورية بونت لاند الإقليمية شمال شرقي الصومال، والتي تتهمها الولايات المتحدة بالقيام بأنشطة إرهابية وكونها ملاذاً آمنا لعناصر من الاتحاد الإسلامي الصومالي ومن تنظيم القاعدة المتهم بتنفيذ عمليات عدة في شرق افريقيا.

ولقد شجع الاهتمام الأمريكي رئيس إقليم أرض الصومال على التفكير في إعلان إقليمه دولة مستقلة عن الصومال ومحاولة الانضمام إلى الجامعة العربية. ويمكن القول إن الحملة الدولية ضد الإرهاب قد عمقت الانقسامات وسط الصوماليين، وساعدت على إضعاف الحكومة الصومالية الانتقالية، وربما تقود الصومال إلى مزيد من التفكك والتشرذم.

ولعل إسرائيل هي المستفيد الوحيد من الحملة الدولية لمحاربة الإرهاب، حيث ألقت بكل ثقلها في الحرب ضد الإرهاب، وأصبح هناك تمركز إسرائيلي إلى جانب الوجود الأمريكي في أرض الصومال، خصوصاً بعد تفجير الفندق المملوك لإسرائيلي في مومباسا بكينيا، مما يعطي إسرائيل ذريعة للبقاء في البحر الأحمر والقرن الافريقي في إطار الحرب على الإرهاب[٢٢٥].

كما أن تطورات الأحداث في هذه المنطقة الاستراتيجية تشير إلى نية الولايات المتحدة السيطرة والبقاء في منطقة القرن الافريقي والبحر الأحمر لفترة طويلة، وذلك لتحقيق مجموعة من المصالح والمهام التي تمس الأمن القومي الأمريكي، منها المحافظة على أمن الممرات المائية التي تطل على باب المندب من أي هجوم إرهابي محتمل على السفن الناقلة للبترول أو محاولة إغلاق الممر الملاصق عند باب المندب. كما ترمي الولايات المتحدة إلى ملاحقة فلول عناصر القاعدة، والتي تعتقد بأن الصومال يمثل ملاذاً آمناً لهم، وذلك نظراً لظروف التفكك التي يمر بها. كل هذه المعطيات تصب في اتجاه زعزعة الاستقرار والأمن الإقليمي وإلى تفتيت وإضعاف النظام الإقليمي للبحر الأحمر ككل.

المبحث الثالث: أمن البحر الأحمر في ظل النـــزاعات حـول الجزر الاستراتيجية والموارد البحرية: حالة النـزاع اليمني – الاريتري حول جزر حنيش

لقد أثار النـزاع اليمني – الاريتري حول جزر حنيش جملة من القضايا السياسية والاستراتيجية، فهو من جانب أعاد التركيز مرة أخرى على قضية الأمن في البحر الأحمر في ظل مستجِدات عربية وإقليمية ودولية آخذة في التطور، ولم تصل بعد إلى معادلات أو ترتيبات كاملة أو إلى محل الاتفاق العام. ومن جانب آخر أثار الافتراض بأن انتهاء حالة الاستقطاب الدولي التي كانت مصاحبة لفترة الحرب الباردة قد أشعل بدوره القضايا المحلية والنـزاعات المحدودة.

لقد أكد الخبراء أن الذي يريد أن يتنبأ بدوافع وأسباب الصراع بين الدول في المستقبل، يجب عليه أن ينظر إلى البحار، وبصفة خاصة إلى الجزر الصغيرة والمغمورة، والتي بدأت تكتسب أهمية اقتصادية واستراتيجية. ففي عام ١٩٨٢خاضت بريطانيا والأرجنتين حرباً خاطفة حول السيادة حول جزر الفوكلاند. ولقد أثنت الولايات المتحدة تركيا واليونان عن الدخول في مواجهة عسكرية حول جزر متنازع عليها بين الدولتين في بحر إيجة. أما في البحر الأحمر فإن النـزاع حول جزر حنيش بين اليمن واريتريا يمثل ظاهرة عريضة ومتنامية لنـزاعات مشابهة للسيادة حول الجزر في البحار في مختلف أنحاء العالم. ولقد برزت هذه النـزاعات بشكل واضح في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للتطورات التكنولوجية والمتغيرات الاقتصادية، حيث سادت أفكار تؤيد فكرة البحر الحر، وقامت كثير من الدول الساحلية بضم مساحات كبيرة في

المحيطات حتى تستطيع استغلال ثرواتها البحرية. ولقد أصبحت الدول تدّعي السيادة على بعض أجزاء من أراضيها الكائنة في البحار المحيطة بها، والتي تجاهلتها لفترات طويلة(٢٢٦). ويؤكد البروفيسور جيرالد بليك مدير وحدة أبحاث الحدود الدولية بجامعة درم ببريطانيا أن كثيراً من الدول بدأت تنظر إلى الموارد البحرية داخل المياه، حيث تطورت التكنولوجيا، والتي يمكن عن طريقها استغلال هذه الموارد، والتي كانت تجهلها من قبل. إن التطورات التكنولوجية قللت تكلفة الوصول إلى البترول والغاز الطبيعي والمعادن في قاع البحر أو تحت قاعه، لذلك أصبحت الدول الساحلية أكثر جدية في السيطرة على أجزاء كبيرة من البحار والمحيطات. ويرى جيرالد بليك أن النـــزاع حول الجزر ربما يكون أيضاً لأسباب استراتيجية محضة، مثل احتلال إيران لجزر أبي موسى وطنب الصغرى والكبرى الواقعة في مدخل خليج هرمز. ولكن عندما يصمم العالم العربي على استرجاع هذه الجزر إلى حظيرة دولة الإمارات العربية المتحدة فإن إيران سوف تقاوم هذه الرغبة. وهذا ربما يقود إلى التوتر والنـــزاع في المنطقة.

ويؤكد البروفيسور جون فان دايك (John Van Dyke) أستاذ القانون الدولي بجامعة هاواي في هونولولو، أن النـــزاعات ذات الطبيعة الاستراتيجية وتلك المرتبطة بالكرامة الوطنية، تقود إلى التوتر ويصعب التفاوض حولها، عكس النـــزاعات ذات الصبغة الاقتصادية، والتي يمكن التفاوض والوصول إلى حل نهائي لها(٢٢٧).

إن إجازة وتقنين قانون البحار الجديد لعام ١٩٨٢، والذي يسمح للدول الساحلية بالسيادة على المنطقة الاقتصادية الخالصة، والتي تساوي ٢٠٠ ميل بحري، قد مكّن هذه الدول من الوصول إلى موارد الثروة السمكية والترسبات المعدنية والمطالبة أيضاً بالسيادة على الجزر التي تقع في نطاق المنطقة

الاقتصادية الخالصة الخاصة بها. وبما أن الاتفاقية قد نظمت بحار العالم، إلا أنها أعطت الدول أسباباً موضوعية للمطالبة ببعض الجزر المختـلَـف حولها. إن حل مسألة السيادة حول الجزر ليس بالأمر الهين، لأن أي قرار من هذا القبيل سوف يشكل سابقة لكل الحدود المتاخمة في الإقليم[٢٢٨].

لعل أهم أسباب الصراع حول أرخبيل حنيش بين اليمن واريتريا هو الرغبة في السيطرة على الموارد البحرية، وأيضاً لأسباب استراتيجية واقتصادية. لقد بدأت اليمن في تنمية جزر حنيش، وذلك بإنشاء بعض البنيات التحتية ذات العلاقة بصناعة السياحة، الأمر الذي أجّج الصراع. ولقد بدأت اليمن بالفعل منح امتياز لشركة ألمانية بتشييد فندق بتجهيزات لهواة الغطس (Scuba)في الناحية الجنوبية لجزيرة حنيش الكبرى. ومن ناحية أخرى أعطت اليمن صلاحيات واسعة لشركة فرنسية تعمل في السياحة تُسمى الحدود الجديدة Novel Frontiers لاستجلاب محبي رياضة الغطس من أوروبا إلى ميناء الخوخة على الساحل اليمني.

وفي الجانب الآخر وقعت اريتريا مع شركة أمـريكية تُسمى: (Land base and development concepts) عقداً لتشييد منتجع سياحي في جزر دهلك في حدود ٢٠٠ مليون دولار، وكان مقدراً أن يفتتح في مطلع عام ١٩٩٩، إلا أن المشروع تعثر لأسباب فنية[٢٢٩].

ولقد حاول بعض المحللين الربط ين تشييد اليمن لبنيات سياحية في جزر حنيش ومحاولة اريتريا تأسيس بنيات مماثلة في جزر دهلك، الأمر الذي خلق نوعاً من التنافس حول السيطرة على الموارد بين البلدين. لذا يمكن القول إن الصراع حول جزر حنيش الجنوبية للبحر الأحمر هو صراع للسيطرة على الموارد السياحية، كما يتركز أيضاً حول حقوق الصيد في المنطقة الجنوبية للبحر

الأحمر. ومن المعروف أن صناعة الأسماك تدرّ مداخيل جيدة من العملات الصعبة وبخاصة لدول فقيرة، مثل اليمن واريتريا. وطيلة الفترة الماضية سعت اريتريا واليمن بشدة إلى المحافظة على حقوقهما البحرية، حيث قامت الدولتان بضبط مجموعة سفن صيد، وذلك لمحاولة وقف الإعتداء على مواردهما البحرية الموجودة في مياههما الإقليمية، إلا أن الدولتين تعوزهما مع ذلك القدرات البحرية لحماية مياههما الإقليمية من توغل صائدي الأسماك.

وأخيراً فإن البترول أيضاً يمثل عاملاً من عوامل النـــزاع بين اليمن واريتريا، ومن الجدير بالذكر أن البترول والغاز الطبيعي لم يُكتشفا بكميات تجارية في الأقاليم الحدودية لحوض البحر الأحمر. ويُـــعتبر البحر الأحمر واحداً من الأقاليم القليلة غير المكتشفة الباقية في العالم . ويعتقد البعض بوجود نظام بترولي فاعل فيه، إلا أن درجة حرارة قاع البحر العالية، إضافة إلى أعماقه السحيقة تجعل من الصعوبة بمكان استغلال موارده البترولية والمعدنية.

ولقد اندلعت حروب عديدة في الأقاليم المحيطة بالبحر الأحمر إلا أنها لم تتعدّ أراضي الدول التي اشتعلت فيها، ولم تؤثر في حركة الملاحة، مثل الحرب الأهلية في اليمن، وحرب التحرير الاريترية، والحرب الأهلية في الصومال، والنـــزاع الاثيوبي ــ الاريتري حول الحدود المشتركة بينهما، والنـــزاع الاثيوبي ــ الصومالي حول إقليم أوغادين على عكس الصراع اليمني ــ الاريتري حول جزر حنيش الذي كان سوف يؤثر في الملاحة البحرية في البحر الأحمر.

ونظراً إلى ضيق حوض البحر الأحمر، فإننا إذا حاولنا تطبيق اتفاقية قانون البحار الجديد لعام ١٩٨٢، والتي تنص على أن عرض البحر الإقليمي هو ١٢ ميلاً فإن الدولة التي ستكون لها السيادة على الجزر سوف تلعب دوراً هاماً

مؤثراً في السيطرة على الموارد البحرية في المنطقة وتحديد من الذي سوف يستفيد من هذه الموارد. من أجل ذلك سعت أسمرا إلى منع صنعاء من بسط سيادتها عليها، ويمكن القول إن أسمرا قد هولت الأمر وصعّدته من دون مبرر موضوعي، وهذا مرده كما يؤكد الخبراء إلى قلة الحنكة السياسية وروح المغامرة التي تتصف بها الدولة الاريترية الحديثة، وهي تعيش وسط زخم ثوري نتيجة لطول حرب التحرير التي قادتها ضد اثيوبيا. وعلى الصعيد القومي، فإن قضية السيادة على الجزر تصب في مفاهيم السيادة والشرف القومي والسيطرة على الموارد البحرية.

وعلى الصعيد الدولي فقد كشف الصراع حول جزر حنيش كيف تنظر القوى الخارجية إلى النـزاعات المحلية والإقليمية المتعلقة بالقضايا الأمنية. ولقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الوجود العسكري الفرنسي في جيبوتي سوف يساعد على استقرار الأمن الإقليمي في هذه المنطقة الحساسة من العالم[٢٣٠].

ويُجمِع أغلب المحللين العرب على تناول هذه القضية في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث يرى هذا الاتجاه أن إسرائيل ضالعة في المخطط الاريتري لإزاحة اليمن من جزر حنيش، وذلك لأسباب استراتيجية تهيئ لإسرائيل فرص التحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد بدأ الصراع ثنائياً، إلا أنه بدأ يأخذ شكل النـزاع العربي ـ الافريقي في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث بادرت جامعة الدول العربية بالوقوف إلى جانب الحق اليمني في جزر حنيش، في حين رأت منظمة الوحدة الافريقية أن موقف الجامعة غير حكيم ومؤسف. ولقد بُـنيت الدعاوى العربية على ضلوع إسرائيل في الهجوم الاريتري على الجزر، وبخاصة أن العلاقات الاريترية ـ الإسرائيلية قد شهدت تطوراً ملحوظاً

بعد استقلال اريتريا في عام ١٩٩٤. وترى إسرائيل في علاقاتها مع أسمرا ضماناً أكيداً لعلاقاتها الجوية والبحرية مع افريقيا والشرق الأقصى. وعلى الرغم من وجود علاقات أمنية وعسكرية متميزة بين إسرائيل واريتريا، فإن بعض المعارضين لهذه العلاقات يعطونها حجماً أكبر من حجمها. وفي الواقع فقد ولّد تنامي العلاقات الاريترية ـ الإسرائيلية خيبة أمل كبيرة للدول العربية التي ساندت حركة التحرير الاريترية ضد اثيوبيا لفترة استمرت طوال الستينيات والسبعينيات، حتى نالت استقلالها، وقد رأى الخبراء العرب أن احتلال اريتريا لجزر حنيش فيه كثير من الجحود ونكران الجميل، لاسيما وأن اليمن قد ساند اريتريا طيلة فترة حرب التحرير تلك.

أما في الاتجاه الثاني فيلاحظ أصحاب هذا الرأي أنه لم يثبت بالأدلة القاطعة حتى الآن أن هناك تدخلاً إسرائيلياً في النـزاع اليمني ـ الاريتري حول جزر حنيش، وسبق لليمن أن صرح رسمياً بذلك.

لقد اتضح أن حل مسألة السيادة حول الجزر ليس بالأمر الهين، لأن أي قرار من هذا القبيل سوف يشكل سابقة لكل الحدود المتاخمة في الإقليم. لذا نادى الرئيس الاريتري بمعالجة مختلف نزاعات الحدود المعلقة بين دول المنطقة، وخصوصاً الحدود الاريترية ـ السعودية والاريترية ـ الجيبوتية، حيث قال في هذا الصدد: "إن ترسيم الحدود اليمنية يجب أن يشمل أيضاً حدود اريتريا البحرية مع المملكة العربية السعودية".

وقد كشف الصراع اليمني ـ الاريتري حول جزر حنيش أن النـزاعات الإقليمية حول الحدود البحرية والبرية تمثل اليوم أكبر المهددات لأمن القرن الافريقي والبحر الأحمر والخليج العربي. فالحدود غير المرسومة الموروثة من الإدارة الاستعمارية البريطانية ستفضي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في هذه

المنطقة الحساسة من العالم. فالحرب العراقية ــ الإيرانية والغزو العراقي للكويت يمثلان أمثلة بارزة لمثل هذه النــزاعات. هذا إضافة إلى النــزاع اليمني ــ السعودي حول ترسيم الحدود البرية وأيضاً حول جزر فرسان في البحر الأحمر، فضلاً عن النــزاعات حول الجزر والحدود البحرية في الخليج العربي، هذا مع الإشارة إلى تسوية ملف الحدود السعودية ــ اليمنية في إطار ما عُرف باتفاقية جدة بتاريخ يونيو ٢٠٠٠. ونتيجة لفشل الجهود الإقليمية لحل هذه النــزاعات فإن الوقت أصبح مواتياً أكثر من أي وقت مضى لعقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة حول البحر الأحمر والخليج العربي، وذلك من أجل الاتفاق حول ترسيم الحدود واستغلال الثروات المعدنية وتقسيم حقوق ومناطق الصيد. ويمكن لهذا المؤتمر أن يخرج بنتائج طيبة تضع حداً لهذه النــزاعات، مثل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار.

لقد كشف الصراع بين اليمن واريتريا حول جزر حنيش عن حجم التداخل والتشابك في مناطق إقليمية ذات خصوصية وتفاعلات مصالح أبعد من مصالح أطرافها المباشرين. ولعل الافتراض الخاص بأن انتهاء الاستقطاب الدولي مــثّــل بدوره حافزاً قوياً لإثارة النــزاعات المحلية في مناطق مختلفة من العالم تمثل نقطة الوصول بين الدولي العام والإقليمي الخاص.

ومن الواضح أن حالة التشابك هذه راجعة بالأساس إلى موضوع النــزاع ذاته وموقعه الجغرافي والاستراتيجي. فالموضوع يتعلق بادعاءات السيادة على مجموعة من الجزر وترسيم الحدود البحرية بين بلدين جارين في منطقة ضيقة من بحر مغلق. وهذا يمثل بدوره أهمية قصوى للملاحة الدولية التي تمثل حريتها وعدم إعاقتها لمصلحة كل الدول من دون استثناء[٢٣١].

ملخص الفصل الرابع

لقد تناولنا في هذا الفصل أهم الصراعات في إقليم حوض البحر الأحمر وبخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والذي يُعتبر من أهم الصراعات المؤثرة في أمن البحر الأحمر، هذا إلى جانب الصراعات في القرن الافريقي وبخاصة الصراع الاثيوبي ـ الصومالي القديم حول إقليم أوغادين، إضافة إلى النـــزاع الحدودي بين اثيوبيا واريتريا. وقد تناولنا أيضاً الصراع حول الموارد البحرية والسيادة على الجزر، والذي تمثل بالأساس في النـــزاع حول أرخبيل حنيش بين اليمن واريتريا وانعكاسات ذلك على أمن البحر الأحمر.

ويمكن القول إن أنماط العلاقات والتفاعلات بين دول حوض البحر الأحمر قد غلب عليها طابع التفاعلات الصراعية على حساب تلك التعاونية في الفترة الماضية، وفي ضوء وجود العديد من القضايا الخلافية التي لم تصل فيها دول الحوض إلى رؤية مشتركة فإن الصراعات والنزاعات بين دول الإقليم مرشحة للتفاقم والانفجار في المستقبل.

الخاتمة

مستقبل الأمن والتعاون في البحر الأحمر: [متطلبات تعزيز وتفعيل الدور العربي بشكل عام ودور مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة]

إن دراسة مستقبل الأمن والتعاون في البحر الأحمر يجب أن تكون في إطار المستجدات العربية والإقليمية والدولية التي أعقبت حقبة الحرب الباردة، والتي لم تصل بعد إلى معادلات أو ترتيبات كاملة فيما بين الأطراف المختلفة. ويجعل هذا الغموض الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام احتمالات وسيناريوهات عدة يمكن أن تحدث في المستقبل، وبخاصة أن إقليم الشرق الأوسط وأقاليمه الفرعية المتمثلة في الخليج العربي والبحر الأحمر والقرن الافريقي يمر اليوم بمرحلة انتقالية مريرة تتميز بأنماط التفاعلات ذات الصلة بسياسة القوى والاعتبارات الجيوبوليتيكية، إضافة إلى أنماط جديدة للتفاعل بناءً على الاعتبارات والحقائق الجيواقتصادية تحتاج إلى بعض الوقت حتى تنضج وتتبلور في شكلها النهائي. وذلك بالنظر إلى التطورات والمتغيرات في البيئة المحلية للبحر الأحمر والمحددات الإقليمية والدولية المؤثرة فيها.

ويتوقع المراقبون سيناريوهات عدة يمكن حدوثها في إقليم الشرق الأوسط بصفة عامة وفي النظام العربي بشكل خاص. وكما ذكرنا آنفاً، فالبحر الأحمر يمثل نظاماً فرعياً لنظام إقليمي أوسع يضم بين جوانحه النظام العربي والنظام الشرق أوسطي. لذا فإن المتغيرات التي تحدث في هذين النظامين، وهما يمثلان قلب النظام الإقليمي سوف تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في باقي النظم

الفرعية، مثل البحر الأحمر والخليج العربي، هذا بالإضافة إلى ما يحدث علىمستوى قمة النظام الدولي.

السيناريو الأول

أن يتطور النظام الإقليمي العربي ليصل إلى درجة معقولة من التضامن وتغليب المصالح الاستراتيجية العربية العليا على المصالح الذاتية والقطرية الضيقة والنظر إلى الأمن القومي العربي عبر منظور جديد يأخذ في الحسبان المتغيرات في مفهوم الأمن وضرورة السير في اتجاه التنمية السياسية والاقتصادية في الدول العربية وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك المتمثلة في إنشاء منظمة التجارة العربية الحرة والسوق العربية المشتركة وإنفاذ كل الاتفاقيات الداعمة للعمل العربي المشترك.

السيناريو الثاني

أن يصبح النظام الشرق أوسطي حقيقة ماثلة، وذلك في حالة حدوث تطورات إيجابية في الصراع العربي ــ الإسرائيلي واستكمال المفاوضات الإسرائيلية ــ الفلسطينية والوصول إلى اتفاق سلام عادل ودائم بين الدول العربية وإسرائيل بضمانات أمريكية.

السيناريو الثالث

أن تدرك دول البحر الأحمر عربية وغير عربية أهمية وجود تنظيم إقليمي لتنسيق مصالحها، وبخاصة في ظل اتجاه الدول إلى التكتل في شكل مجموعات إقليمية لمواجهة التحديات المعاصرة التي تواجه العالم، مثل تلوث البيئة ومحاربة الإرهاب وعولمة الاقتصاد. وقد يساعد على قيام مثل هذا التنظيم

وجود تكتلات ونظم إقليمية مجاورة مثل تجمع دول البحر الأبيض المتوسط ودول المحيط الهندي، لها مصلحة في قيام التنظيم الإقليمي للبحر الأحمر.

السيناريو الرابع

أن تقوم الدول العربية البحر أحمرية بتأسيس تنظيم للبحر الأحمر يضم الدول العربية المطلة عليه في المقام الأول على أن يتم دخول الدول غير العربية فيه عندما تسمح الظروف بذلك، ولكن مثل هذا الاتجاه يحتاج إلى مبادرة من الدول القائدة في إقليم البحر الأحمر وإلى ظروف إقليمية ودولية مواتية.

السيناريو الخامس

أن تقوم الولايات المتحدة في ظل سيطرتها على الشؤون الدولية وبفعل اهتمامها بالتدخل لحل النـزاعات في المناطق التي تمثل أهمية للمصالح الأمريكية وللأمن القومي الأمريكي بفرض نظام خاص بالبحر الأحمر تكون إسرائيل اللاعب الأساسي فيه.

السيناريو السادس

أن يظل البحر الأحمر على حالة التشتت والانقسام التي يعانيها وأن تتجه دوله إلى الانخراط في نظم إقليمية مجاورة أكثر رسوخاً.

وخلاصة القول انه على الرغم من أن معظم البلدان المطلة على بحار مغلقة وشبه مغلقة قد تمكنت من تأسيس شكل من أشكال التنظيم الإقليمي لحفظ الأمن وتعزيز التعاون فيما بينها في مختلف المجالات فإن إقليم البحر الأحمر على الرغم من تمتعه بخصائص جيوبوليتيكية واستراتيجية بالغة الأهمية ظل من النظم الإقليمية القليلة في العالم التي لم تستطع حتى الآن بلورة هُويتها

وشخصيتها الإقليمية المتميزة. ويعزى ذلك تارة إلى تناقض وتباين مصالح الأطراف الفاعلة في النظام الإقليمي للبحر الأحمر وتارة أخرى إلى تضارب إنشاء مثل هذه الآليات مع مصالح الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي وبخاصة في حقبة الحرب الباردة.

ولقد اختلفت الآراء والتوجهات حول إمكانية قيام هذا النظام، فعلى الرغم من أن إقليم البحر الأحمر يمثل إقليماً بالمفهوم الجغرافي، ويتشابه في بعض السمات العرقية واللغوية والثقافية فإن التكوين الاجتماعي والمعطيات السياسية والايديولوجية فيه قد أبطأت ديناميات بروز مثل هذا التنظيم.

ولقد ساعدت عوامل أخرى على عدم بلورة نظام إقليمي للبحر الأحمر مثل تعدد هُويات دول البحر الأحمر، هذا إلى جانب تعدد الانتماءات وعدم التجانس المطلق في المكونات الثقافية والعرقية لدول البحر الأحمر. إضافة إلى التفاوت في القدرات الاقتصادية بين دوله، كما أن اختلاف المصالح والرؤى والمدركات من جانب النخب الحاكمة، حول وضع الأولويات وتحديد التحديات التي تواجه الإقليم قد ترك المجال مفتوحاً للتفسيرات المتناقضة والمتباينة لمصادر تهديد أمن البحر الأحمر، لكل دولة بحسب خصوصيتها ووضعها في التنظيم ووفقاً لمصالحها القومية.

وأعطى تفاوت توزيع القوى في داخله بعض الدول القوية الفرصة لتوجيه السياسة العامة للتنظيم، مما أدى إلى فتح المجال واسعاً للدول الضعيفة للتعرض للاختراق من قِبل القوى العظمى، هذا إلى جانب عدم بلورة رؤية إقليمية ناضجة للنظام العربي أو النظام الشرق أوسطي، وهما يمثلان المركز والقلب للنظام الإقليمي الكلي، والذي يمثل البحر الأحمر أحد أطرافه. كما أن ارتباط

بعض دول البحر الأحمر بتجمعات ونظم إقليمية أخرى قد أضعف اهتمام دول البحر الأحمر ببلورة رؤيتها المشتركة لقيام مثل هذا التنظيم.

ويحتضن إقليم البحر الأحمر كذلك بين جوانحه عدداً من الصراعات الممتدة مثل الصراع العربي ــ الإسرائيلي، والذي كان لتداعياته أثر سالب في تماسك النظام الإقليمي للبحر الأحمر، وخلق جو من الاستقطاب والتوتر بين وحداته. الأمر الذي أثر في وحدة وتماسك النظام، هذا بالإضافة إلى صراعات دول القرن الافريقي المتجددة والمتلاحقة، والتي ساعدت أيضاً على إفراز جو من التوتر وعدم الاستقرار في الإقليم.

أما بالنسبة للمؤثرات والعوامل الخارجية التي ساعدت على عدم بروز نظام إقليمي للبحر الأحمر فقد تمثلت في الاهتمام المتزايد الذي أولته القوتان العظميان للإقليم طيلة حقبة الحرب الباردة وتمركزهما العسكري المستمر في المنطقة، مما أسفر عن وجود حاله من الاستقطاب داخل الإقليم انعكست سلباً على علاقات دوله بعضها ببعض.

وعلى الرغم من كل هذه التحديات فإن حاجة دول إقليم البحر الأحمر إلى بلورة شكل من أشكال التنظيم الإقليمي يكون ذا أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية يرتبط بمطالب القوى ذات المصلحة في البحر الأحمر سواء أكانت تلك القوى محلية أم إقليمية أم دولية أم تجمعات وروابط إقليمية متشابهة، ويكون من سياساته العمل على حل النــزاعات العديدة القائمة بين بعض دوله والقيام بوضع آليات ومؤسسات للتعاون وضبط الأمن وتوفير نظم تأمين مشتركة ضد أي عدائيات خارجية أصبحت تفرض نفسها بصورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، خصوصاً أن العالم اليوم كله يتجه نحو تأسيس مثل هذه التنظيمات

والتكتلات في ظل حقبة العولمة الاقتصادية، والتي لا تؤمن إلا بالتجمعات والتكتلات الإقليمية.

والدول العربية المطلة على البحر الأحمر معنية بصفة خاصة بدفع وتبني هذه الجهود متبعة هذه المرة استراتيجية واقعية بعيدة عن ردود الأفعال الآنية وقصر النظر الذي اتسمت به الاستراتيجيات العربية تجاه البحر الأحمر في العقود الماضية، ولا بد للاستراتيجية العربية من أن تنظر بوعي إلى البحر الأحمر في ظل المتغيرات التي حدثت في البيئة الدولية وتأثيراتها الآنية والمستقبلية في المنطقة بأسرها، واضعة نصب عينيها أن البحر الأحمر على الرغم من أن معظم شواطئه عربية وأن للدول المطلة عليه حقوقاً تاريخية وسيادية عليه فإن النظرة الواقعية تقول إن البحر الأحمر تراث مشترك لكل الإنسانية بفعل خصائصه وأهميته لكل دول العالم، وهذا لا ينفي الحقوق الثابتة للدول العربية المشاطئة له، والتي كفلها القانون الدولي للبحار لعام ١٩٨٢. وبقراءة متأنية لنصوص هذا القانون نجد أن الدول العربية هي المستفيد الأول من ثرواته وموارده.

ويجب أن تضع الرؤية العربية نصب عينيها أيضاً أن تحقيق أمن البحر الأحمر لا يتحقق دون السير نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنشاء المشاريع الاقتصادية المشتركة، والتي سوف تقوي وتعزز وتيرة التقارب والتنسيق بين الدول في شتى المجالات، خصوصاً أن البحر الأحمر والمناطق المتاخمة له فيها من الثروات المعدنية والطبيعية مما يمثل بنية تصلح لإقامة نوع من التكامل الاقتصادي الذي سوف يوجد واقعاً ملموساً على الأرض ليس من السهل أن تتجاهله باقي الأطراف الطامعة، والتي سوف تُضطر إلى تغيير

استراتيجيتها في البحر الأحمر، وهو ما سيؤدي بالتالي إلى تقليص المخاطر المحدقة بهذه المنطقة من العالم.

ويمكن أن يمتد التعاون والتنسيق ليشمل دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً أنها تسير في اتجاه المزيد من الاندماج في المسائل المالية والاقتصادية، لذا قد تحتاج إلى التفاعل والتنسيق مع كتل إقليمية مجاورة. وإقليم البحر الأحمر بالإضافة إلى قربه الجغرافي من دول مجلس التعاون فهو يمتلك كثيراً من المقومات الطبيعية والاستثمارية التي يمكن لدول مجلس التعاون استغلالها، حيث إن الدول المطلة عليه تُعتبر سوقاً للمنتجات الخليجية ومدخلها إلى السوق الافريقية. ويمكن لدول مجلس التعاون المساهمة في تأسيس نظام إقليمي مؤسسي لدول البحر الأحمر حتى يمكن لها التعامل معها بشكل كلي، ويمكن لهذه الخطوات أن تتبلور في حالة دخول اليمن كعضو كامل العضوية في منظومة مجلس التعاون الخليجي، هذا بالإضافة إلى الدور المحوري والقائد للمملكة العربية السعودية في دفع هذه الجهود في كلا الإقليمين.

إن اتجاه النخب الخليجية وتطلعها نحو مستقبل مجلس التعاون ومساره سوف يحددان مستقبل العلاقة بين دول مجلس التعاون ودول الجوار الجغرافي. إن مساهمات دول مجلس التعاون الخليجي ممثلة في صناديقها الإنمائية في التنمية الافريقية ومنذ أزمة الطاقة التي أعقبت حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت هي بداية التعاون المؤسس بين الدول الافريقية من ناحية والدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون لدول الخليج بشكل خاص. وتبدو مجالات التعاون واسعة كتخصيص دول الخليج قروضاً إنمائية خاصة بدول القرن الافريقي على أساس أنها من أكثر الدول الافريقية فقراً، إضافة إلى حضور دول مجلس التعاون الخليجي أو تمثيل نفسها ولو شكلياً في منظمة الإيقاد على شاكلة شركاء الإيقاد

الغربيين. إن الحضور والتفاعل الخليجي بخصوص قضايا القرن الافريقي سوف يساعدان على إيجاد أرضية مشتركة للتعاون والتفاعل والتنسيق بين الإقليمين في المستقبل.

وربما أصبح من الضروري إيجاد آلية مناسبة للاطلاع والتنسيق وضبط الأمن ووضع الأولويات في البحر الأحمر على أن تتسم الآلية المقترحة بالواقعية، خصوصاً أن هناك العديد من المقترحات والتصورات التي طُرحت من قبل، إلاّ أنها لـم تجد طريقها للتنفيذ. ويمكن طرح ثلاثة تصورات لشكل الآلية المقترحة:

يتجسد التصور الأول في آلية التعاون التي يمكن أن تتخذ شكل المنتدى في بدايتها، ويمكن لهذا المنتدى أن يكون منبراً للتلاقي وتبادل الآراء تمثل فيه كل الأطراف الرسمية إلى جانب المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال والهيئات الخيرية من إقليم البحر الأحمر ومن خارجه. إن مثل هذه المنتديات قد أثبتت جدارتها في كثير من التجمعات الإقليمية وبخاصة في جنوبي شرقي آسيا. لأن العالم المعاصر وهو يجتاز اليوم حقبة العولمة يتكون من شبكة معقدة من المصالح والمنظمات والشركات متعددة الجنسيات عابرة الحدود والقوميات التي تخترق الحدود والدول. ويمكن لهذا الملتقى أن يضع تصوراً لمجمل القضايا التي تواجه البحر الأحمر وكيفية حلها، ثم بعد ذلك يمكن لدوله أن تقوم بوضع هذه المقترحات موضع التنفيذ.

ويتمثل التصور الثاني في تطوير الهيئة الإقليمية لحماية بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وتوسيع صلاحياتها لتشمل إلى جانب حماية البيئة دراسات الجدوى للمشاريع التي يمكن استغلالها بواسطة دول البحر الأحمر، ويدعم هذا الاتجاه تطور القانون الدولي للبحار لعام ١٩٨٢، والذي يحث على تكوين

منظمات إقليمية في البحار المغلقة وشبه المغلقة تعمل على استغلال الثروات وترقية البحث العلمي لمصلحة جميع الدول المشاطئة.

أما التصور الثالث فيقضي بإنشاء مجلس تعاون مشترك للدول العربية المطلة على البحر الأحمر يمكن أن يتوسع في المستقبل ليضم أطرافاً غير عربية عندما تسمح الظروف بذلك، وأن يكون للمجلس بعض اللجان المتخصصة، وهو تنظيم يشبه تنظيم دول مجلس التعاون الخليجي، إلاّ أن تأسيس مثل هذا الكيان الإقليمي يحتاج إلى مبادرة من الدول القائدة في التنظيم مثل السعودية ومصر وإلى ظروف إقليمية ودولية مواتية. إلاّ أن الواقع يقول إن السعودية ومصر على الرغم من امتلاكهما لكثير من مصادر القوة مقارنةً بدول البحر الأحمر الأخرى فإنهما تعانيان من عدم اتساق المكانة، إضافة إلى انتمائهما إلى نظم إقليمية أخرى تُعتبر أكثر رسوخاً وتجانساً من نظام البحر الأحمر.

توصيات الدراسة

في المجال السياسي:

- العمل على توحيد الصف العربي وإعادة الصفاء والتضامن ورأب الصدع في العلاقات العربية ـ العربية.
- تسوية الصراعات المحلية والإقليمية لدول المنطقة وتشجيع الحل السياسي والسلمي لمشكلات القرن الافريقي في إطار منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الإيقاد، وذلك منعاً لتدخل الأطراف الخارجية في هذه الصراعات.

- الاستفادة من الاتفاق الموقع بين اليمن واريتريا حول جزر حنيش واعتباره مرجعية أساسية لحل النزاعات المتشابهة في البحر الأحمر.
- تأسيس منتدى لدول حوض البحر الأحمر يلتقي فيه العلماء والبيروقراطيون والخبراء ورجال الأعمال وممثلو المنظمات غير الحكومية لتدارس قضايا البحر الأحمر، ويُؤمل أن يعمل هذا المنتدى على تقريب وجهات النظر بين مختلِف الأطراف.

في المجال الاقتصادي:

يبدو التنسيق ضرورياً بين الدول المطلة على البحر الأحمر عبر أطر جماعية أو ثنائية لاستغلال الثروات الموجودة في البحر الأحمر سواء الحية منها أو غير الحية (المعدنية) وفق مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، ولاسيما ما تنص عليه المادة (١٢٣) من الاتفاقية، والمتعلقة بتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة للدول المطلة على البحر الأحمر وكيفية استغلالها لثرواتها غير الحية.

- الاهتمام بالموانئ المطلة على البحر الأحمر وإنشاء موانئ جديدة كي تصبح أداة ترابط وتكامل بين دول الحوض، وذلك عن طريق هيئة إقليمية تشرف على هذه الموانئ كما هو متبع بموانئ شرق وجنوب افريقيا.
- مسح ودراسة للجزر تحت إشراف الجامعة العربية، وذلك للاستفادة من موقعها الاستراتيجي ومن مواردها الاقتصادية.

- التنسيق والتعاون بين المناطق الحرة في الدول المطلة لتكوين منطقة البحر الأحمر الحرة، والتي يمكن أن تتطور لتصبح في المستقبل نواة للمنطقة الحرة العربية الكبرى.
- ضرورة ربط دول الخليج والبحر الأحمر بطريق بري يربط منطقة الخليج بميناء العقبة الأردني.
- إحياء الهيئة السعودية ـ السودانية المشتركة لاستغلال ثروات البحر الأحمر والنظر في إمكانية انضمام دول أخرى إليها.
- إجراء دراسات مكثفة لحصر الموارد الحية وغير الحية الموجودة في البحر الأحمر ووضع الخطط لاستثمارها والاستفادة منها.

في المجال العلمي والثقافي:

- إنشاء المؤسسات العلمية والأكاديمية ومراكز البحث الاستراتيجية ذات العلاقة بالبحار في المنطقة وربط جامعات وكليات علوم البحار في المنطقة ببرامج بحثية مشتركة.
- إحياء الروابط الثقافية القديمة بين دول الحوض، وذلك عبر إقامة المهرجات والكرنفالات التراثية التي تعكس الموروثات الثقافية المشتركة لشعوب المنطقة.

في المجال البيئي والايكولوجي:

- التنسيق الإقليمي والمطالبة باحتياطات من قبل السفن التي تمر في البحر والخليج وطلب إعلانها مناطق ذات حساسية من الناحية البيئية.

كما يجب إجراء دراسة إحصائية على السفن وناقلات النفط القادمة إلى موانئ البحر الأحمر وتقدير كميات رواسب ونفايات البترول.

- التنسيق الإقليمي مع دول منطقة البحر الأحمر والخليج العربي لإنشاء محطات الاستقبال في جميع موانئ تحميل البترول طبقاً للحاجة وإجراء دراسات للجدوى وآليات التنفيذ.
- التنسيق مع الدول الواقعة على شواطئ المناطق الخاصة والحساسة لدعم مشروع صندوق دولي يتولى تمويل مشاريع محطات استقبال رواسب ونفايات السفن.
- التنسيق مع دول الخليج والبحر الأحمر ودعم مشروع إقليمي لإقرار تعريفة موحدة لاستقبال الرواسب الزيتية.
- العمل على إبراز أهمية الحفاظ على البيئة البحرية بهدف حماية الثروات الحية.
- مراقبة عمليات التعدين على الثروات غير الحية وضرورة العمل للبحث عن أفضل الوسائل والسبل التي تكفل عدم تأثير تلك العمليات في البيئة البحرية بوجه عام.
- إعادة النظر في أوضاع تحلية مياه البحر الأحمر في ضوء الاعتبارات البيئية.
- الحرص على تطبيق القواعد الدولية الخاصة بحماية البحر الأحمر من إلقاء الزيت بموجب الاتفاقيات الدولية النافذة المفعول.
- التأكيد على استخدام واستغلال البحر بما في ذلك المياه والقاع وباطن أرضه للأغراض السلمية وحدها. وحظر القيام بأي أنشطة عسكرية أو تجريبية غير مسؤولة فيه.

- الاستفادة من التطورات الإيجابية في القانون الدولي للبحار، وبخاصة في مجال البحث العلمي والحفاظ على البيئة.
- توسيع الاتفاقية الإقليمية للبيئة الموقعة بين دول السعودية واليمن والأردن ومصر والسودان وجيبوتي لتشمل اريتريا لتكون أساساً للتقارب والتفاهم، مع أخذ أهمية البيئة في الاعتبار وما تفرضه كذلك من تعاون بين جميع الدول من أجل الحفاظ على توازناتها الضرورية لقيام تنمية مستدامة.

في المجال الأمني:

١. وضع خطة أمن مشتركة للبحر الأحمر وتحديد مسؤوليات كل دولة على حدة.
٢. العمل على إبعاد القواعد الأجنبية من المنطقة عبر خطة مرحلية.
٣. وضع حد للخلافات العربية ـ العربية ورسم استراتيجية شاملة للأمن العربي.
٤. وضع خطة عربية لتنسيق سياسات الدول العربية المطلة على البحر الأحمر.
٥. ربط إجراءات وخطط تأمين البحر الأحمر بخطط وإجراءات تأمين الخليج العربي.
٦. وضع قواعد ثابتة لمرور السفن عبر باب المندب على غرار أحكام اتفاقية القسطنطينية المبرمة عام ١٨٨٦، والتي ما زالت تحكم مرور السفن العابرة لقناة السويس.

٧. إنشاء لجنة قانونية إقليمية تضم ممثلين للدول المشاطئة، تكون مهمتها الأساسية متابعة تطبيق أحكام اتفاقية قانون البحار في ما يتعلق بالبحر الأحمر.

ملحق الإتفاقية السعودية السودانية لإستغلال الثروات الطبيعية في المنطقة البحرية المشتركة

الانفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية السودان الديمقراطية في شأن الاستغلال المشترك للثروة الطبيعية الموجودة في قاع وتحت قاع البحر الأحمر في المنطقة المشتركة بينهما، المبرم في الخرطوم في ١٦ أيار/ مايو ١٩٧٤*.

تأكيداً لاواصر الصدقة بين شعبي المملكة السعودية وجمهورية السودان الديمقراطية وتمكيناً لهما من استغلال الثروة الكامنة في قاع وتحت قاع البحر الأحمر، اتفقت حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية السودان الديمقراطية على ما يلي:

المادة الأولى

تكون للتعبيرات التالية المعاني المبينة أمام كل منها على التوالي:

١. "قاع البحر يشمل قاع وتحت قاع البحر الأحمر.
٢. "الثروة الطبيعية" تشمل الثروة غير الحية بما فيها الثروة المعدنية والهايدروكاربونية.
٣. "البحر الإقليمي" يقصد به البحر الإقليمي المعرّف في قوانين كل من الحكومتين.

٤. "الوزير المختص" يقصد به الوزير الذي تعينه حكومة كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان الديمقراطية لتمثيلها في الهيئة المشتركة.

المادة الثانية

تتعهد الحكومتان بالتعاون بكافة السبل والوسائل للكشف عن الثروة الطبيعية الموجودة في قاع البحر الأحمر واستغلالها.

المادة الثالثة

تقر حكومة المملكة العربية السعودية بأن لحكومة جمهورية السودان الديمقراطية حقوق سيادة خالصة في المنطقة من قاع البحر الأحمر التي تمتد شرقاً في البحر محاذية للشاطئ من شماله إلى جنوبه إلى عمق ألف متر من سطح البحر بصفة مستمرة كما تقر بأنها لا تدعي بأي حقوق في تلك المنطقة.

المادة الرابعة

تقر حكومة جمهورية السودان الديمقراطية بأن لحكومة المملكة العربية السعودية حقوق سيادة خالصة في المنطقة من قاع البحر الأحمر التي تمتد غرباً في البحر محاذية للشاطئ السعودي من شماله إلى جنوبه إلى عمق ألف متر من سطح البحر بصفة مستمرة كما تقر بأنها لا تدعي بأي حقوق في تلك المنطقة.

المادة الخامسة

تقر الحكومتان بأن المنطقة الواقعة بين المنطقتين الموصوفتين في المادتين الثالثة والرابعة هي منطقة مشتركة بينهما ويطلق عليها فيما بعد اسم

المنطقة المشتركة إذ أن لكل منها حقوقاً متساوية في كل ما يوجد بهذه المنطقة من ثروات طبيعية. وأن هذه الحقوق هي حقوق سيادة خالصة لهما دون غيرهما على أن لا يدخل في هذه المنطقة المشتركة أي جزء من البحر الإقليمي لأي من الحكومتين.

المادة السادسة

تؤكد الحكومتان أن حقوق السيادة المتساوية لهما في المنطقة المشتركة تشمل كل الثروات الطبيعية الكائنة في تلك المنطقة وأن لهما وحدهما حقوقاً متساوية في استغلال تلك الثروات وتلتزم الحكومتان بحماية هذه الحقوق والدفاع عنها ضد أي طرف ثالث.

المادة السابعة

لضمان سرعة وحسن استغلال الثروة الطبيعية الموجودة في المنطقة المشتركة تنشأ هيئة يشار إليها فيما بعد بالهيئة المشتركة وتناط بها المهام التالية:

(أ) مسح وتحديد وتخطيط حدود المنطقة المشتركة.

(ب) القيام بالدراسات الخاصة بكشف واستغلال الثروة الطبيعية الموجودة في قاع البحر الأحمر في المنطقة المشتركة.

(ت) السعي لتشجيع المؤسسات المتخصصة للقيام بعمليات كشف الثروة الطبيعية بالمنطقة المشتركة.

(ث) النظر في طلبات منح رخص الكشف والتنقيب أو عقود الاستغلال والبت فيها على ضوء الشروط التي تحددها الهيئة المشتركة.

(ج) اتخاذ الخطوات اللازمة للاسراع باستغلال الثروة الطبيعية الموجودة في قاع البحر الأحمر بالمنطقة المشتركة.

(ح) تنظيم الإشراف على استغلال الثروة الطبيعية في مرحلة الإنتاج.
(خ) اصدار اللوائح اللازمة لتمكينها من أداء المهام المناطة بها على أن تعتبر هذه اللوائح نافذة بمجرد إصدارها.
(د) اعداد تقديرات الميزانية الخاصة بجميع نفقات الهيئة المشتركة.
(ذ) القيام بأي واجبات أو مهام أخرى توكلها إليها الحكومتان.

المادة الثامنة

تكون الهيئة المشتركة المنشأة بموجب المادة السابعة من هذا الانفاق هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية تتمتع في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان الديمقراطية بالأهلية القانونية اللازمة لممارسة كافة الاختصاصات المناطة بها.

المادة التاسعة

تتكون الهيئة المشتركة من عدد متساوٍ من ممثلي الحكومتين ويكون على رأس كل جانب الوزير المختص وتحدد اللوائح إجراءات سيرها.

المادة العاشرة

يكون للهيئة عدد كافٍ من الموظفين تحدد الهيئة المشتركة عددهم وشروط خدمتهم.

المادة الحادية عشرة

يكون المقر الرسمي للهيئة المشتركة مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية يجوز للهيئة المشتركة أن تجتمع في أي مكان تقرره.

المادة الثانية عشرة

تقوم حكومة المملكة العربية السعودية بتوفير المال اللازم للهيئة المشتركة لتمكينها من اداء المهام المناطة بها على أكمل وجه على أن تسترد حكومة المملكة العربية السعودية تلك المبالغ من عائد انتاج المنطقة المشتركة وبطريقة تتفق عليها الحكومتان.

المادة الثالثة عشرة

بما أن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية سبق أن دخلت في اتفاق بتاريخ ١٥ مايو/ آيار ١٩٧٣ أعطت بموجبه رخص تنقيب لشركة المعادن السودانية وشركة بروساق الألمانية الغربية مما خلق التزامات قانونية علىحكومة جمهورية السعودان الديمقراطية فقد اتفقت الحكومتان على أن تبت الهيئة المشتركة في هذا الأمر بما يحفظ حقوق جمهورية السودان الديمقراطية ويكون ذلك في إطار النظام المقرر في هذا الاتفاق بشأن المنطقة المشتركة.

المادة الرابعة عشرة

في حالة وقوع مستودع لثروة طبيعية في الحدود الواقعة بين منطقة حقوق السيادة الخالصة والمنطقة المشتركة تقرر الهيئة المشتركة في استغلاله بطريقة تضمن للحكومة التي يتداخل المستودع في منطقة سيادتها الخالصة نصيباً عادلاً من عائدات استغلال ذلك المستودع.

المادة الخامسة عشرة

لا يترتب على تطبيق أحكام هذا الاتفاق المساس بوصف البحر الأحمر العام أو إعاقة الملاحة فيه وذلك في حدود ما تقضي به الاحكام المستقرة في القانون الدولي العام.

المادة السادسة عشرة

إذا نشأ خلاف في تفسير هذا الاتفاق أو في تطبيقه أو في الحقوق والالتـزامات الناشئة عنه والمترتبة في ذمة أي من الحكومتين فإنهما يسعيان لتسوية ذلك الخلاف بالطرق الودية وإذا ما تعذر التوصل إلى تسوية الخلاف بالطرق الودية يعرض الخلاف على محكمة العدل الدولية وتقبل الحكومتان الاختصاص الالزامي لمحكمة العدل الدولية في هذا الخصوص.

وإذا قامت إحدى الحكومتين بإجراء تعترض عليه الحكومة الأخرى يجوز للحكومة المعترضة أن تطلب من محكمة العدل الدولية بصفة مستعجلة أن تصدر حكماً بوقف الإجراء المعترض عليه أو بالاستمرار فيه إلى حين الفصل النهائي في الخلاف.

المادة السابعة عشرة

يخضع هذا الاتفاق لتصديق الحكومتين كل حسب النظم الدستورية المتبعة لديها ويعتبر نافذ المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق.

أبرم هذا الاتفاق بمدينة الخرطوم من نسختين أصليتين باللغة العربية في هذا اليوم الرابع والعشرين من شهر بيع الثاني عام ١٣٩٤ هـ الموافق لليوم السادس عشر من شهر مايو/ آيار ١٩٧٤م، ولكل من النسختين حجية كاملة.

عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية

منصور خالد

وزير الخارجية

حكومة المملكة العربية السعودية

أحمد زكي يماني

وزير البترول والثروة المعدنية

المراجع باللغة العربية

- إبراهيم العناني: النظام القانوني للجزر - قانون البحار الجديد والمصالح العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٥٩.
- أحمد محمود الأصبحي: إطلالة على البحر الأحمر والنـزاع اليمني - الاريتري، دار البشير، عمّان، ١٩٩٦.
- أسامة الغزالي حرب: البعد البحري للصراع العربي - الإسرائيلي في قانون البحار الجديد والمصالح العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٨.
- أمين هويدي: أحاديث في الأمن العربي، دار الوحدة، بيروت،١٩٨٠.
- أنور عبد العليم: البحار والمحيطات، الدار القومية للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٦٤.
- جرجس أجيه: البحر الأحمر ومضايقه بين الحق العربي والصراع العالمي، دار غريب، القاهرة، ١٩٨٤.
- جرجس فهيم: "أوقيانوغرافيا البحر الأحمر" الثروة المائية في الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة، ١٩٧٢.
- جلال يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقيا، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٦.
- حامد سلطان: مشكلة خليج العقبة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٦ - ١٩٦٧.

- حسن أبو طالب: المصالح البحرية السعودية في البحر الأحمر، في ضوء قواعد قانون البحار الجديد والمصالح العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٨.
- حلمي عبد الكريم الزعبي: الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر، الدار العربية للنشر والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.
- حمدي الطاهري: جيبوتي وأمن البحر الأحمر، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٧.
- حمزة علي نعمان: تاريخ الجزر اليمنية، مطبعة يوسف وفيلب الجميل، بيروت ١٩٧٢.
- خديجة الهيصمي: سياسة اليمن في البحر الأحمر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠.
- السيد أمين شلبي: من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.
- شوقي عطا الله الجمل: الوثائق التاريخية والسياسية – مصر والبحر الأحمر (١٨١٩ – ١٨٦٣)، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٥٩.
- شوقي عطا الله الجمل: الوثائق التاريخية والسياسية، مصر والبحر الأحمر (١٨٦٣ – ١٩١٩)، المحروسة للدراسات، القاهرة، ١٩٥٩.
- شوقي عطا الله الجمل: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، النهضة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤.

- شيمون بيريز: الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد علي حلمي عبدالحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.
- صلاح الدين حافظ: صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٢.
- طلعت أحمد مسلم: الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.
- عاطف السيد: البحر الأحمر والعالم المعاصر، دراسة تاريخية سياسية استراتيجية، دار عطوة للطباعة، القاهرة، ١٩٨٥.
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: الإدارة الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ١٩٩٩.
- عبد الرحمن صادق: جغرافية المملكة العربية السعودية – الجزء الأول، دار المريخ، الرياض، ١٩٧٢.
- عبد العليم سعود الجهني: الحدود والعلاقات السعودية – اليمنية، دار المعارف، الرياض، ١٩٩٤.
- عبد الغني عبد الرحمن محمد: البحر الأحمر والأطماع الدولية، كلية الأنجلو المصرية، القاهرة، من دون تاريخ.
- عبد الله سعد القباع: الاستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٩٠.
- عبد الله عبد المحسن السلطان: البحر الأحمر والصراع العربي – الإسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

- عبد الملك عودة: التعاون العربي- الافريقي في العشرين عاماً الماضية في: إجلال رأفت (محرراً) العلاقات العربية ــ الافريقية (مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤).
- عمر محمد الطيب: الأمن القومي لوادي النيل وانعكاساته في المجال العسكري، النهار للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٩٨.
- عمرو عبد الفتاح خليل: مضيق تيران في ضوء أحكام القانون الدولي ومبادئ معاهدة السلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠.
- محمد الحسيني مصيلحي: إسرائيل ومشكلة أمن البحر الأحمر، في قانون البحار الجديد والمصالح العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٨.
- محمد توفيق محمود: الجغرافيا السياسية لإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧.
- محمد عبد المولى: ثورة اريتريا والصراع الدولي في البحر الأحمر، دار العودة، بيروت، ١٩٧٦.
- محمد كمال عبد الحميد: أمن الخليج وأمن البحر الأحمر قضية واحدة، الهلال، القاهرة، سبتمبر، ١٩٧٧.
- محمود محمد محمود: أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٨.
- محمود نعنانة: إسرائيل والبحر الأحمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٣.

- ناصر عبد العزيز العرفج: سياسة المملكة العربية السعودية البحرية، مكتبة عكاظ، جدة، ١٩٨٣.
- وليد جرادات: الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، دار الثقافة، الدوحة، ١٩٨٦.

دراسات

- أحمد عبد الحليم: أمن البحر الأحمر: الماضي، الحاضر، المستقبل، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة دراسات شهرية، دمشق، العدد الثاني، مارس ١٩٩٦.
- عبد الله علي بورجي: الجزر اليمنية في البحر الأحمر قضايا استراتيجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، العدد "الرابع"، ابريل، ١٩٩٩.
- عبد الواحد عزيز الزنداني، التحكيم دراسة تطبيقية على عهد التحكيم بين اليمن والسعودية، اتفاق المبادئ بين اليمن واريتريا، اتفاقية التحكيم بين اليمن واريتريا، ورقة مقدمة إلى ندوة المجلس الاستشاري التي انعقدت تحت عنوان "اليمن وجيرانه من النــزاع على الحدود إلى الاتفاق والشراكة"، صنعاء ١٧ – ١٩ يوليو ٢٠٠٠.
- عماد قدورة: نحو أمن عربي للبحر الأحمر، سلسلة دراسات استراتيجية رقم ٢٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ١٩٩٨.
- عيد محرز الحسيني: الأبعاد الجيوبوليتيكية لجزر البحر الأحمر، ضمن مجموعة من الخبراء العرب، جزر البحر الأحمر الملف العلمي، الجمعية العلمية الملكية ومركز الدراسات العربية ومعهد البحوث العربية، عمّان، ١٩٨٩.
- فوزي طايل: البحر الأحمر ومجموعاته الجزرية في إطار الأمن القومي العربي ضمن مجموعة الخبراء العرب – جزر البحر الأحمر

الملف العلمي. الجمعية الملكية ومركز الدراسات العربية ومعهد البحوث العربية، عمّان، ١٩٨٩.

- مختار شعيب عبد الله: الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر بين الاستمرارية والتغيير، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، العدد "الثاني عشر"، يونيو، ١٩٩٨.
- يسري قنديل: الأهمية الاستراتيجية لجزر البحر الأحمر ضمن مجموعة الخبراء العرب – جزر البحر الأحمر الملف العلمي، الجمعية الملكية ومركز الدراسات العربية ومعهد البحوث العربية، عمّان، ١٩٨٩.

ندوات

- "باب المندب والأمن القومي العربي نظرة مستقبلية" عمّان، الفترة ما بين ٢١ – ١٩٨٦/١٠/٢٢.
- البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠.
- ندوة البحر الأحمر، جامعة الكويت، يوليو، ١٩٧٧.

مقالات:

- إجلال محمود رأفت: الأزمة الصومالية المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٧٣٤، يوليو، ١٩٩٣.
- أحمد سعيد نوفل: مستقبل السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، مجلة "شؤون عربية"، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ٩٧، مارس، ١٩٩٩.
- أحمد فخر: البحر الأحمر .. أهمية متزايدة أم ماذا؟ أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، العدد "الثامن"، مارس، ١٩٩٣.
- توفيق شومان: اتفاقية باريس لتسوية النـــزاع اليمني – الاريتري، شؤون الشرق الأوسط، العدد " ٥٢"، بيروت، يونيو، ١٩٩٦.
- جمال زهران: نحو استراتيجية عربية في البحر الأحمر في ضوء قانون البحار الجديد، قضايا عربية، العدد الخامس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١.

- حلمي ميخائيل بشاي: نحو استراتيجية عربية لتنمية موارد الثروة المائية، سلسلة الدراسات الخاصة، رقم ٤٣، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٨.
- حمدي عبد الرحمن حسن: الصراع في القرن الإفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد "١٥٧"، ١٩٩٢.
- سلمان قادم آدم: أمن البحر الأحمر – دعوة للتعاون العربي الجماعي، مجلة "شؤون عربية"، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد التاسع، ١٩٩٥.
- سمعان بطرس فرج الله: دور الحصار البحري في المعركة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد الخامس والثلاثون، يناير ١٩٧٤.
- سوسن حسني: السياسة الأمريكية في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد الرابع والخمسون، أكتوبر، ١٩٧٨.
- السيد عليوة: سياسة اليمن في البحر الأحمر، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد الرابع والخمسون، أكتوبر ١٩٧٨.
- عبد العاطي محمد: البحر الأحمر ومخاطر الصراع الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد الرابع والخمسون، أكتوبر، ١٩٧٨.

- صادق شايف نعمان: الاستراتيجية الأمريكية في منطقة البحر الأحمر والخليج العربي، مجلة كلية القادة والأركان اليمنية، العدد التاسع والعشرون، صنعاء، سبتمبر، ١٩٩٥.
- صالح عطوية سليمان: ثروات البحر الأحمر والاحتكارات العالمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر، ١٩٧٠.
- صالح مجلي: المضايق والممرات البحرية - الأهمية الاستراتيجية والأوضاع القانونية، مجلة كلية القادة والأركان، العدد التاسع والعشرون، صنعاء، سبتمبر، ١٩٩٥.
- نائلة صبرة: المساعدات المالية العربية لدول البحر الأحمر الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد الرابع والخمسون، ١٩٧٨.
- صلاح بسيوني: نـظرة استراتيجية عامة حول الأمن والتعاون بين دول البحر الأحمر، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، العدد الثامن، مارس ١٩٩٣.
- طلعت أحمد مسلم: القواعد العسكرية والوجود العسكري الأجنبي وأمن البحر الأحمر والمحيط الهندي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد المائة، ١٩٩٠.
- عبد الرازق علي عثمان: القرن الإفريقي التاريخ والجيوبوليتيك - مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، السنة الرابعة، العدد الرابع، ١٩٩٢.

- عبد العزيز الرفاعي: الصراع الدولي في القرن الإفريقي واستراتيجية البحر الأحمر – قضايا عربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد الرابع، السنة السابعة، ابريل ١٩٨٠.
- عبد العظيم رمضان: حركة المد والجزر التاريخية بين طريق السويس ورأس الرجاء الصالح، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد الرابع والخمسون، ١٩٧٨.
- عبد المنعم سعيد: البحر الأحمر اليوم وغداً – ندوة كمبردج مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الثامن – التاسع، يوليو ١٩٨٣.
- علاء سالم: النـــزاع اليمني – الاريتري حول أرخبيل حنيش، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد الرابع والعشرون، ابريل ١٩٩٦.
- علي عجيل سهيل: ممرات النفط في البحر الأحمر والجزر العربية المحتلة – مجلة النفط والتنمية، العدد الثاني، نوفمبر ١٩٧٨.
- علي عجيل منهل: البحر الأحمر وجزره أهميته السياسية والاقتصادية والعسكرية للوطن العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، السلسلة الخاصة الرابعة، ١٩٨٠.
- علي عجيل منهل: جيوبوليتيك النفط في البحر الأحمر، مجلة النفط والتنمية، العدد الثاني، ١٩٧٧.
- عماد جاد: إسرائيل في حوض البحر الأحمر، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، مارس ١٩٩٣.

- كمال طلبة عويضة – التعاون البيئي، رؤية مستقبلية – أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، يوليو، ١٩٩٣.
- محرز الحسيني: البحر الأحمر والأمن القومي العربي، صراع القوى في البحر الأحمر، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد الثامن والسبعون، أكتوبر ١٩٨٤.
- محمد الحسن الزبيدي: أطماع الكيان الصهيوني في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، مجلة الخليج العربي، الكويت، العدد التاسع، مارس ١٩٧٨.
- محمد توفيق محمود: البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد السابع والخمسون، يوليو ١٩٧٩.
- محمد رضا فودة: أمن البحر الأحمر منظـــور استراتيجي، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، يوليو ١٩٩٣.
- محمد زاهي المفيزني ومصطفى عبدالله: صراع الاستراتيجيات في البحر الأحمر وأثره في الأمن القومي العربي، ''شؤون عربية''، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، يونيو ١٩٩١.
- محمد صفي الدين خربوش: نحو مشروع قومي عربي لحفظ الأمن في البحر الأحمر، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٣٧، نوفمبر ١٩٩٨.

- منصور الزنداني: سياسة اليمن الخارجية تجاه البحر الأحمر، مجلة كلية القادة والاقتصاد، صنعاء، العدد التاسع، سبتمبر، ١٩٩٧.
- نبيل أحمد حلمي: أمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد الرابع والخمسون، أكتوبر ١٩٧٨.
- نيقولا زيادة: تطور الطرق البحرية والتجارة بين البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي، مجلة دراسات الخليج، الكويت، العدد الرابع، ١٩٩٦.
- ياسين العيوطي: حرب اريتريا ومستقبل البحر الأحمر، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد الرابع والخمسون، أكتوبر ١٩٧٨.

أطروحات

أطروحات الدكتوراه باللغة العربية

- خديجة أحمد علي الهيصمي: الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية – دراسة تطبيقية على سياسة اليمن في منطقة البحر الأحمر (١٩٧٠ – ١٩٩٠)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.
- غازي محمود عباس قطان: سياسة المملكة العربية السعودية في منطقة البحر الأحمر منذ عام ١٩٦٧، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.
- محمد محسن سليم: ساحل البحر الأحمر ما بين رأس جسمة شمالاً ورأس بنياس جنوباً – دراسة في الجغرافيا الطبيعية، جامعة القاهرة، ١٩٧٠.

أطروحات الماجستير:

- نبيل الشريجي: الدبلوماسية اليمنية وإدارة الأزمات – دراسة حالة النـــزاع اليمني – الاريتري حول أرخبيل حنيش، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

المراجع باللغة الإنجليزية

- Falcon and others discussion on the Structure and Euolutior of the Red Sea and Nature of the Red Sea, Gulf of Aden and Ethiopian Rlft Junction Philosophical Transaction of the Royal Society, No 1181 Vol 267, London 1970 .
- Prescott, J. the Political Geography of the Oceans - Ny, AHalsted Press Book 1975.
- Selim, a. Physical & Chemical Oceanography of the Red Sea-Ocean, Mar- Biol- Ann- Rev 1970.
- Dowdy and Russel B.Trood (eds) The Indian Ocean: Perspectives on strategic Arena. Durham Duke University Press 1985.
- Mordechai Abir, Oil, Power and Politics, Conflict in Arabia, the Red Sea and the Gulf Fronk Cass, London 1974.
- lloyd Pettford: Changing Security Agendas and the Third World London 1999.
- Stephanie G-Neuman, Interantional Relations theory and the third World Macnillion Press London 1998
- Peter Wood Ward and Murray Forsyth, Conflict and Peace in the Horn of Atrica, Federalism and its Alternatives. Darmoth Publishing England 1994.
- Abdel Majid Farid, (ed) The Red Sea Prospects fot Stability Crom Helm London 1984.
- Beshir, Mohamed Omer, Terre media Themes in Afro Arab Relations Lttraca Press London 1982.
- Abir, Mordechi, Red Sea Politics, AdelPhi Paper No 93, , Interantional Institute for Strategic Studies London, 1973.
- Yair Evron: The Middle East, Nations, Super - Powers and Wars Elec books London 1973.
- Gill Sepre Pennisi, Development, Man Power and Migration in the Red Sea Region. The Case for Cooperation Deut Sches Orient Inst , Hambourg 1981.
- Roberto Aliboni: The Red Sea Region Local actors and the Super Powers. Crom Helm Londons 1984

أطروحات الدكتوراه باللغة الإنجليزية

- Al. Sultan, Abdullah. The Arab – Isaeli Interaction in the Red Sea. University of North Carolina, Chapel Hill. Phd. Dissertation 1981.

أطروحات الماجستير باللغة الإنجليزية

- Dallia Abdel Kader, Geopolitical Assessment of Egyptian Securily in the Red Sea M.A Dissertation in Political Science American University in Cairo 1989.

مراجع باللغة الفرنسية

- Yves Thoaval, Chawki Abdel Amir and Andre' Nied (eds) Le Yemen et La mer Rouge [Yemen & the Red Sea], L' Harmattan, Paris, 1995.
- Labrousse Henri, 'La Fin d'un Conflit en Mer Rouge', Défense Nationale [Magazine], April 2000.
- Roger Joint Daguenet, Histoire de la Mer Rouge: De DeLeseps à Nos Jours', L' Harmattan, Paris, 1997.
- Roger Joint Daguenet, Histoire de la Mer Rouge: De l'Antiquité à Nos Jours', Editions Perrin, Paris, 1995.

الـهوامش

(1) انظر:

See Hssan El-Bazzaz, The Red Sea And Arabian Gulf: Economic and Strategic Links. in Adel Majid Farid (Ed) The Red Sea: Prospects For Stability. (London: Croom Helm 1981) p.95 The Phrase "World Without end" is bibiical in origin (Isaiah 45-17) p.106.

للمزيد من التحليلات حول حيوية وأهمية الشرق الأوسط المعاصرة والمستقبلية انظر

Phebe Marr and William Leuvis (eds) Riding the Tiger, the Middle East Challenge after the Cold War (Boulder, co: West review Press 1993).

(2) د. محمود حسن أحمد: استراتيجية القوتين العظميين في الشرق الأوسط، مجلة "الدراسات الدبلوماسية" معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد الثاني (رجب ١٤٠٥هـ ـــ ابريل، الرياض ١٩٨٥) ص٧١.

(3) زبغنيو بريجنسكي رقعة الشطرنج الكبرى الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية (مترجم) الأهلية للنشر والتوزيع ـــ عمان ١٩٩٩ ص٧٣.

(4) انظر أيضاً:

Dalai Abdel Kader, "Geopolitical Assessment of Egyptian" Security in the Red Sea "Unpublished M.A Dissertation in Political Science (American University in Cairo(1989) P.6

انظر أيضاً محمود توفيق محمود المدخل الجنوبي للبحر الأحمر دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس: دار المريخ، الرياض ١٩٨٣م ص٨٦.

(5) د. محمود حسن أحمد: الموجهات الفاعلة لسياسات البحر الأحمر، مجلة الدراسات الدبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد الأول ـــ ابريل، الرياض ١٩٨٤م ص١٠٠.

(6) د. زكي مصطفى، الثروات غير الحية ندوة البحر الأحمر معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض ١٩٨٥م ص٢٤٥.

انظر أيضاً أحمد عمران منصور، الحق العربي في ثروات البحر الأحمر مجلة "السياسة الدولية" القاهرة، العدد ١٩ ـــ يناير ١٩٧٠ ـــ ص١٩.

(7) أنظر د. جابر إبراهيم الراوي القانون الدولي للبحار وفقاً لاتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ مع دراسة عن الخليج العربي (بغداد: جامعة بغداد ١٩٨٩) ص.ص (7-5)

(8)

Louis J. cantori and Steven L. Spiel, The International Politics of Regions A comparative Approach, (Englewood Cliffs New Jersey, 1970) PP 1-2.

(9) د. ريمون حداد: العلاقات الدولية دار الحقيقة ، بيروت ، ٢٠٠٠ ص٢٠١.

(10) المصدر السابق ص٢٠٢.

(11) د. محمد السعيد إدريس: تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة ٢٠٠١ ص١٩.

(12) د. عبد الخالق عبد الله: النظام الإقليمي الخليجي المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت ص٢٢.

لمعرفة المزيد حول هذا الموضوع انظر: د. محمد السعيد إدريس تحليل النظم الإقليمية، مصدر سبق ذكره ص٢٢.

(13)انظر أيضاً:

Michael Breacher, The Subordinate System of Southern Asia in James N.Rosenau (ed) International Politics and Foreign Policy New York. The Press of Glance Inc, 1969 pp 158- 164

(14) د. ناصيف يوسف حتى: النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي بيروت ١٩٨٥، ص٤٧.

لمعرفة المزيد من التعريفات للنظم الإقليمية.

انظر أيضاً : د. محمد السعيد ادريس: تحليل النظم الإقليمية، مصدر سبق ذكره ص١٥. للمعرفة المزيد من التعريفات للنظم الإقليمية أنظر:

(A) Louis J. Cantory and Steven L. Spiegel. The International Politics of Regions A Comparative Approach Englewood Clifts New Jersey 1970.

(B) Oran R. Young, Political Discontinutes in the International System. World Politics Vol. 20 pp 369-392.

(15)

lloyd Pettford and Melissa Curly Changing Security Agendas and the Third World, Cassel imprint London 1999- p3.

لمزيد من التفاصيل حول مفاهيم الأمن انظر:

عبد المنعم المشاط: نحو تدريس الأمن القومي في الوطن العربي، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية العدد « ٥٢» سبتمبر، القاهرة ١٩٨٩ ص١٢.

د. محمد المصالحة: مسألة الأمن العربي بين المفاهيم والواقع والنصوص في شؤون عربية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية العدد »٣٥« يناير ١٩٨٤، ص٢٣.

د. عليّ الدين هلال: الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية العدد »٢٩« سبتمبر، بيروت ١٩٧٩ ص٩٨-٩٩.

عطا محمد صالح زهرة: في الأمن القومي العربي ، منشورات جامعة قار يونس بنغازي ١٩٩١ ص. ص: ٣١ – ٥٣.

Henery Kissinger: The Necessily for Choice. Prospects of American Foreign Policy. N.Y: Harper 1961, P.23.

في عرض مفهوم الأمن الإقليمي أنظر د. محمد السعيد إدريس رؤى عمان والإمارات لأمن الخليج في د. عبد المنعم المشاط (محرر) أمن الخليج دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ، ص ص ١٧٦ - ١٧٧.

أمين هويدي: السياسة والأمن، بيروت معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢ ص١٥.

(16) انظر أيضاً:

Walter Lippman: U.S Foreigh Policy, Shield of the Republic Boston 1943 pp 7-20.

(17) روبرت ماكنمارا: جوهر الأمن (مترجم) الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٨٠ ص١٢٥.

(18) د. سمعان بطرس فرج الله: الرؤية الكويتية لأمن الخليج في د. عبدالمنعم المشاط (محرر) أمن الخليج العربي دراسة في الإدراك والسياسات مركز البحوث والدراسات السياسية القاهرة ص٧٨-٧٩.

(19) المصدر السابق ص٧٨.

(20) انظر أيضاً المرجع التالي:

Barry Busan: The Patterns of Global Security in the Twenty First Century, International Affairs No 67, 1991 P:433.

انظر أيضاً:

عبدالمنعم سعيد: ما بعد الحرب الباردة، النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار في مصطفى الحمارنة (محرر) العرب في الاستراتيجيات العالمية، مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية ، عمان ١٩٤٤ ص٢٩-٥٩.

انظر أيضاً المرجع التالي:

John Ulrech, 'The Environment of National Security Forms: Formation of Policy and Process', Paper Presented at the 1994 meeting of American Political Science Association, Vol 48, No:2, New York February 1992.

في عرض مفهوم الأمن التعاوني راجع:

(21) د. محمد السيد سليم: البحر الأحمر ونظرية الأمن القومي العربي في إطار التحولات العالمية، في د. أحمد البرصان (محرر) الأمن القومي في منطقة البحر الأحمر مركز دراسات الشرق الأوسط عمان ٢٠٠١ ص٢٦.

(22)

http://www.unsilence.co.uk/oceansdis.html1 1)
http://www.britannica.com/eb/article?eu=115011

(23) د. جابر إبراهيم الرواي. القانون الدولي للبحار ، مصدر سبق ذكره ص ١٩.

(24) المصدر السابق ص.ص: ١٩ - ٢٠

(25) بابكر عبدالله الشيخ: مصالح الدول العربية في البحر الأحمر وقانون البحار الجديد في قانون البحار الجديد والمصالح العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس ١٩٨٩ ص٥١٢

انظر أيضاً المرجع التالي:

Indian Ocean Security and Stability in Post Cold War Era: Proceedings of the International Seminar on Indian Ocean, Held at Islamabad April 1994 P:71.

(26) بيير بنيفان وجان دروزويل (مترجم) مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، منشورات عويدان بيروت ١٩٨٢ ص١٦-١٧.

(27) المصدر السابق ص٨٢.

(28) انظر دولت أحمد صادق وآخرين: الجغرافيا السياسية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٦ ص١٩-١.٢

(29) د. عمر الفاروق سيد رجب: قوة الدولة، دراسات جيواستراتيجية، القاهرة مكتبة مدبولي ١٩٩٢ ص٧٨-٨٧، راجع ص١٣٣-١٤٨.

(30) الراوي ، القانون الدولي للبحار، مصدر سبق ذكره ص ٢٠.

(31) عبد المحسن السلطان البحر الأحمر والصراع العربي – الإسرائيلي التنافس بين إستراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤، ص ص ٢٥ – ٢٦.

(32) د. أجيه يونان جرجس: البحر الأحمر ومضايقه، القاهرة مكتبة غريب ١٩٧٧، ص ص ٩ – ٢٣.

لمزيد من التفاصيل حول نشأة البحر الأحمر انظر محمد صفيّ الدين وآخرين، دراسات جغرافية القاهرة: ١٩٥٧ ص١٥.

(33) د. نبيل أحمد حلمي: ملف البحر الأحمر »السياسة الدولية« عدد »٥٤« أكتوبر، القاهرة ١٩٧٨ ص٢٨.

(34) دكتور آمال شاور، الإطار الجغرافي للبحر الأحمر ومجموعته ، جزر البحر الأحمر الملف العلمي، الجمعية الملكية ومركز الدراسات العربية، ص ١٦٦.

(35) لواء بحري فتحي أحمد على البحر الأحمر كمسؤولية مشتركة. بحث غير منشور الدورة الثانية، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، ١٩٨٤. ص: ٢٠.

(36) انظر أيضاً المرجع التالي:

David A. Ross, The Red Sea: An Ocean in the making, National History, Vol. 85 No 7 (August September 1978) PP. 75 – 77

Faclon N. and others " A Discussion on the Structure and Evolution of the Red Sea and Nature of the Red Sea, Gulf of Aden and Ethiopian Rift Junction "Philosophical Transaction of the Royal Society, No 1181 Vol 267, (London: The Royal Society, 1970)

(37) سلمان قادم آدم أمن البحر الأحمر دعوى للتعاون العربي الجماعي، شؤون عربية. العدد ٩٠ مارس ١٩٧٧م ، ص ١٢٧.

(38) د. شوقي الجمل: جزر البحر الأحمر في التاريخ الحديث، جزر البحر الأحمر الملف العلمي، الجمعية الملكية ومركز الدراسات العربية ص١١٣.

(39) المصدر نفسه ص١١٣.

(40) د. محيي الدين محمد مصيلحي: التطور التاريخي لجزر البحر الأحمر حتى بداية السيطرة العثمانية، الملف العلمي الجمعية الملكية ومركز الدراسات العربية ص٦٠.

(41) المصدر السابق نفسه ص٦٠ ـــ ٦٣.

(42) د. شوقي الجمل، جزر البحر الأحمر، مصدر سبق ذكره ص١١٣ ـــ ١١٤.

(43) المصدر السابق ص ١١٤.

(44) د. شوقي الجمل، مصدر سبق ذكره ص١١٥ ـــ ١١٦.

(45) د. شوقي الجمل، مصدر سبق ذكره ص١١٦ ـــ ١١٧.

(46) المصدر السابق ص١١٧.

(47) د. عطية القوصي، تجارة مصر في البحر الأحمر من فجر الاسلام حتى سقوط الخلافة العباسية ١٩٧٦، ص ٨٠.

(48) د. محيي الدين محمد مصيلحي: مصدر سبق ذكره ص٨٠.

(49) المقريزي: السلوك لمعرفة أخبار الملوك، القاهرة ١٩٦٩ ص٤٣٦ ـــ ٤٣٧.

(50) د. شوقي الجمل، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

(51) المصدر السابق ص ص ١٢٤

(52) د. خديجة الهيصمي: سياسة اليمن في البحر الأحمر مكتبة مدبولي القاهرة ،٢٠٠٢ ص٧٢ ـــ ٨٢.

(53) المصدر السابق ص ص ٧٢ – ٨٢..

(54) زكريا محمد عبدالله: أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي، مجلة »شؤون عربية« القاهرة عدد »٥٨٨« ديسمبر ١٩٩٦ ص١٥٦.

(55) بابكر علي عبدالكريم: الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لأمن البحر الأحمر، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية العدد الأول المجلد الأول ،٢٠٠٠ ص٣٩.

(56)عبدالله عبدالمحسن السلطان: البحر الأحمر والصراع العربي ـــ الإسرائيلي، التنافس بين استراتيجية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٨ ص٣.

(57) زكريا محمد عبدالله، مصدر سبق ذكره ص١٥٦.

(58) عبدالله عبدالمحسن السلطان، مصدر سبق ذكره ص٣٧.

(59) انظر أيضاً المرجع التالي:

Dallia Abdel Gader Op'cit pp. 9-12

(60) انظر أيضاً المرجع التالي:

Dallia Abdel Gader Op'cit pp. 13 – 14.
61 Op'cit pp 18 – 21.

(62) انظر أيضاً المرجع التالي:

Dallia Abdel Gader Op'cit p8.

(63) انظر أيضاً المرجع التالي:

Dallia Abdel Gader Op'cit p14.

(64) انظر أيضاً المرجع التالي:

Louis Fitzgibbon Op'cit pp 108 – 109.

(65) د. سيد عليوة: الأوضاع السياسية لجزر البحر الأحمر في الملف العلمي الجمعية الملكية ومركز الدراسات العربية ص٢٩٠.

لقد أطلق على مدخل البحر الأحمر الجنوبي تسمية »باب المندب« لأن هذا الباب هو الباب الذي كان يندب فيه حراسه التاريخيون (أهل اليمن) عندما تدهمهم أساطيل الغزاة البحرية خلال القرون التاريخية التي تعاقبت على اليمن، ويعني »باب المندب« في اللغة العربية بالمعنى الحرفي »بوابة الحزن والحداد.«

لمزيد من التفاصيل حول باب المندب انظر:

القاموس الفيروز أبادي، المطبعة الحسينية (١٣٣٠هـ)

انظر أيضاً: الانسكلوبيديا البريطانية (١٩٢٩) طبعة ١٦٨، ص٨٣٨

(66) انظر أيضاً المرجع التالي:

Dallia Abdel Gader Op'cit pp 18-19.

(67) انظر أيضاً المرجع التالي:

Dallia Abdel Gader Op'cit pp 18-20.

(68) لواء بحري يسري قنديل: الأهمية الاستراتيجية لجزر البحر الأحمر في الملف العلمي، الجمعية الملكية ومركز الدراسات العربية ص ٣٤٠.

(69) المصدر السابق ص ٣٤٢.

انظر الدكتور سيد عليوة مصدر سبق ذكرة ص: ٢٩١

(70) انظر أيضاً المرجع التالي:

Dallia Abdel Gader Op'cit pp 21.

(71) د. آمال شاور: الإطار الجغرافي للبحر الأحمر ومجموعاته الجزرية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧.

(72) د. محمد توفيق: أنماط التوزع الجغرافي لجزر البحر الأحمر ص٢٣٩.

(73) د. آمال شاور، مصدر سبق ذكره ص١٨٦.

(74) د. آمال شاور، مصدر سبق ذكره ص١٨٢ ــــ ١٨٧.

(75) د. آمال شاور، مصدر سبق ذكره ص١٨٢ ــــ ١٨٥.

(76) المصدر السابق نفسه ص١٨٥ ــــ ١٨٦.

(77) المصدر السابق نفسه ص١٧٩.

(78) المصدر السابق نفسه ص١٧٩ ــــ ١٨٩.

انظر عميد بحري د. محرز الحسيني، الابعاد الجيوبولوتيكية لجزر البحر الأحمر، الملف العلمي ص ٤٢٦، أنظر عميد بحري ركن محمد مرغني عبد الله، مصدر سبق ذكره ص ٩٣.

(79) د. أسماعيل صبري مقلد أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي – شركة الربيعان للنشر والتوزيع الكويت ص ٣٥.

(80) عميد محمد ميرغني عبد الله مصدر سبق كره صر ٩٥

(81) حسن أبو طالب – المصالح البحرية السعودية في البحر الأحمر في ضوء قواعد قانون البحار الجديد ، معهد الدراسات العربية، تونس ١٩٩٨ ص ٢٢٨

(82) أنظر د. زكي مصطفى، الثروات غير الحية، مرجع سبق ذكره ص ص ٢٧ – ٣٥

(83) أحمد الحسب عمر – البحر الأحمر الأهمية الاقتصادية ، في دكتور بهاء الدين حنفي (محرر) مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٢ – ٢٣.

(84) انظر أيضاً المرجع التالي:

Dallia Op'cit pp. 156 – 159.

(85) أحمد الحسب ، المصدر السابق،ص ص ٢٢ – ٢٣.

(86) عبدالعزيز نوار: التأثير الاستراتيجي السياسي المتبادل بين منطقتي البحر الأحمر والخليج العربي، في ندوة البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، القاهرة، جامعة عين شمس ١٩٨٠.

(87) محمد كمال عبدالحميد: أمن الخليج وأمن البحر الأحمر قضية واحدة، الهلال، القاهرة، سبتمبر ، 1977ص١٢ ــــ ٢٤.

(88) انظر أيضاً المرجع التالي:

See, Hassan El- Bazzaz The Red Sea and Arabian Gulf: Ecomnomic and Strategic Links in Abdel Majid Farid (edl) The Red Sea: Prosrects for Stability) London: Crom Helm 1981,P.95.

(89) عبدالجليل زيد مرهون: أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار بيروت ١٩٧٧ ص٢٧ ــــ ٢٨.

(90) المصدر السابق ص٤٩ ــــ ٥٠.

(91) انظر أيضاً المرجع التالي:
Geoffrey Kemp: The Rersian Gulf Remains The Strategic Prize Suruival IISS Oxford (Winter 1998) PP 132-149.

(92) سلمان قادم آدم، دعوة للتعاون العربي الجماعي، شؤون عربية عدد ٩٠، مارس ص ١٩٩٧، ص ١٢٧.

(93) عبد الجليل زيد مرهون: مصدر سابق ص٦٢.

(94) المصدر السابق ص٦٧.

(95) محمود نصر مهنا، الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ١٩٩٦، صر ٤٧.

(96) صلاح بسيوني: نظرة استراتيجية عامة حول الأمن والتعاون بين دول البحر الأحمر، أوراق الشرق الأوسط العدد 8 »مارس ١٩٩٣ ص٣٤.«

(97) د. عبد الخالق عبد الله. مصدر سبق ذكره، ص ص: ٧١ – ٧٤.

(98) انظر أيضاً المرجع التالي:
Dalli Abdel Qadir, Opcit, pp. 65 - 73

(99)دكتور سيد عليوة مصدر سبق ذكره ص: ٣١٢.

(100) د. سيد عليوه، مصدر سبق ذكره ص ٣١٢.

(101)جواد الحمد، أمن الخليج الدائم بين دوله والنظام العالمي الجديد في أمن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٨١ – ١٨٢.

(102)عبد الله عبد المحسن السلطان، مصدر سبق ذكره ص ١٧٩.

(103) المصدر السابق، ص ٢٩٢.

(104) أمين هويدي، أحاديث في الأمن العربي، دار الوحدة، بيروت ١٩٨٠، ص ١٣٧.

حول مفاهيم الأمن العربي أنظر د. هيثم الكيلاني أعمال ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة – والتطلعات المستقبلية من ٩ إلى ١٩٩٦/١/١١م مركز الدراسات العربي/ الأوروبي باريس ١٩٩٦ ص ٥٣.

(105)
Yair Evron: The Middle East Nations, Super-Powers and Wars (London: Elek Books 1973) P.129.
R.K. Ramazani, Security in the Persian Gulf, Foreign Affairs, Spring 1979, P.44.
129- Lyndon B. Johnson. The Vantage Point, New York , Popular Library, 1977 P. 2.88.

(106) دكتور إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي دارسة في السياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات شركة الربيعان النشر والتوزيع، الكويت 1984 ص١٠.

أنظر مجموعة من المؤلفين السياسة الأمريكية والعرب: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية 1985. ص.ص 111 -95 :

(107) انظر:

Michael Sterner: The Strategic importance of the Red Sea: Aview from Washington in Abdel majid Farid (ed) The Red Sea Prospects for Stability (London: Croon Helm) PP. 116-120.

(108) انظر:

John. S. Badeal: The American Approach to the Arab World (New York: Harper and row for the Council on Foreign Relations 1998) P. 15

(109) انظر:

Roberto Aliboni: The Red Sea Region: Local Actors and the Super Powers (London: Croom Helm 1985) P.56

(110)ا لمصدر السابق ص ١٠

(111) حافظ برجاس الصراع الدولي على النفط العربي بيسان للنشر والتوزيع والإعلام بيروت ٢٠٠٠ ص ص ٢٢٩ – ٢٣٠.

(112) المصدر السابق ص ٢٢٨٧

(113) انظر:

Jeftrey A. Lefebrve: Red Sea Security and the Geopolitical Econonmy of the Hanaish Islands Dispute , Middle East Joumal no 19, 1998, p. 368.

(114) لمعرفة المزيد عن النظام العالمي الجديد أنظر :

د. على صبح الصراع الدولي في نصف قرن ١٩٤٥ – ١٩٩٥ دار المنهل اللبناني بيروت ١٩٩٨ ص ص ٢٠٩ – ٢١٤.

عبد الجليل زيد مرهون مرجع سبق ذكره ص ٣٦٠

انظر طلعت أحمد مسلم – الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ابريل ١٩٩٤، ص ١٥٢.

د. شفيق المصري – النظام العالمي الجديد – ملامح ومخاطر- دار العلم للملايين بيروت ١٩٩٢ – الفصل الثلاث ص ص ٦٣ – ١٠١.

انظر ايضاً د. بيروز مجتهد زاده – الأمن والتحالف الاستراتيجي في أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الشرق الأوسط عمان ١٩٩٧ ص ص ٣٠ – ٢١.

انظر د.حافظ برجاس مصدر سبق ذكره ص ٣٠٤.

(115) اللواء م. معتصم عبد الوهاب. استراتجيات الدول الكبرى في البحر الأحمر د. بهاء الدين حنفي (مجرد) البحر الأحمر المعطيات الاستراتيجية والمضامين الأمنية مركز الدراسات الاستراتيجية الخرطوم ابريل ١٩٩٨م ص ص ٣٣ – ٣٥.

(116) المصدر السابق ص ص ٣٣ – ٣٥

(117) د. اسماعيل صبرى مقلد استراتيجية القوتين العظمتين وقضايا الأمن في الخليج ، الفكر الاستراتيجي العربي العدد الثاني تشرين أول اكتوبر ص ٩٣.

Fred Halliday, The USSP and the Red Sea: "MOScow's Panama Conal in Abdel Majid Farid (ed) Opcit, p.123.

(118) انظر:

Reberto Aliboni , Opcit , p. 56

(119) انظر:

Dallia Abdel Gadir op.cit p. 86 – 84.

(120) انظر:

Fred Hailday., Opcit, P. 225.

(121) انظر:

Dallia Abdel Gadir op.cit p. 86 – 84.

(122) انظر:

Dallia Abdel Gadir op.cit p. 86 – 84.

(123) انظر:

Fred Hailday. Opcit 123.

(124) انظر:

Dawisha, Karen 8 parrott, Bruce, Russia and the New States of Eursia, Cambridge Universily press. Cambridge 1994:P.148.

أنظر أيضاً: أ. نورهان الشيخ السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات، السنة الثالثة، العدد (١٣) يناير ١٩٩٨، ص ص ٨ – ٩.

(125) انظر أيضاً المرجع التالي:

Ibid.. p. 150.

(126) د. بوغنطار الحسان السياسية الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧م مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ص ٣٣٠.

(127) هدى جلال الدين يوسف. السياسية الخارجية الفرنسية تجاه افريقيا مجلة دراسات استراتيجية مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، العدد ٩ ابريل ١٩٩٧ ص ٤٦.

(128) اللواء معتصم عبد الوهاب، استراتيجيات الدول العظمى في البحر الأحمر في د. بهاء الدين حنفي (محرر) البحر الأحمر، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ١٩٩٨، ص ص ٣٨ – ٣٩.

(129) المصدر السابق ص ٣٦.

(130) المصدر السابق ص ٣٦

(131) د. حسن أبو طالب – النزاع اليمني الاريتري والأمن القومي العربي في البحر الأحمر ، في د. أحمد البرصان (محرر) مصدر سبق ذكره، ص ص. ١١٠ – ١١٦.

(132) انظر أيضاً المرجع التالي:

Dalia Abdel Gadir op'cit pp.10-11.

(133) د. محي الدين محمد مصيلحي، التطور التاريخي، مصدر سبق ذكره ص ٥١ – ٥٦

(134) د. شوقي الجمل: جزر البحر الأحمر ، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.

(135) انظر أيضاً المرجع التالي:

Dallia Abdel Gadir op'cit pp 151 – 164.

(136) انظر أيضاً:

Ibid pp 151 – 164

(137) انظر أيضاً:

Ibid pp 151 – 156

(138) انظر أيضاً:

Ibid pp 156- 157

(139) عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر بين استراتيجيتين، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

(140) أحمد سعيد بعشر السودان واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بحث غير منشور، الاكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، ١٩٩٤ ص ٦٥.

(141) د. صلاح الدين الشامي ــ الجغرافيا دُعامة التخطيط، (الاسكندرية منشأة المعارف، ١٩٧٦م، ص ١٦٤)

(142) أحمد سعيد بعشر مصدر سبق ذكره ص ٤٧

(143) انظر أيضاً المرجع التالي:

Mohammed Elhadi Abu Sin Urban Process and environmental change in the Red seaProvince Khartoum University, RESAP Technical Papers/ No. 6, June 1991 P..23

(144) أحمد سعيد بعشر مصدر سبق ذكره ص ٦٥

(145) راجع حديث وزير الخارجية السوداني في هذا الصدد، الأهرام العربي السنة الخامسة العدد ٤٩ ديسمبر ٢٠٠١ ص ص ٢٠ – ٢١.

(146) صلاح الدين الشامي، الجغرافيا دعامة التخطيط، مرجع سبق ذكره ١٦٤.

(147)د. فتحي أبو عيانه، دراسات في الجغرافيا السياسية، (بيروت – دار النهضة) ١٩٨٣، ص ٣٦٩.

(148)المصدر السابق ص ٣٦٩ – ٣٧٠.

(149) د. محمد عمرمدني – النظام القانوني للبحر الأقليمي في ظل مشروع الأمم المتحدة، لقانون البحار – الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض، العدد الثالث مارس ١٩٨٣، ص ص ٣٣– ٣٤.

(150) انظر أيضاً:

Prince Abdullah al Faisal El Turki in Abdel Majid Farid (ed) Opcit pp 36 – 46.

(151) انظر أيضاً المرجع التالي:

Ibid pp 36 – 46.

(152) د. محمود أحمد حسن مصدر سبق ذكره ص ١٠٥.

(153) المصدر السابق ص ١٠٥

(154) لمزيد من التفاصيل راجع ناصر عبد العزيز العرفج سياسة المملكة العربية البحرية (جدة– مكتبة عكاظ، ١٩٨٣، ص ١٩).

(155) علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

(156) د. إبراهيم العناني– قانون البحار الجديد والمصالح العربية، مرجع سابق، ص ٨٧

(157) غازي محمود قطان – سياسية المملكة العربية السعودية في البحر الأحمر منذ عام ١٩٦٧ – رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٧ ص ص ٣٢٤

(158) لواء بحري/ يسري قنديل الأهمية الاستراتيجية لجزر البحر الأحمر الملف العلمي ص ٣٣٥.

(159) د. السيد عليوه مرجع سبق ذكره، ص ٩٦.

(160) د. منصور الزنداني – الأمن القومي في سياسة اليمن الخارجية تجاه البحر الأحمر في د. أحمد البرصان (محرر) الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر ، مصدر سبق ذكره، ص – ١٤.

(161) للمزيد حول دور اليمن في البحر الأحمر في العصور الوسطى أنظر أسمهان سعيد الجرو. طرق التجارة البرية والبحرية في اليمن القديم – مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية– المجلد الثاني العدد الثالث (يناير – يونيو ١٩٩٩م) ص ٢٩.

(162) المصدر السابق ص ص ٢٩ – ٣٦.

(163) لمزيد من التفاصيل حول علاقة اليمن بالقرن الأفريقي أنظر، (أنظر ١- د. عبدالملك عوده) السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل– كتاب الاهرام الاقتصادي العدد ١٣٥، أبريل ١٩٩٩، صــ ٤٨ .

(164) حول توجهات السياسة اليمنية في منطقة القرن الأفريقي، أنظر مجلة أبحاث سياسية للإدارة الخارجية للجمهورية اليمنية– صنعاء أغسطس ١٩٩٨، صـــ ٤٨-٤٩.

(165) المصدر السابق ص ٤٩.

(166) المصدر السابق ص ٤٩.

(167) أنظر حسن عبد الله المنقوري جمهورية الصومال، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض العدد الثالث ذوالقعدة١٤٠٧ يوليو١٩٨٧، ص ٨٠.

(168) محمود توفيق محمود مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٢٤-٢٤٢.

(169) المصدر السابق ص ص ٢٢٤ – ٢٤٢

(170) المصدر السابق ص ص ٢٢٤ – ٢٤٢

(171) المصدر السابق ص ص ٢٢٤ – ٢٤٢.

(172) المصدر السابق ص ص ٢٢٤ – ٢٤٢.

(173) أنظر حمدى الطاهري جيبوتي: أمن البحر الأحمر المطبعة الأميرية الحديثة القاهرة ١٩٧٧م، ص ص ١١٠ – ١١٨.

(174) أنظر مقابلة مع الرئيس الجيبوتي إسماعيل قيلي أجرتها صحيفة الرأي العام السودانية، الأربعاء ٢٧ سبتمبر العدد ١١١٦، ص ٧.

(175) أنظر أريتريا بركان القرن الأفريقي، أنترناشونال مشورات مركز الإعلام الخارجي بدون تاريخ، ص ١٦.

(176) غالي فودة، أريتريا بلاد المسلمين وصراع النفوذ، دار البشير، الطبعة الأولى، عمان ١٩٨٩م، ص ١٩.

(177) انظر أيضاً المرجع التالي:

Eritrea Lures investors with fish, tourism, oil. Christian Science monitor, 4/4 19996 no- 88 issue 90, p. 7.

(178) انظر أيضاً:

Ibid p.8

(179) انظر أيضاً:

Ibid p.8

(180) لمعرفة المزيد عن وضع البحر الأحمر في الاستراتيجيات الأمنية الإسرائيلية أنظر مختار شعيب عبد الله الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية العدد (١٢) يونيو لندن ١٩٩٨، ص ص ١١ – ١٢

حلمي عبد الكريم الزعبي الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر: الدار العربية للنشر والترجمة، طبعة أولى، القاهرة ص ص ٤٩ – ٦٧.

(181) المصدر السابق ص ٤٩

(182) عبد الله عبد المحسن السلطان، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨١ – ١٨٣

(183) أنظر حلمي عبد الكريم الزعبي الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر، شؤون عربية العدد ٤٧ تونس ١٦، ١٩ ص ١٩٨

(184) أنظر جمال علي زهران: نحو استراتيجية عربية في البحر الأحمر في ضوء قانون البحار الجديد قضايا عربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد ٥، بيروت، ١٩٨١، ص ١٤١.

أنظر أيضاً:

د. علي الدين هلال الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر مجلة المستقبل العربي، العدد ٩ سبتمبر، بيروت ١٩٧٩، ص ص ٩٨ – ١٠٧.

(185) محمد الفضلي أبعاد مؤتمر تعز الرباعي لأمن البحر الأحمر جامعة الدول العربية الأمانة العامة ـ الإدارة العامة للإعلام. ص ٥٥

(186) د. ابراهيم العناني ـ قانون البحار الجديد والمصالح العربية مرجع سابق ص ٢٤٥

(187) د. أوجيه يونان رزق مصدر سابق ص ١٩

(188) د. زكي مصطفى الثروات الحية مرجع سابق ص ٢٤٥

(189)وزارة الخارجية السودانية الإدارة القانونية ملف قانوني رقم ٢١/٥/٩/١٦/ مذكرة السفارة السعودية رقم ٢٣٦/٩٧٥٥/٣١/٤/١٦/بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٧.

(190) أنظر. د صلاح الدين عامر ـ القانون الدولي الجديد للبحار ، دار النهضة العربية القاهرة ص ٤٦٤

أنظر د. عبد العليم عبد الرحمن خضر الانسان والبيئة، مكتبة العليقي الحديثة بريده بدون تاريخ ص ٢٢١.

(191) د. صلاح الدين عامر ـ القانون الدولي للبيئة دروس أُلقيت على طلبة دبلوم القانون الدولي العام كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة ١٩٨٢ ص ٩٦.

(192) د. عادل حموري مشكلات تلوث البيئة البحرية في الوطن العربي المجلية العربية للعلوم السنة الأولى العدد الأول نوفمبر ١٩٨٢ ص ٤٥

أنظر. د. فهمي حسن أمين ـ احتمال التلوث في بيئة البحر الأحمر ندوة البحر الأحمر معهد الدراسات الدبلوماسية الرياض ١٤٠٥ ص ١٢٦.

(193) المصدر السابق ص ١٢٦

(194) المصدر السابق ـ ص ١٢٦

(195) أ.د. يوسف أبوجديري أمن البحر الأحمر من منظور بيئي في د. بهاء الدين حنفي (محرر) مصدر سبق ذكره ١٣

(196) أ. د. محمد السيد سليم، رؤية بطرس غالي للسياسة الدولية

السياسية الدولية أبريل ١٩٩١، ص ص ٢١ – ٤٣.

(197) صلاح الدين عامر القانون الدولي للبحار، مصدر سبق ذكره ص ص ٤٨٧ – ٤٨٨.

(198) حول نشأة وتطور برنامج بيئة البحر الأحمر وخليج عدن أنظر السيد رفعت نشأة وتطور برنامج بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، مجلة العربية للعلوم السنة الأولى العدد الأول نوفمبر ١٩٨٣م ص ٣٨.

(199) المصدر السابق ص ص ٤٢ – ٤٣.

(200) يوسف أبوجديري مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣ – ١٥

(201) في تطور القانون الدولي للبحار أنظر د. ابراهيم محمد الدغمة. القانون الدولي الجديد للبحار دار النهضة، القاهرة ١٩٨٣، ص ٧٨١.

(202) د. مفيد شهاب قانون البحار الجديد والمصالح العربية، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٧٧، ص ١٠

(203) د. محمد حافظ غانم – محاضرات عن النظام القانوني للبحار معهد الدراسات العربية القاهرة. ١٩٦ – ص ٢٩٠.

(204) د. جابر ابراهيم الراوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

(205) المصدر السابق ص ١٢٩.

(206) انظر أيضاً المرجع التالي:

Geoffrey Marston: Potenial Legal Problems in the Red Sea in Abdel Majid Farid (Ed) Opcit PP 40 – 49.

(207) د. ابراهيم الراوي، مصدر سبق ذكره ص ١٣١

(208) انظر أيضاً المرجع التالي:

Geoffrey Marston, Opcit PP 54 – 55.

(209) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، مصدر سبق ذكره ص ٦٢.

(210) أنظر التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، صحيفة الخليج الشارقة، ص ص ١٦٦ – ١٦٧.

انظر أيضاً المرجع التالي:

Abdul Al Monam AlMashat Arab- Israeli Confilct a view from Cairo in Mohamed Ayoob (ed) TheThird world security and the International system – Lynre Rienner London 1995 P. 137.

(211) التقرير الاستراتيجي الخليجي، مصدر سبق ذكره ص ص ١٦٦ – ١٦٧.

(212) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، مصدر سبق ذكره ص ١٧

(213) المصدر السابق ص ٩٩

(214) د. محمد حافظ غانم ــ محاضرات عن النظام القانوني للبحار، مصدر سبق ذكره ص ٢٩

(215) لمعرفة المزيد عن أهمية القرن الافريقي، أنظر د. جلال يحي ــ د. محمد نصر مهنا ــ مشكلة القرن الافريقي وقضية شعب الصومال دار المعارف، القاهرة ١٩٨١، ص ص ٥٤٩ – ٥٥٦.

أنظر أسعد غوثاني أحداث القرن الافريقي وحقيقة الصراع الارتيري الاثيوبي دار الحرية بغداد ١٩٨٠، ص ص ٦٠.

(216) د. محمود حسن أحمد خليل، البحر الأحمر في نزاعات القرن الافريقي المعاصر ندوة البحر الأحمر معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض مايو ١٩٨٥م ص ١٠٤.

(217) د. عبد الله عبد المحسن السلطان مصدر، سبق ذكره، ص ١٥٠

(218) المصدر السابق، ص ص ١٤٩ – ١٥١.

(219) المصدر السابق ص ١٤٩ – ١٥١

أنظر أيضاً

Richard Green Field: Torwards an understanding of the Somali factor in Peter Woodward and Marry Fosyth (Eds).

Confilct and Peace in the Horn of Africa; Federalism and its Alternatives Partmouth London 1994 P.103.

(220) محمد يوسف الجعيلي ــ الحرب الاثيوبية الارترية الأسباب والتداعيات المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية المركز القومى للدراسات الدبلوماسية المجلد الأول العدد الأول الخرطوم ٢٠٠٠ ص ص ١٤٣ – ١٤٦.

(221) أنظر أيضاً

١– د. حسن مكي محمد النــزاع الأثيوبي الاريتري ١٩٩٧ ــ ١٩٩٨م رؤية تحليلية سلسلة أوراق استراتيجية رقم ٥ يناير مركز الدراسات الاستراتيجية الخرطوم ١٩٩٩، ص ٨.

(222) لمعرفة مستقبل الصراع الاثيوبي الاريتري أنظر:

Strategic Survey 200/2001 issued by the International Institute for Strategic Studies ,Oxford University Press pp. 260 – 262.

(223) انظر أيضاً:

M. Lewis, A modern History of Somalia: Naion and State in the Horn of Africa London. New Yourk Longman 1980 PP. 4-5.

أنظر أيضاً عبد الغني سعودي، مشكلة الأراضي المقتطعة والحدود الصومالية في المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية معهد البحوث والدراسات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بغداد ١٩٨٢ ص ٥٨٤.

(224) انظر أيضاً:

The Restoration of Stability along the Red Sea Is a Global Priority. Defense 8 Foreign Affairs Strategic Policy. No 2, 1999, http//:www.strategicstudies.org/crisis/horn.htm

(225) انظر أيضاً:

Questions on evidence in Kenya blast http://msnbc.com/news/840985.asp

(226) انظر أيضاً:

Barr. Cameronw, More Nationas squalls over tiny isles, Christian Science monitor, vol. 88 Issue no 84, 27/3/1979.

(227) انظر أيضاً:

Ibid

(228) انظر أيضاً:

Tal, Lawerence, let's decide who owns what in Gulf, Red Sea, Christian science monitor, vol. 88, issue 59, 2/21/1996.

(229) انظر أيضاً:

J.M. Eritrea lures investors with fish tourism, oil, Christian Science monitor. Vol. 88. No. 90, 4/4/96.

(230) انظر أيضاً:

Jeffrey A. Lefebvere Red Sea Security and the geopolitical – Economy of the Hanaish Islands Dispute the middle East Journal Vol. 52, no 3, summer 1998 P. 368.

(231) أنظر د.حسن أبو طالب ـ النـزاع اليمني الأريتري والأمن القومي العربي في البحر الأحمر في د. أحمد البرصان (محرر) الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر الطبعة الأولى مركز دراسات الشرق الأوسط عمان ٢٠٠١، ص ص ٩٣ – ٩٥.

* نشر نص الاتفاق باللغة الانجليزية في:

United Nations (U.N), National Legislation and Treaties Relating to the Law of the Sea (New York: U.N., 1976), pp. 452 – 455.

نبذة عن المؤلف

تخرج من جامعة الخرطوم قسم العلوم السياسية وتحصل بعد ذلك على الدبلوم العالى فى الدراسات الأفريقية. والأسيوية... من نفس الجامعة ثم على دبلوم الدراسات المعمقة (الجزء الأول من الدكتوراه) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية الأفريقية... من معهد العلوم السياسية بجامعة بوردو بفرنسا والباحث مهتم بالعلاقات العربية الأفريقية بشكل عام وعلاقات دول مجلس التعاون بدول أفريقيا "جنوب الصحراء" بشكل خاص. ولقد بدأت اهتمامات الباحث بموضوع الأمن والتعاون في إقليم البحر الأحمر والقرن الأفريقي منذ فتره ليست بالقصيره حيث شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بالموضوع.

نبذة عن أوراق بحثية

دراسات وأبحاث محكمة تغطي البرامج البحثية للمركز ويكتبها ويشرف عليها نخبة من المختصين في شؤون المنطقة، وتتميز بالشمولية وتفتح الباب لمزيد من الدراسات حول قضايا أكثر تخصصاً.

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكا منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

ترجمة ونشر:

1	الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية	روبرت غيلبين	ISBN : 9948-400-16-X
يعالج التفاعل بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية, من جهة, واليابان والقوى الاقتصادية الناشئة من جهة أخرى، ومفاهيم الاقتصاد السياسي الدولي.			

٢	تركيبة المجتمع الدولي	جيفري ستيرن	ISBN : 9948-400-00-3
يهتم بموضوع ارتقاء المجتمعات ومفهومي السيادة والدولة، ويستجلي محددات وضوابط السلوك بين الدول، ومفهوم الدبلوماسية وتطوراتها			

٣	عولمة السياسة العالمية	جون بيليس + ستيف سميث	ISBN : 9948-400-07-0
يستعرض السياسات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ويتناول المجريات العالمية وأثرها في أكثر القضايا إلحاحاً في القرن الحادي والعشرين.			

٤	لماذا يتمرد البشر	تيد روبرت غير	ISBN : 9948-400-08-9
يمثل هذا الكتاب نزعة جديدة في التحليل النفسي للعنف المدمر, ويشرح بشكل منهجي ظاهرة الثورة.			

٥	فهم العلاقات الدولية	كريس بروان	ISBN : 9948-400-14-3
يُركّز على العلاقة بين تطوّر النظرية وأحداث القرن العشرين من الحربين العالميتين والكساد الكبير إلى حرب الخليج والصراع في البوسنة والثورة في تكنولوجيا المعلومات.			

٦	قضايا في السياسة العالمية	بريات وايت + ريتشارد ليتل + مايكل سميث	ISBN : 9948-400-22-4
يهدف إلى تقديم دليل تحليلي للقضايا الرئيسية للعالم المعاصر التي هي في صلب الأجندة المعاصرة، وتتنبأ بالكثير عن طبيعة السياسة العالمية في بداية القرن الحادي والعشرين.			

٧	قاموس بنغوين للعلاقات الدولية	غراهام إيفانز + جيفري نوينهام	ISBN : 9948-400-10-0
يتضمن هذا المعجم أكثر من سبعمائة تعريف ذات علاقة بالأفكار والنظريات ومصطلحات خاصة بالتطورات المؤثرة في الساحة الدولية.			

٨	معجم بلاكويل للعلوم السياسية	فرانك بيلي	ISBN : 9948-400-04-6
يهتم بمصطلحات العلوم السياسية، ويتضمن تعريفاً بالسياسات والحركات التي لها أهمية عامة، وفق منهج مميز.			

إصدار ونشر :

١	ممرات غير آمنة	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-20-8
دراسة تستعرض المخاطر المحدقة بعملية نقل النفط وتناقش دور الراديكاليين في استثارة المخاوف التي يمكن أن تضر بالاقتصاد العالمي.			

٢	البعد الاستراتيجي للمعرفة	سلمان رشيد سلمان	ISBN : 9948-400-21-6
يبرز الدور المتميز الذي أصبحت المعرفة تضطلع به على مستوى تحديد موازين القوة عبر العالم، ودورها في تشكيل معالم ما يُعرف بالحرب الالكترونية القادمة.			

٣	الخليج في عام ٢٠٠٣ (طبعة عربية فاخرة)	مركز الخليج للأبحاث	ISBN : 9948-400-25-9
التقرير السنوي الأول لمركز الخليج للأبحاث. يرصد ويحلل أهم قضايا منطقة الخليج السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠٠٣.			

٤	الخليج في عام ٢٠٠٣ (طبعة عربية عادية)	مركز الخليج للأبحاث	ISBN : 9948-400-25-9
التقرير السنوي الأول لمركز الخليج للأبحاث. يرصد ويحلل أهم قضايا منطقة الخليج السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠٠٣.			

٥	انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر	تحرير: علي خليفة الكواري	ISBN : 9948-400-66-6
لقاء خاص عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر بمنتدى التنمية في شهر مايو من عام ٢٠٠٢ لدراسة وتحليل أهم الانعكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على دول مجلس التعاون.			

سياسات عامة:

١	الاصلاح في السعودية	عبدالعزيز عثمان بن صقر	ISBN : 9948-400-23-2
تتناول هذه الدراسة منطلقات الإصلاح وأهمية شموله لمختلف المجالات، وتسلط الضوء على الكيفية والوسيلة والمدى الزمني لتنفيذه.			

٢	نحو استراتيجية سياسية واقتصادية خليجية تجاه العراق	عبدالعزيز عثمان بن صقر	ISBN : 9948-400-27-5
تتضمن هذه الورقة تصوراً لاستراتيجية خليجية ذات شقين سياسي واقتصادي لمواجهة التغييرات التي فرضها واقع الاحتلال الأمريكي- البريطاني للعراق.			

دراسات:

دراسات خليجية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في دول مجلس التعاون الخليجي وتصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

الدور الأمني للأمم المتحدة	يوسف محمد البنخليل	ISBN: 9948-400-75-5
تعالج هذه الدراسة من منظور مقارن دور الأمم المتحدة في منطقة الخليج ولا سيما الدور الأمني المرتبط بالتغيرات المستمرة التي يشهدها النظام الدولي.		

دراسات إيرانية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في إيران. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

دراسات عراقية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

مستقبل الدولة والنظام السياسي في العراق	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN : 9948-400-41-0
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أهم العوامل الحاكمة لمستقبل النظام السياسي والدولة في العراق وتحليل بعض الانعكاسات المحتملة لذلك على أوضاع الأمن والاستقرار في منطقة الخليج.		

دراسات يمنية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-69-0
تتناول هذه الدراسة بالوصف والتحليل مختلف الآراء النظرية حول عملية التحديث ومقولاتها الأساسية متخذة من اليمن نموذجاً تطبيقياً.		
الانتخابات البرلمانية اليمنية: تحليل نقدي	أحمد عبد الكريم سيف	ISBN : 9948-400-70-4
بمرور ثلاث انتخابات برلمانية في اليمن بشكل منتظم ومتعاقب، تعالج هذه الدراسة تأثير الهياكل السياسية والاجتماعية والقانونية على عملية التحول الديمقراطي في اليمن وتحلل الانتخابات البرلمانية المختلفة بمنهج علمي تحليلي وتقيس الأثر المتبادل بين البرلمان وبيئته المحيطة.		

مجلة دراسات خليجية:

فصلية محكمة تعنى بالشؤون الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي وتصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

أوراق خليجية:

تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار "برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

محاضرات:

توثيق لمجموعة من المحاضرات التي ينظمها المركز، والتي يلقيها باحثون وخبراء متخصصون. وتغطي سلسلة المحاضرات هذه أهم الملفات والقضايا المتصلة بالشؤون الخليجية، والتي هي موضع جدل ونقاش على الصعيدين السياسي والأكاديمي سواء داخل المنطقة أو خارجها, وتصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

أوراق بحثية:

١	علاقات الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون الخليجي: نقطة التحول القادمة	جريجوري غوز	ISBN 9948-400-73-9
٢	العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.	جاكومو لوتشياني توبياس شوماخر	ISBN 9948-400-72-0
٣	علاقات دول المجلس مع إيران	أنوشروان احتشامي	ISBN 9948-400-71-2
٤	علاقات دول المجلس مع أستراليا	باتريشيا برويك	ISBN 9948-400-43-7
٥	علاقات دول المجلس مع اليمن	عبده الشريف	ISBN 9948-400-33-X
٦	دول مجلس التعاون والصراع العربي- الإسرائيلي١٩٧٠- ٢٠٠٢	جواد الحمد	ISBN 9948-400-34-8
٧	العلاقات العسكرية والاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي	اليزابيث ستيفينز	ISBN 9948-400-67-4

٨	النظم الدستورية في دول مجلس التعاون الخليجي	أحمد عبد الكريم سيف	ISBN 9948-400-74-7
٩	علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع اليابان	سونوكو سوناياما	ISBN 9948-400-63-1
١٠	دول المجلس وأمن البحر الأحمر	محمد يوسف	ISBN 9948-400-29-1
١١	النظم القضائية في دول مجلس التعاون الخليجي	أحمد عبد الكريم سيف (تحرير)	ISBN 9948-400-83-6

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

نموذج طلب شراء إصدارات

الرقم	الكمية	العنوان
١		
٢		
٣		
٤		
٥		
٦		

الإسم : ____________________ المؤسسة : ____________

العنوان: ____

ص.ب: ____________

الرمز البريدي: _______ الهاتف: __________ الفاكس: __________

البريد الإلكتروني: ____________________

ترسل طلبات الشراء إلى العنوان التالي:

مركز الخليج للأبحاث

١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١

٣٠٣ شارع الشيخ راشد

ص.ب. ٨٠٧٥٨

دبي ـ الإمارات العربية المتحدة

هاتف : ٣٢٤٧٧٧٠ ٩٧١٤ +

فاكس : ٣٢٤٧٧٧١ ٩٧١٤ +

بريد الكتروني : sales@grc.ae

كما يمكنكم شراء الإصدارات عبر موقعنا على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: **http://www.grc.ae**

إصدار مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤



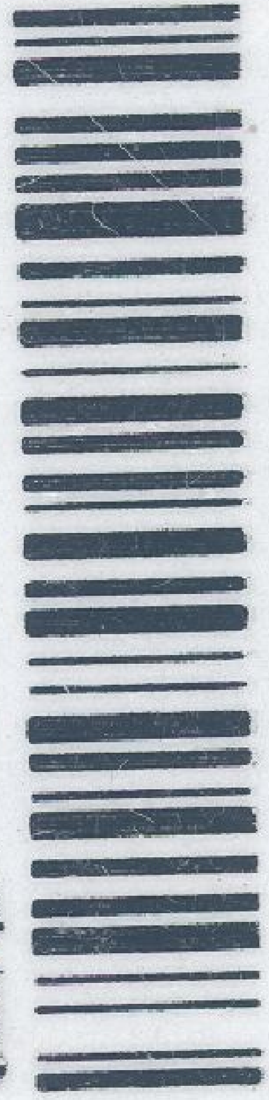
www.grc.ae

دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر

يتمتع البحر الأحمر بموقع استراتيجي فريد لكونه يمثل نظاماً إقليمياً فرعياً مهماً من نظم الشرق الأوسط، هذا إلى جانب كونه جسراً رابطاً بين الكثير من الممرات الاستراتيجية.

لذا تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع أمن البحر الأحمر، وذلك بتتبع مراحل تطوره منذ فترة الحرب الباردة، وتحديد المصادر القائمة والمحتملة التي تهدد الأمن والتعاون فيه وبخاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة.

وتقترح الدراسة نموذجاً جديداً للأمن والتعاون في حوض البحر الأحمر تراعى فيه مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة. وتبرز فيه درجة الترابط والتأثير والاعتماد المتبادل ما بين أمن البحر الأحمر وأمن الخليج وعلاقاتهما بالأمن القومي العربي. كما تبرز دور دول مجلس التعاون في ترسيخ هذه الترتيبات دعماً للترابط الجيو استراتيجي بين الإقليمين.





مركز الخليج للأبحاث،
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١،
٣٠٣ شارع الشيخ راشد،
ص.ب: ٨٠٧٥٨ دبي،
الإمارات العربية المتحدة،
هاتف: ٧٧٧٠ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+،
فاكس: ٧٧٧١ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+،
البريد الإلكتروني: info@grc.ae
www.grc.ae

ISBN 9948-400-29-1

